

2020

التقرير السنوي



Housing & Development Bank
بنك التعمير والإسكان

 19995

f HDBankOfficial
@ hdbank_egypt
www.hdb-egy.com

المحتوى



الفهرس

٥٠	● نشاط البنك في مجال التجزئة المصرفية والتمويل العقاري	٤	● لمحة مختصرة
٦٠	● نشاط البنك في مجالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات والقروض المشتركة	٧	● الكلمة الافتتاحية
٦٣	● نشاط البنك في مجال الخزنة وإدارة الأصول والالتزامات	٩	● نبذة مختصرة
٦٥	● نشاط البنك في مجال الاستثمار	١١	● أبرز الملامح المالية
٧٠	● نشاط البنك في مجال الإسكان والمشروعات القومية	١٥	● أبرز ملامح الإستدامة
٧٤	● نشاط البنك في مجال العمليات المصرفية	١٧	● إستراتيجية البنك
٧٧	● نشاط البنك في مجال نظم المعلومات	١٩	● الجوائز
٧٩	● نشاط البنك في مجال الشؤون الإدارية	٢٣	● إلتزامنا
٨١	● نشاط البنك في مجال التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء	٢٧	● أعضاء مجلس الإدارة
٨٣	● نشاط البنك في مجال تطوير رأس المال البشري	٣٩	● مساعدي العضو المنتدب
٨٦	● نشاط البنك في مجال المسؤولية المجتمعية	٤٢	● رؤساء القطاعات والأقاليم والمناطق المركزية
٨٩	● القوائم المالية المستقلة المعتمدة	٤٤	● تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
١٨٦	● القوائم المالية المجمعة المعتمدة	٤٦	● نشاط البنك في مجال إدارة المخاطر
		٤٨	● نشاط البنك في مجال إدارة الحوكمة والإلتزام

لمحة مختصرة



قاعدة العملاء

٣٣٧ ماكينة

صافي الربح بعد
احتساب الضريبة



أكثر من ٢ مليون عميل في مصر

عدد ماكينات
الصراف الآلي

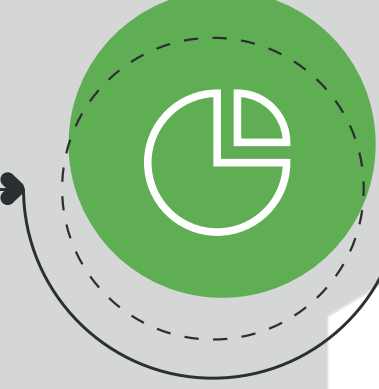
١,٨٠١ مليار جنية

عدد الموظفين

إجمالي قيمة الأصول

٣٥٩ مليون جنية مصري

الشركات التابعة
والشقيقة



٥٨,٣١٦ مليار جنية مصري

صافي الدخل من
الأتعاب والعمولات

٢٨ شركة تابعة وشقيقة

أكثر من ٩٧ فرع في جميع
محافظات الجمهورية

صناديق الاستثمار

١٩,٣٥٠ مليار جنيه مصري

ودائع العملاء

٤٧,١٢٢ مليار جنيه مصري

١- صندوق موارد
٢- صندوق التعمير

صافي محفظة القروض

٢,٧٩٧ مليار جنيه مصري

صافي الدخل من العائد

بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن مجلس الإدارة وكافة العاملين بالبنك يشرفني أن أقدم لكم التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠

لقد واجه العالم أجمع عامًا استثنائيًا بكافة المقاييس حيث واجهنا تحديات شديدة بسبب انتشار جائحة كورونا والتي أُلقت بظلال تحدياتها على كافة الأنشطة والمجالات وكان لها أكبر الأثر على جميع اقتصاديات العالم

ولقد نجح الاقتصاد المصري في الصمود أمام أزمة كورونا وتداعياتها الشديدة، وأثبت قدرته على تحمل الأزمات، ويرجع هذا الأداء الإيجابي إلى برنامج الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي اتخذتها الدولة، والتي أسفرت عن العديد من المكاسب وحقق برنامج الإصلاح الاقتصادي صلابة للاقتصاد المصري، وكان على رأسها الإصلاحات النقدية التي طبقها البنك المركزي التي ساهمت في الحد من الضغوط التضخمية، ونجح المركزي في إدارة السياسة النقدية بمهارة ومرونة، تتغير مع تطورات الأحداث.

ومنذ بداية الأزمة وحتى الآن كان البنك المركزي حريص على إصدار العديد من القرارات والإجراءات خففت من حدة ووطأة تداعيات هذه الجائحة التي ضربت معظم الاقتصاديات العالمية، فقام بتوفير عدد من المبادرات والحزم التمويلية والتحفيزية التي أصدرها تبعاً، وتعامل بمنتهى الديناميكية مما كان لها أثراً كبيراً في احتواء ومواجهة أزمة كورونا، وجعلت العالم كله ينظر باحترام إلى أداء الاقتصاد المصري.

واستطاع بنك التعمير والإسكان في عام ٢٠٢٠ الاستمرار في تحقيق نتائج إيجابية وتسجيل معدلات نمو قوية، على الرغم من الظروف الاستثنائية، ويرجع الفضل في ذلك إلى الجهود المضاعفة المبذولة من جانب مجلس الإدارة وجميع العاملين بالبنك و لهذا أتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساهم في هذا النجاح خلال هذه التحديات الصعبة و الظروف الاستثنائية

فقد حقق البنك نتائج جيدة خلال عام ٢٠٢٠ وبلغت الأرباح المجمعة ٢ مليار جنيه بعد الضرائب بينما بلغت الأرباح المستقلة للبنك ١,٨ مليار جنيه. حيث أن تلك النتائج المحققة عكست أداءً تشغيلياً قوياً، وكانت نتيجة تطبيق استراتيجية واضحة يسعى البنك من خلالها بأن يكون في مقدمة البنوك التجارية، والتي ارتكزت على عدة محاور رئيسية، وكان من أهمها الحرص على تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية وتقديم خدمات جديدة تنافسية لتلبية إحتياجات كافة العملاء.

وكان التوسع الرقمي على رأس أولوياتنا هذا العام، وحرصنا على تطوير وتقديم خدمات رقمية تتناسب مع إحتياجات العملاء في تلك المرحلة وقد اطلقنا مجموعة من المنتجات الرقمية من بينها المحفظة الإلكترونية، الإنترنت البنكي، الموبايل البنكي بجانب التطوير والتوسع في أعمال إصدار البطاقات لتحفيز استخدام المدفوعات الالكترونية، حيث أثبتت أزمة كورونا أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي لم يعد رفاهية وبادر البنك المركزي بإصدار القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع الالكتروني، والمساهمة في نشر الثقافة المالية الرقمية وتوسيع قاعدة السداد الإلكتروني في مختلف محافظات الجمهورية بصورة سهلة وآمنة.

وأعتمدت استراتيجية البنك على التوسع الجغرافي لتغطية مختلف محافظات الجمهورية وانتشار ماكينات الصراف الآلي وبالإضافة إلى رفع كفاءة وتطوير الفروع والمقار القائمة وبما يتواءم مع التطورات الهائلة التي يشهدها القطاع المصرفي المصري مؤخراً، وهذا في إطار تعزيز الشمول المالي لإتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع.



الكلمة الافتتاحية للعضو المنتدب



ويمتلك البنك ثروة من الكوادر البشرية المتميزة ذات خبرة واسعة في المجال المصرفي والإداري كما نجح البنك في استقطاب مجموعة من أفضل العناصر لتدعيم كفاءة العمل النوعي بالبنك، مع استمرار الحرص على استثمار وتنمية الكفاءات والكوادر المصرفية والإدارية باتباع أحدث نظم التدريب المهنية لرفع مستوي الأداء لتقديم أفضل خدمة باعلي كفاءة لعملائنا، وتأهيل الكوادر لتولي المناصب القيادية بالبنك في ظل تحديات وظروف المنافسة القوية بالقطاع المصرفي.

استطاع بنك التعمير والإسكان بفضل استراتيجيته وخطته الطموحة التي تم تفعيلها بدقة وكفاءة، أن يحافظ على أداء مالي قوي خلال هذا العام الاستثنائي مما ساهم في تحقيق نتائج أعمال جيدة

• حقق نمواً ملحوظاً في إجمالي الأصول التي دعمت نمو الإيرادات التشغيلية، حيث ارتفع إجمالي الأصول بنهاية ٢٠٢٠ ليصل إلى ٥٨,٣ مليار جنيه بنسبة نمو تصل الي ١٣,٢% مقارنة بعام ٢٠١٩.

• وصلت محفظة قروض وتسهيلات العملاء إلى ٢١,٤ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٨,٦% متمثلة في نمو رصيد محفظة التجزئة المصرفية خلال عام ٢٠٢٠ بقيمة ٢,٣٧٥ مليار جم ليصل رصيد المحفظة إلى ٤,٨٦٩ مليار جم بنسبه نمو قدرها ٩٥%.

• سجلت ودائع العملاء مبلغ ٤٧,١٢٢ مليار جنيه مصري بمعدل نمو قدره ١٤,١%

• ويتمتع البنك بمعدل توظيف مناسب للودائع حيث بلغت نسبة إجمالي القروض إلى الودائع ٤٥%، كما ارتفع صافي الدخل من الأتعاب والعمولات بمبلغ ٣٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٩% عن عام ٢٠١٩.

• وبفضل التشغيل الأمثل لسيولة البنك بلغ معدل نمو عائد الاذون والسندات ١٤,٨% مقارنة بعام ٢٠١٩

• وحقق معدل كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات بازل ٢ بنسبة ٢٢,٢٢% في ظل التطبيق الأمثل للسياسات الائتمانية مع خلو المحفظة الاستثمارية للبنك من أي أصول خطيرة، مما يعكس متانة المركز المالي للبنك ويعطى البنك الإمكانيات اللازمة للتوسع في المستقبل.

أن هذه المؤشرات الإيجابية تعبر بوضوح عن كفاءة ومرونة السياسات والإجراءات التنفيذية التي ساعدت البنك على تطوير عملياته وتخطي الأزمات والتصدي للمنافسة القوية بالأسواق والاستفادة من الفرص المتاحة بها من خلال شبكة فروعها والتي تمثل أفضل تغطية جغرافية لتلبية احتياجات أكبر عدد من العملاء على كافة المستويات.

كما يواصل بنك التعمير والإسكان دعمه لنشاط التمويل العقاري وذلك بصفته الريادية في مجال مشروعات التنمية العقارية كما يهدف البنك إلى توفير حلول متكاملة من خلال شركاته التابعة والشقيقة التي تتكامل بأنشطتها المختلفة مع نشاط البنك في المجال المصرفي والعقاري.

أن بنك التعمير والإسكان يسعى دوماً إلى تحقيق أهدافه الواضحة وفقاً لاستراتيجية طموحة بما يضمن مواصلة مسيرة النمو المستدام في جميع مؤشرات اعتماده علي زيادة حصة البنك في المجال المصرفي والنشاط العقاري

ختاماً أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة مساهمي البنك وعماله الكرام علي ثقتهم الدائمة بنا والتي تدفعنا دوماً لتحقيق المزيد من النتائج والإنجازات غير المسبوقة، ونعد بالمزيد من السعي من أجل تحقيق رؤية البنك وأهدافه الاستراتيجية بخطوات ثابتة ومدروسة مدعومة بثقة عملائنا ومساهميننا.

والشكر موصول لكل من ساهم في هذه النجاحات والإنجازات التي فاقت التوقعات وأخص بالشكر السادة أعضاء مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية وجميع العاملين بالبنك على ما بذلوه من جهد وتفان لتحقيق تلك الإنجازات مع الالتزام بروح الفريق الواحد من أجل مزيداً من النجاحات ومواصلة مسيرة النمو.

كما يشرفني أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير علي كرم المساندة والدعم المستمر لكل من السيد الأستاذ/ محافظ البنك المركزي المصري والسيد المهندس/ وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

حسن غانم

نبذة مختصرة



تأسس بنك التعمير والإسكان عام ١٩٧٩ (شركة مساهمة مصرية)، ويعد من النماذج المتميزة للبنوك المتخصصة والرائدة في مجال الإسكان والتنمية العمرانية، والتي تحولت في نشاطها إلى بنك تجاري شامل يقدم كافة الخدمات المصرفية، وكانت ثقة العملاء هي الركيزة الأساسية التي مهدت الطريق أمام البنك للتحويل إلى بنك تجاري منذ أكثر من ٤٠ عاماً، نجح البنك من خلالهم في كسب ثقة وولاء عملائه بعد تحقيق حلم آلاف الأسر من خلال مشروعاته الإسكانية التي تعد بصمة في القطاع العقاري المصري حتى الآن، واستهدفت مختلف شرائح المجتمع، وكانت تلك الثقة هي الحافز الأكبر للتوسع في تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية التنافسية، وقام البنك خلال السنوات القليلة الماضية بطفرة كبيرة في تطوير وتحديث خدماته المصرفية المقدمة للأفراد والشركات، بما يتواءم مع تطور الخدمات المصرفية والمتابعة المستمرة لتطبيق كل ما هو جديد في مجال التكنولوجيا المالية.

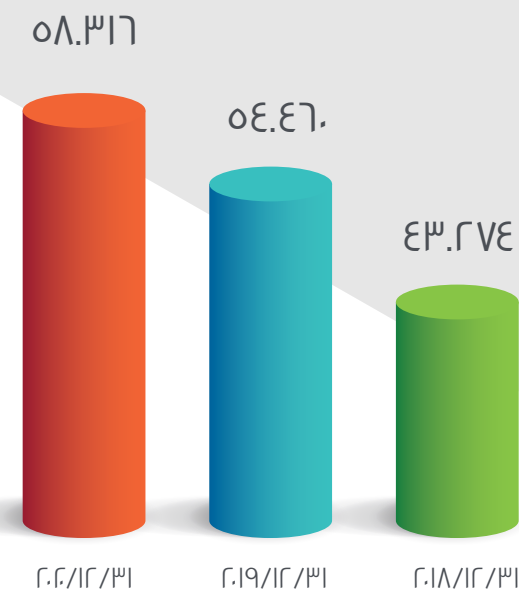
استطاع البنك تطوير خدماته لتلبية الإحتياجات المصرفية لمختلف شرائح العملاء، بالإضافة إلى التوسع الجغرافي لتغطية محافظات الجمهورية ليصل عدد الفروع ٩٧ فرع، وزيادة انتشار ماكينات الصراف الآلي لتصل إلى أكثر من ٣٠٠ ماكينة، والتطور في تقديم الخدمات الرقمية التي تأتي على رأس أولويات البنك في الفترة الحالية. نجح البنك أن يحقق نتائج متميزة في مدة قصيرة، وتكوين قاعدة عريضة من العملاء تصل إلى أكثر من ٢ مليون عميل، إلى جانب الريادة في التمويل العقاري بمصر والشرق الأوسط، واستطعنا أيضاً أن نحتل مراكز متقدمة في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الأخرى.



أبرز الملامح المالية

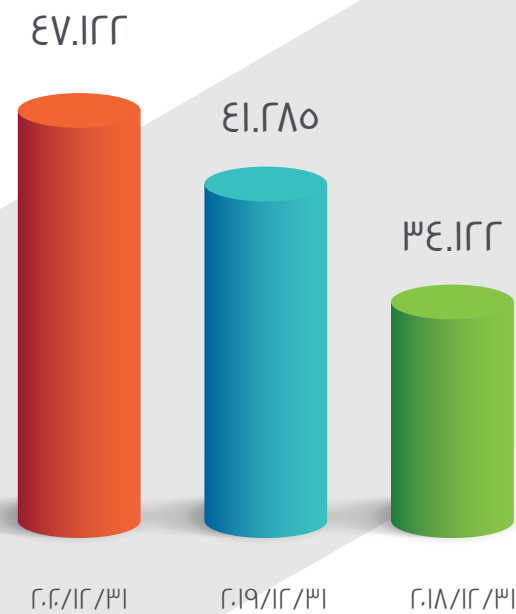


إجمالي الأصول (مليون جنيه مصري)



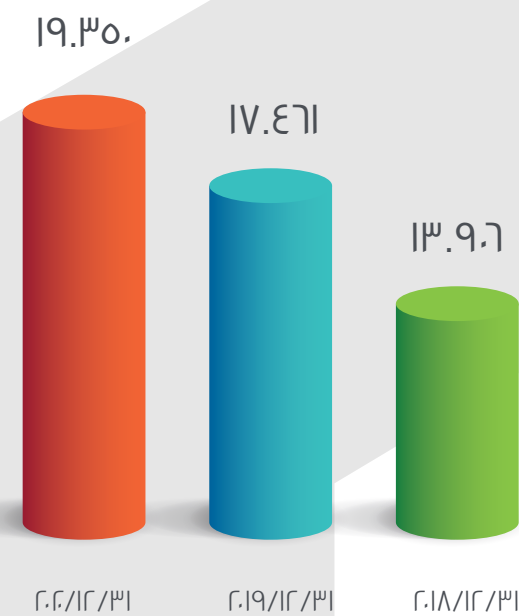
ارتفع إجمالي أصول البنك بمقدار ٦٨٥٦ مليون جنيه مصري بنسبة ١٣٪ في عام ٢٠٢٠ على عام ٢٠١٩

محفظة ودائع العملاء (مليون جنيه مصري)



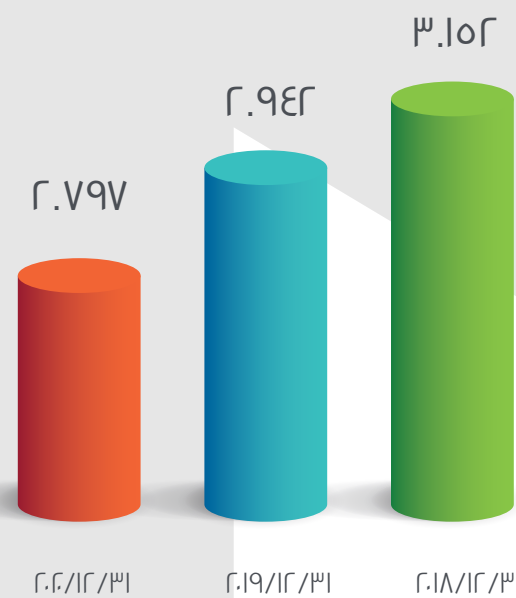
ارتفعت ودائع العملاء بمبلغ ٥٨٣٧ مليون جنيه بنسبة ١٤٪ في عام ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩

صافي محفظة القروض (مليون جنيه مصري)



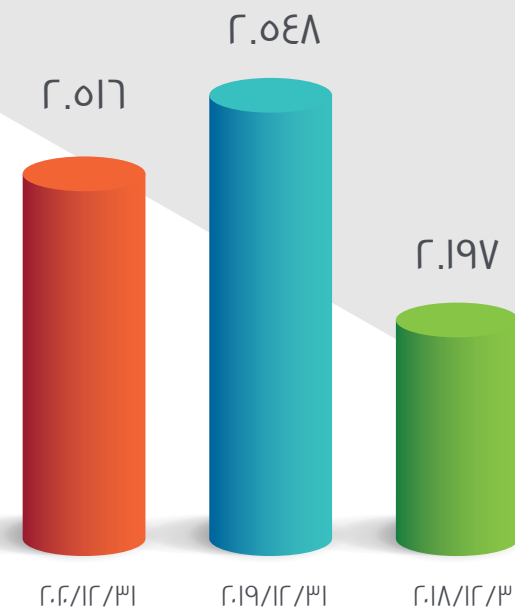
ارتفع صافي محفظة القروض بمقدار ١٨٩٠ مليون جنيه مصري بنسبة ١١٪ في عام ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩

صافي الدخل من العائد (مليون جنيه مصري)



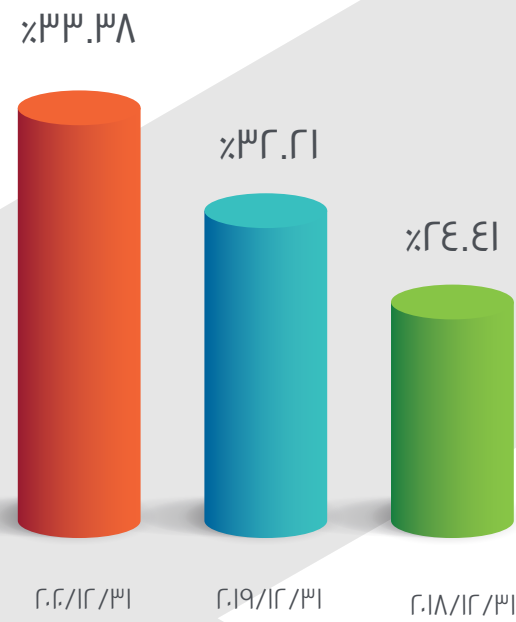
انخفض صافي الدخل من العائد بنسبة ٥٪ في عام ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩ وذلك لانخفاض تكاليف الودائع والتكاليف المشابهة بنسبة ١٢٪ عن عام ٢٠١٩ مقابل انخفاض عائد القروض بنسبة ٩٪ فقط

صافي الربح قبل الضرائب (مليون جنيه مصري)



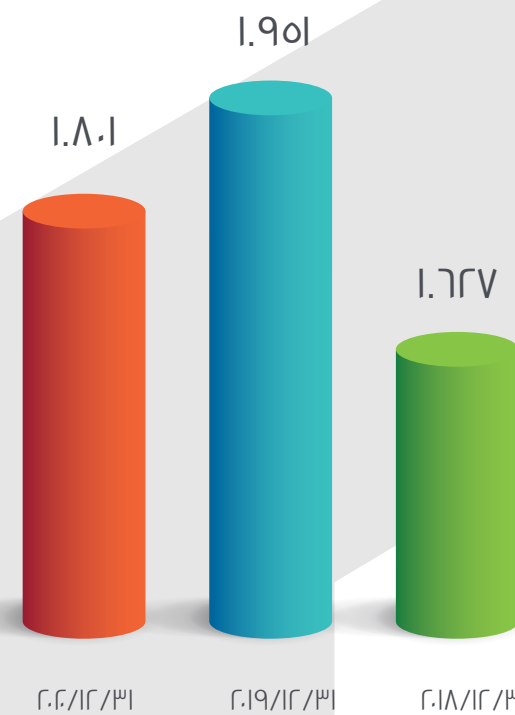
انخفاض صافي الربح قبل الضرائب بمبلغ ٣٢ مليون جنيه بنسبة ١٪ في عام ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩

العائد على حقوق الملكية (مليون جنيه مصري)



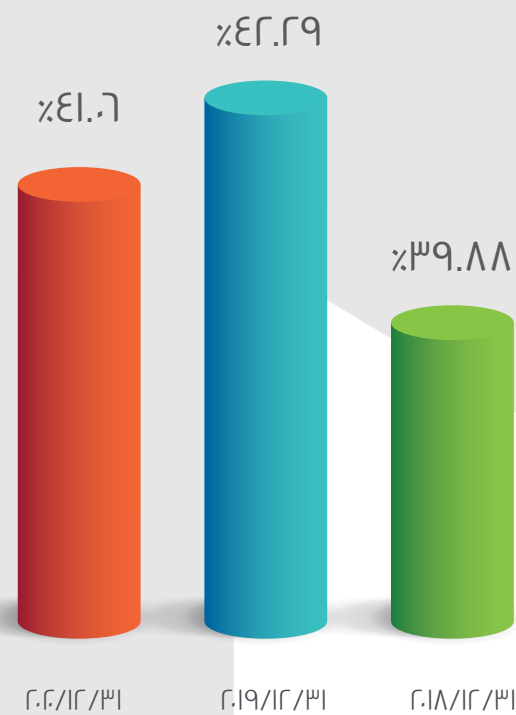
بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية (متضمنة صافي ربح عام ٢٠٢٠) نسبة ٢٤٪ بانخفاض قدره ٨٪ عن عام ٢٠١٩

صافي ربح العام (مليون جنيه مصري)



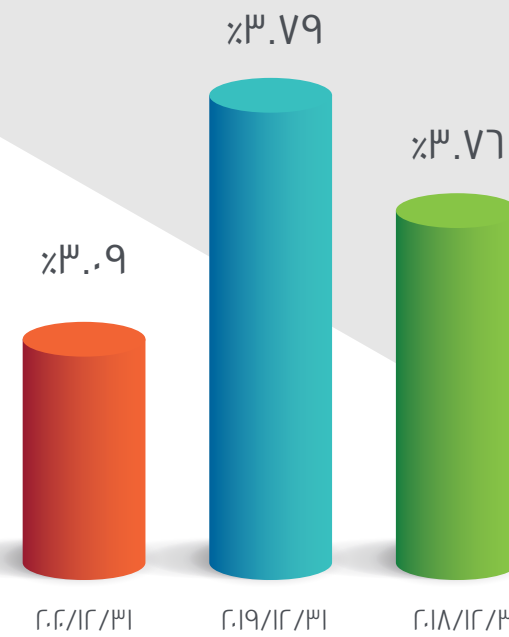
انخفاض صافي الربح بمبلغ ١٥٠ مليون جنية بنسبة ٨٪ في عام ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩

صافي القروض على ودائع العملاء (مليون جنيه مصري)



بلغت نسبة صافي القروض على ودائع العملاء في عام ٢٠٢٠ نسبة ٤١٪ بانخفاض قدره ١٪ عن عام ٢٠١٩

صافي العائد على الأصول (مليون جنيه مصري)



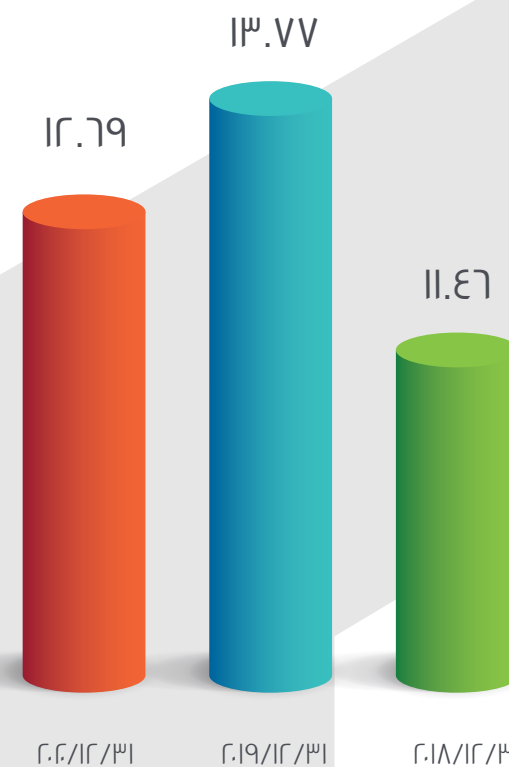
بلغت نسبة العائد على إجمالي الأصول في عام ٢٠٢٠ نسبة ٣,٠٩٪ بزيادة ٧,٠٪ عن عام ٢٠١٩

معدل كفاية رأس المال



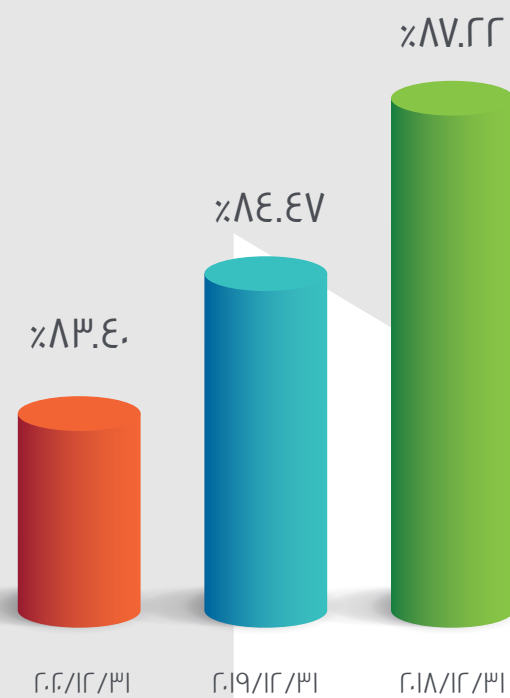
بلغ معدل كفاية رأس المال في عام ٢٠٢٠ نسبة ٢٢,٢٢٪ بانخفاض ٠,٢٣٪ عن عام ٢٠١٩

نصيب السهم من الأرباح



بلغ نصيب السهم من الأرباح في عام ٢٠٢٠ مبلغ ١٢,٦٩ جنيه مصري بزيادة ٧٪ عن عام ٢٠١٩

معدل المصروفات إلى العائد (مليون جنيه مصري)



بلغ معدل المصروفات إلى العائد في عام ٢٠٢٠ نسبة ٨٣٪ بانخفاض قدره ١٪ عن عام ٢٠١٩

أبرز ملامح الإستدامة



تمكين المرأة

يمثل عدد العاملين من الإناث إلى الذكور ٢٥ % تقريباً من إجمالي عدد الموظفين ببنك التعمير و الإسكان.

تحسين بيئة العمل

يقدم بنك التعمير والإسكان العديد من المزايا التنافسية فيما يتعلق بالأجور والرواتب والرعاية الصحية، كما يوفر البنك أيضاً وسائل الانتقال والرحلات الترفيهية وغيرها من مزايا إجتماعية ورياضية.

الإجراءات الاحترازية

حرص البنك على توفير أدوات الوقاية وإتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد فقد تمت المحافظة علي توفير المطهرات والكمادات والقيام بأعمال التطهير والتعقيم للمباني والفروع والوحدات المصيفية. كما تم تطهير كافة وسائل الإنتقالات.

خفض الاستهلاك

- إمتد إهتمام البنك بالبيئة بحيث أخذ في الإعتبار البعد البيئي عند تجهيز الفروع الجديدة للبنك من خلال تركيب نظام إضاءة LED. استخدام الأدوات الصحية الموفرة للماء.
- إتبع البنك سياسة التدوير عبر التجديد وإعادة استخدام الأجهزة والمرافق بدلا من الشراء.
- تم خفض معدل الإستهلاك السنوي للورق والأحبار.

الحفاظ على التراث

وفي إطار حماية التراث شارك البنك بتمويل مؤسسة مظلة لتنمية المجتمع وقام بتدريب كوادر شابه في مجال الحرف اليدوية المهددة بالاندثار ومنحهم ميزه تنافسية في الداخل والخارج، كما تم رفع كفاءة ٣٥ ورشه تدريبية.

دعم الصناعة

تزامناً مع سياسة الدولة وخطة ٢٠٣٠ أهتم البنك إهتماماً كبيراً بريادة الأعمال فدعم مبادرة رواد النيل للعام الثاني على التوالي بالتعاون مع البنك المركزي المصري بهدف تشجيع ريادة الأعمال والشركات الناشئة وتحفيزهم على الوصول لمنتجات محلية تخزننا عن استيرادها من الخارج وإيجاد فرص عمل وخلق شراكات.

إستراتيجية البنك





الرؤية

التواجد ضمن أكبر عشرة (١٠) بنوك تجارية في السوق المصرفية مع العمل على المحافظة على كفاءة التشغيل المرتفعة الحالية.



الرسالة

السعي إلى التميز في تقديم الخدمات المصرفية والإسكانية والخدمات العقارية للعملاء من خلال التطوير المستمر لرأس مالنا البشري وتقديم مستوى متميز من الخدمات لتحقيق احتياجات عملاء البنك وطموحات المساهمين.



التنمية المستدامة

نسعى جاهدين بأن نكون عضواً مسؤولاً وفعالاً في مجتمعنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في الالتزام بمبدأ الحوكمة والمعايير الاجتماعية والبيئية مع التركيز على الدور الاجتماعي وليس فقط المردود الاقتصادي.



الاحترام

نبني جميع علاقاتنا مع الغير على الاحترام والمعاملة المتساوية والحفاظ على الكرامة على كافة المستويات.



روح الفريق

نؤمن بالعمل بروح الفريق لتحقيق رؤية وأهداف مصرفنا وبناء روابط وعلاقات عمل متميزة مع تشجيع روح المنافسة البناءة للعاملين.



التميز

نسعى دائماً إلى التميز في أعمالنا بما يتفق مع المعايير المحلية والدولية في جميع مجالات أنشطتنا، ونلتزم بالتطوير الشامل والمستمر لمصرفنا لتقديم خدمة متميزة للعميل.



عملاؤنا شركاؤنا

نؤمن بأن فهم احتياجات العملاء الحالية والمستقبلية وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لتلبية احتياجاتها باحتراف ومهنية هو محور التركيز الرئيسي لأعمالنا.



المصداقية

نؤمن أن المصداقية هي جوهر العمل المصرفي والتي تحكم جميع تعاملاتنا مع عملائنا واصحاب المصالح للحفاظ على مصالح مصرفنا ومكانته وسمعته.

الجوائز





بنك التعمير والإسكان الأفضل نمواً في نشاط التجزئة المصرفية لعام ٢٠٢٠

كرمت مؤسسة BT 100 بنك التعمير والإسكان لكونه البنك الأفضل نمواً في نشاط التجزئة المصرفية لعام ٢٠٢٠ خلال حفل توزيع الجوائز السنوية التي تكرم فيها المؤسسات الكبرى تقديراً على دورها في الإنجازات التي حققتها للتطوير والإصلاح الإقتصادي.



بنك التعمير و الإسكان من أفضل ١٠٠ مؤسسة وشركة عاملة بالسوق المصرية عام ٢٠٢٠

و يحصد جائزة الإنجاز في نمو خدمات التجزئة المصرفية لعام ٢٠٢٠

تم تكريم بنك التعمير في إحتفال " قمة مصر للأفضل " الذي يقام سنوياً لتكريم المؤسسات والشركات الأكثر تأثيراً التي حققت نجاحات استثنائية وقدمت قيمة مضافة للإقتصاد والمجتمع المصري خلال عام ٢٠٢٠ في ظل التحديات التي فرضتها جائحة كورونا.



بنك التعمير والإسكان يحصد جائزة أفضل بنك عربي في التمويل والتطوير العقاري لعام ٢٠٢٠

حصد بنك التعمير والإسكان للعام السادس على التوالي جائزة أفضل بنك عربي متخصص في التمويل والتطوير العقاري لعام ٢٠٢٠ وذلك من خلال الإحتفالية السنوية للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ببيروت وهو اللقاء السنوي الذي يقيمه الإتحاد لجوائز التميز والإنجاز المصرفي تكريماً للمؤسسات المصرفية العربية على ما قدمته لمجتمعاتها من جهود وعطاء للإرتقاء بالصناعة المصرفية على مستوى العالم العربي.

"بنك التعمير و الإسكان يحصد العديد من الجوائز العالمية عن نتائج أعماله لعام ٢٠٢٠"



حصل بنك التعمير والإسكان على جائزتي "البنك التجاري الأسرع نمواً" و "البنك الأسرع نمواً في إصدار البطاقات" لعام ٢٠٢٠، من مجلة جلوبال براندز العالمية التي تهدف إلى تسليط الضوء على المؤسسات والعلامات التجارية في جميع أنحاء العالم، التي تقدم مستوى متميز من الأداء والابتكار في مختلف المجالات، وتمنح هذه الجوائز وفقاً لعدد من المعايير الفنية المتخصصة بموجب تقييم نخبة من الخبراء في جميع المجالات

يأتي التكريم تنويهاً للجهود المتواصلة التي قام بها البنك خلال الفترة الماضية، وتطبيقه لإستراتيجية طموحة أستخدمها البنك من خلالها أن يصبح من أكبر البنوك التجارية في مصر، مع تنفيذ خطة لتطوير الخدمات والمنتجات المصرفية، وقد شهدت الفترة السابقة تطور ملحوظ في تقديم جميع الخدمات والمنتجات المصرفية بتنافسية عالية، وعلي رأسها المنتجات الرقمية مع الحرص على تحديثها بشكل مستمر، لكي تتواءم مع احتياجات كافة شرائح العملاء، كما حقق البنك معدلات نمو متميزة على الرغم من الأزمة العالمية لجائحة كورونا، وهو ما يعكس حجم الجهود المبذولة خلال الفترة الماضية.



**البنك الأسرع نمواً في منح
قروض السيارات في مصر**



**البنك التجاري الأسرع نمواً
في مصر**



**البنك الأسرع نمواً في إصدار
الكروت الائتمانية في مصر**



**البنك الأسرع نمواً في التجزئة
المصرفية في مصر**

**كما حصل البنك علي ٤ جوائز
عالمية من مجلة إنترناشيونال
بيزنس العالمية و هم:**

"البنك الأسرع نمواً في إصدار الكروت
الائتمانية في مصر" و "البنك الأسرع
نمواً في منح قروض السيارات في
مصر" و "البنك التجاري الأسرع نمواً في
مصر" و "البنك الأسرع نمواً في التجزئة
المصرفية في مصر"

وتعد مجلة انترناشيونال بيزنس
من الجهات الدولية التي تقيم أعمال
المؤسسات في المجالات المختلفة
وتكرمهم علي إنجازاتهم المتميزة
بناءً علي تحليل نتائج الأعمال و كفاءة
الاداء.

Housing a new digital age

إلتزامنا



الحوكمة

• يولي مصرفنا إهتماماً كبيراً لممارسات الحوكمة السليمة، كما يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق أعلى معايير الأداء المهني علي جميع أنشطة البنك وذلك وفقاً لإستراتيجية البنك والرؤية المستمرة والأهداف المُعتمدة علي المنهجية الصحيحة.

• كما يسعى مصرفنا إلي التطوير الدائم والمُستمر لنظم الحوكمة بما يتوافق مع حجم أعماله وسياساته وبما يتناسب مع قدرته علي إستيعاب المخاطر وبما يتوافق مع قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، و تعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في أغسطس ٢٠١١، وكذلك تعليمات الرقابة الداخلية للبنوك ٢٠١٤ وكافة التعليمات اللاحقة لها.

الالتزام بالضوابط الرقابية

• يخضع بنك التعمير والاسكان للعديد من القوانين والتشريعات والتعليمات الرقابية المحلية والدولية ويلتزم بها جميع العاملين كما يلتزم جميع العاملين بالحفاظ علي سرية المعلومات وتنفيذ القرارات الصادرة داخليا من مجلس الإدارة والإدارة العليا واللجان المنبثقة منها.

• كما يلتزم مصرفنا بالعمل بشكل مستمر علي تطوير النهج الرقابي للتأكد من أن جميع الأنشطة والمنتجات والخدمات القائمة والجديدة للبنك تتوافق مع الضوابط الرقابية والقوانين ذات الصلة.

مكافحة غسل الأموال

• يلتزم مصرفنا بقوانين وتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع بذل الجهود للتعرف علي هوية العملاء والغرض من معاملاتهم ومدي تناسبها مع طبيعة النشاط والدخل. الإلتزام بدقة الإجراءات الواجب إتباعها في حالة وجود اي حالات إشتباه والإبلاغ بسرعة وبدقة وبسرية عن أي نشاط مشبوه أو غير إعتيادي.

• يحظر تماما علي العاملين الإفصاح لأي عميل أو أي مستفيد عن أي بيانات أو معلومات تتعلق بالتحقيق أو الفحص والإبلاغ عن أي حالات مشتبّه فيها والتي تتعلق بغسل الأموال نظراً للسرية الخاصة بتلك الحالات.

• في حالة وجود إشتباه يتم إخطار وحدة مكافحة غسل الأموال من قبل قطاع الإلتزام (الإدارة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

سرية المعلومات

• يقع علي عاتق كافة العاملين بالبنك الحفاظ علي سرية المعلومات وتحديد أ من يكون متاحا لهم الإطلاع علي البيانات أو المعلومات المتعلقة بأي من شئون البنك أو أعماله أو سياساته أو منتجاته أو إجراءاته أو عملائه أو مديريه أو موظفيه أو مستشاريه أو مورديه أو خطته التطويرية.

• لا يجوز لأي من العاملين خلال فترة عملهم بالبنك أو بعد تركهم العمل به الكشف او إعطاء أو الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلي أي شخص طبيعي أو معنوي أو أي جهة رسمية أو رقابية إلا بمقتضي قانون البنك المركزي ولائحته التنفيذية التي تنظم ذلك أو الإجراءات المعمول بها بمقتضي النظام الداخلي للبنك.

تعارض المصالح

يتبنى مصرفنا مجموعة من القواعد والأدوات الرقابية الكفيلة بتفادي وجود أى تعارض للمصالح بل وتهدف إلى إضافة المزيد من الشفافية على عملية إتخاذ القرار ، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإجراءات المنظمة للإفصاح عن حالات تعارض المصالح وآلية التعامل معها.

إدارة المخاطر

يولي البنك أهمية كبيرة لإدارة المخاطر على جميع مستوياته وذلك من خلال وجود إطار عمل يضمن توازناً دقيقاً بين الخطر والعائد، حيث يعمل قطاع المخاطر على تحديد الخطر وقياسه ومراقبته ورصده وإدارته، ويتم تقديم التقرير عن المخاطر الجوهرية بانتظام للجنة المخاطر بالإضافة إلى عرض تقييم دوري لفعالية الضوابط الرقابية للمخاطر. ويستمر البنك في تحسين أطر تحديد المخاطر لضمان مؤشرات الإنذار المبكر واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

وفى هذا الإطار فقد قام قطاع المخاطر بالإجراءات التالية:

- استمرار عمليات المراجعة الدورية للجدارة الائتمانية لكافة عملاء التسهيلات الائتمانية للشركات بشكل فردي وذلك بهدف الوقوف على أي مؤشرات سلبية أو تراجع يستلزم اتخاذ الإجراءات الاحترازية ،
- كما يتم تحليل نوعية وجود المحفظة الائتمانية وفقاً لمؤشرات محددة للأداء ويتم إجراء اختبارات التحمل لقياس قدرة القاعدة الرأسمالية للبنك على تغطية واستيعاب الخسائر المحتملة التي قد تلحق بالبنك.
- في حالة حدوث أي من السيناريوهات المفترضة يلتزم بنك التعمير والإسكان بحماية الأفراد الذين يعدون التقارير المتعلقة بتعارض المصالح. غير مسموح لأي من العاملين بالبنك العمل لدى جهات خارج البنك ولو بطريقة غير مباشرة مع أي شخص أو جهة كانت حتى في غير ساعات العمل لدى البنك أو أن يمارسوا أو يشتركوا في أي عمل منافس للبنك.

أسرة البنك

• يتبنى البنك نهجاً قيادياً محوره الأفراد بما يوفر الإلهام والدعم والإرشاد لموظفيه كما يؤمن البنك بشكل قوي بأن تمكين موظفيه يمثل ضرورة لتحقيق استدامة أداء العمليات والذي يمثل هدفاً شاملاً له وبهدف تحقيق نموذج العمل المطلوب القائم على تحقيق التنمية ورضاء العميل ويضع البنك قدراً كبيراً من الثقة في موظفيه كما يولي أقصى قدر من الاهتمام لتوفير المزايا لهم وتحقيق الرضاء الذي يؤدي في المقابل إلى رفع مستوى رضاء الموظفين وخفض معدلات دوران العمالة .

• يتوقع البنك من كل موظف لديه أن يكون سفيراً له بتمثيل معايير الأخلاقية عالية المستوى باعتباره بنكاً يمتلك إدارة تحركها القيم، ويقوم البنك بغرس قيمه والتزاماته في الموظفين الجدد من خلال برنامج تعريفي و برامج التدريب على المهارات القيادية.

• كما أنها تنمي الشعور بالإنتماء الذي يشجع الموظفين ليكونوا أكثر حرصاً على تحديد المخاوف المحتملة والتعبير بحرية عنها في مثل هذه المواقف .

• يمثل البنك لكافة القوانين المطبقة واللوائح المعمول بها والمعايير القائمة والاتفاقيات أو الإرشادات فيما يتعلق بحقوق الإنسان ورضاء الموظفين من خلال الالتزام بالمبادئ الآتية :

- يمنع البنك استغلال عمالة الأطفال .
- يوفر البنك أوضاع عمل إنسانية ولائقة يحظى بها الموظفون بمعاملة تحفظ احترامهم وكرامتهم.
- يحظر البنك التمييز المتعمد على أساس العرق أو الدين أو المعتقدات السياسية أو على أي أساس آخر .
- يضمن البنك توفير بيئة عمل آمنة وصحية.
- الرواتب واستحقاقات العمل تدفع في الوقت المحدد لها طبقاً لقوانين العمل ولوائح العاملين.
- يحترم البنك الحق في الانضمام إلى الإتحادات العمالية حيث يحق للموظفين الانضمام أو تشكيل أو الامتناع عن أي إتحاد عمالي دون الخوف من التعرض للعقوبة أو التهديد أو مضايقات .

أعضاء مجلس الإدارة



السيد الأستاذ حسن غانم

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – بنك التعمير والإسكان

التحق السيد حسن غانم ببنك التعمير والإسكان في سبتمبر ٢٠١٧ حيث شغل منصب العضو المنتدب للشؤون المصرفية، ثم تولى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في يناير ٢٠١٨ وفي ديسمبر ٢٠١٩ بدأ حسن غانم رسمياً ممارسة مهام منصبه كرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان.

يتمتع غانم بخبرة مصرفية كبيرة تصل إلى ما يقرب من ٣٥ عاماً في مجال تمويل الشركات، التمويل الهيكلي، العمليات المصرفية بالإضافة إلى الخدمات المصرفية للشركات متعددة الجنسيات. إكتسب غانم تلك الخبرة الواسعة من خلال العمل في مؤسسات مالية متعددة الجنسيات، إقليمية ومحلية.

• **التحق حسن غانم ببنك الإسكندرية** في أكتوبر ٢٠١٤، وشغل منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات ورئيس قطاع الإستثمار المصرفي و المؤسسات المالية و التحويلات البنكية. وفي مارس ٢٠١٧ تم تعيينه عضو مجلس إدارة تنفيذي بمجلس إدارة بنك الإسكندرية بالإضافة إلى إدراج إدارة المشروعات المتوسطة تحت قيادته ليصبح رئيساً على جميع القطاعات المتخصصة لتمويل الشركات.

• **كما شغل غانم منصب رئيس قطاع ائتمان الشركات ببنك الإمارات دبي الوطني NBD** (بي إن بي باريبا سابقاً).

• بالإضافة إلى العديد من المناصب القيادية لعديد من الجهات ومن ضمنها عضوية مجلس إدارة بكل من شركة **بنك الإمارات دبي الوطني** للتأجير التمويلي و**شركة ألكاتيل مصر** والتي تعد إحدى الشركات العالمية العاملة في مجال الاتصالات.

• وكان غانم قد بدأ حياته المهنية المصرفية ب**بنك مصر الدولي MIBank** حيث تدرج بالمناصب المصرفية والقيادية خلال الفترة من ١٩٨٦ - ٢٠٠٥

خبرة غانم المهنية تستند على دراسة أكاديمية مميزة:

- حصل على درجة البكالوريوس من كلية التجارة -جامعة عين شمس.
- حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال MBA (تخصص تمويل).
- كما حصل على الدبلومة في التمويل والاستثمار.



السيد الدكتور المهندس عاصم عبد الحميد الجزار

عضو مجلس الإدارة و ممثل هيئة المجتمعات العمرانية

– وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية منذ عام ٢٠٢٠ وحتى تاريخه.

- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخطيط العمراني بوزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية، وعضو هيئة التدريس بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني بجامعة القاهرة.

حاصل على :

- بكالوريوس التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة.
- حصل على درجة الدكتوراه في قسم التصميم العمراني بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني • جامعة القاهرة .
- حصل على العديد من الدبلومات والشهادات المتخصصة في التصميم العمراني والسياحة البيئية وأساليب وتقنيات الرصد البيئي، وتقييم الأثر البيئي والإدارة في عدد من الجامعات والمراكز العلمية المتخصصة كجامعة القاهرة وجامعة بروكس أكسفورد بالمملكة المتحدة، وجامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل الدكتور عاصم عبد الحميد الجزار عضوية مجلس الإدارة لكل من:

- الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية.
 - بنك التعمير والإسكان.
 - اللجنة الوزارية لتنمية محور قناة السويس.
 - الهيئة العامة للتنمية السياحية.
 - المجلس الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة.
 - الشركة السعودية المصرية.
 - وعدد كبير من المراكز والمؤسسات واللجان الفنية الأخرى.
 - كما أن لديه رصيداً كبيراً من الأبحاث والدراسات العلمية منها:
 - تطوير الواجهة النيلية لمدن محافظة أسوان.
 - تطوير الواجهة النيلية لمحافظة القاهرة.
 - المعايير التخطيطية لخدمات المرافق في المدن المصرية.
 - تقييم الأثر البيئي.
- فضلاً عن مشاركته في العديد من المشاريع السياحية الكبرى في العين السخنة ومرسى علم والساحل الشمالي وحلون والأهرامات ورأس البر.



السيدة المهندسة رائدة علي صالح المنشاوي عضو مجلس الإدارة وممثل هيئة المجتمعات العمرانية.

- تشغل المهندسة/ رائدة علي صالح المنشاوي منصب مساعد أول رئيس مجلس الوزراء ونائب وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية منذ ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢١.
- حاصلة على بكالوريوس الهندسة المعمارية عام ١٩٨٥.
- تمثل رائدة المنشاوي خبرة عملية في مجال العمل العام منذ أن تخرجت من الجامعة.
- تدرجت في المناصب القيادية والإدارية بفضل المهارة والجدية.
- شغلت عدداً من المواقع بوزارة الإسكان قبل عام ٢٠١٩ منها:
- المشرف على مكتب السيد وزير الإسكان.
- وكيل أول وزارة الإسكان منذ ٢٠١١ وحتى ٢٠١٧.
- رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير من أكتوبر ٢٠٠٩ وحتى يونيو ٢٠١١.



السيدة الأستاذة نيرة نزيه أحمد أمين

عضو مجلس الإدارة – مستقل من ذوي الخبرة

• حاصلة على بكالوريوس اقتصاد وإدارة الأعمال.

شغلت وتدرجت في العديد من المناصب:

- سيتي بنك بقطاعاته المختلفة:
- تمويل الشركات الخاصة والعامة
- المعاملات الخارجية والمالية.
- رئيس تمويل الشركات والائتمان في مصر.
- رئيس تمويل الشركات ومدير مخاطر الائتمان – تونس.
- المسؤول الأول (المدير العام) – تونس.
- المدير الإقليمي لمخاطر الائتمان بشمال إفريقيا لمجموعة سيتي بنك.
- مدير عام التجزئة المصرفية وشبكات الفروع – بنك عودة.
- الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – لبنك بيربوس



السيد المهندس

طارق قابيل محمد عبد العزيز قابيل

عضو مجلس الإدارة – مستقل من ذوي الخبرة

وزير التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية في الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨.

حاصل على بكالوريوس الهندسة الميكانيكية – جامعة الإسكندرية.

يشغل المهندس/ طارق قابيل عضوية العديد من الشركات والمجموعات الاقتصادية والاستثمارية الكبرى لما يمثله من خبرة عملية وعلمية في مجال الاقتصاد والتجارة:

• مجموعة مستشفيات كليوباترا.

• بنك التعمير والإسكان.

• صندوق المشروعات المصري الأمريكي.

• مجموعة ليلاس جروب تونس.

• شركة سيتي أيدج للتطوير العقاري.

• شركة إيجيبت فودز جروب.

سبق للمهندس طارق قابيل العمل وتحصيل الخبرات العملية على مدار سنوات منذ تخرجه وحتى شغل منصب وزير التجارة والصناعة.

فقد عمل بعدد من الشركات الكبرى سواء داخل مصر أو خارجها منذ عام ١٩٧٩ منها:

• شركة سوميد لأنابيب البترول.

• شركة بروكتر آند جامبل.

• شركة بيبسيكو العالمية.

• مجموعة أبراج.

ولم تتوقف مسيرة المهندس طارق قابيل عند حدود النجاح المهني على المستوى الشخصي، بل إنه أيضاً ساهم أثناء توليه الوزارة في تحقيق عدد من الإنجازات التي تحسب له بفضل الكفاءة التي يتمتع بها، حيث ساهم في إنشاء هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وهيئة تنمية الصادرات لأول مرة بجمهورية مصر العربية.



السيد المهندس خالد محمود أحمد عباس

عضو مجلس الإدارة وممثل هيئة المجتمعات العمرانية.
نائب وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

- حاصل على بكالوريوس الهندسة المعمارية – جامعة عين شمس، بالإضافة لعدد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجالات.
- إدارة الأعمال – الاستراتيجيات وهيكل الشركات – تطوير الأعمال.
- شغل المهندس/ خالد عباس منصب المدير التنفيذي لصندوق تمويل الإسكان الإجتماعي، كما شغل عضوية مجلس الإدارة للعديد من المؤسسات والشركات الكبرى:
- بنك التعمير والإسكان.
- الشركة القابضة للتأمين.
- العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية.
- شركة المستقبل للتنمية العمرانية.
- شركة الأولى للتمويل العقاري.
- الشركة القابضة للتشييد.



السيد الدكتور جمال سرور سالم يونس

عضو مجلس الإدارة وممثل شركة مصر لتأمينات الحياة.

يشغل الدكتور/ جمال سرور منصب رئيس قطاع الاستثمارات بشركة مصر لتأمينات الحياة، حيث تدرج بالمناصب القيادية بالشركة.

حاصل على:

- بكالوريوس تجارة – جامعة حلوان.
 - دبلوم الدراسات العليا في الإدارة المالية – جامعة القاهرة .
 - الماجستير من الأكاديمية العربية للعلوم والنقل البحري.
 - الدكتوراه في الإدارة العامة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية • جامعة القاهرة .
- شغل كذلك عضوية مجلس إدارة عدد من البنوك العاملة في مصر مثل: بنك مصر إيران MID Bank، البنك المصري الخليجي EG Bank، بنك الشركة المصرفية العربية الدولية SAIB .
- لم يقف عند حدود النجاح المهني والعلمي فقط بل تخطت خبراته العملية المجال المصرفي وشملت المجال الاستثماري، حيث شارك في تقييم دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية بكافة مجالاتها وإعداد خطط إعادة هيكلة الشركات من الناحية المالية والإدارية والعديد من النشاطات الاستثمارية والمحاسبية.
- شارك في عدة دورات تدريبية وورش عمل بعدد من البنوك والشركات في كل من لندن وسويسرا.



السيد الأستاذ أحمد عطية محمد أبو الوفا عضو مجلس الإدارة وممثل هيئة الأوقاف المصرية.

يشغل العديد من المناصب داخل وزارة الأوقاف منها:

- وكيل وزارة الشؤون الاقتصادية والاستثمار بهيئة الأوقاف المصرية.
- مدير عام الشؤون المالية والإدارية بمستشفى الدعاة.
- مدير عام بالإدارة العامة لمراكز التدريب.
- مدير إدارة حسابات فائض الربح.
- مدير مكتب رئيس الإدارة المركزية للشؤون المالية.
- مدير عام الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

حصل أيضا على عدة دورات تدريبية لصقل الجانب المعرفي والمهني منها:

- عدد من الدورات الخاصة بالحاسب الآلي من مجلس الوزراء.
- رخصة دولية لقيادة الحاسب الآلي.
- دورة تدريبية في الضرائب من وزارة المالية .
- دورة تأهيل عام بوزارة الأوقاف.

يشكل السيد أحمد عطية خبرة إدارية وكفاءة مهنية تمزج بين إمتلاك الأدوات والمهارات العلمية والسمات الإدارية المطلوبة.



السيد الأستاذ

حسام الدين حفناوي مصطفى كامل

عضو مجلس الإدارة وممثل شركة مصر لتأمينات الحياة.

يشغل السيد الأستاذ / حسام الدين حفناوي منصب رئيس قطاع التأمينات العامة – بالمنطقة المركزية.

حاصل على:

• بكالوريوس تجارة (شعبة التأمين) – جامعة القاهرة.

• دبلوم الدراسات العليا.

• شهادة معهد التأمين القانوني – لندن.

• زمالة معهد التأمين القانوني – لندن.

تدرج بالوظائف في قطاع التأمينات وتولى عدداً من المناصب القيادية منها:

• مدير عام إعادة التأمين بمكتب رئيس القطاع.

• مدير عام تأمين الحوادث والحرائق.

• مدير إدارة المخاطر.

يشغل أيضاً عضوية مجلس إدارة عدد من الشركات والمؤسسات الكبرى مثل:

• عضو مجلس إدارة بنك التعمير والإسكان وعضو بلجنة المراجعة والحوكمة والمخاطر.

• عضو مجلس إدارة شركة الدقهلية للسكر.

• عضو مجلس إدارة شركة أكبا.

• عضو مجلس إدارة شركة غازتك.

حصل السيد حسام الدين حفناوي على العديد من الدورات التدريبية وورش العمل سواء داخل جمهورية مصر العربية أو بعدد من الدول الأجنبية في مجالات التأمينات والحسابات والأخطار الصناعية وإدارة المخاطر المالية، كما أنه شارك في زيارة عدد من الأسواق بالدول العربية والأجنبية مثل: (قطر-تركيا – السودان – الإمارات – البحرين)



السيد الأستاذ أحمد سعد الدين عبده أبو هندية (أحمد أبو هندية)

مساهم
حاصل على:

ليسانس حقوق – جامعة عين شمس سنة ١٩٨٧

الخبرات المهنية:

محام ومستشار قانوني للعديد من الشركات والمؤسسات والأفراد بمصر وغيرها من الدول العربية والأجنبية، ومحكم
مقيد بجدول المحكمين لدى وزارة العدل ، و مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي

الجمعيات :

- عضو نقابة المحامين المصرية.
- عضو اتحاد المحامين العرب.
- عضو غرفة التجارة الأمريكية بمصر.
- عضو جمعية إدارة الأعمال العربية.
- عضو نقابة المحامين الدولية.
- عضو مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي .
- عضو جمعية الصداقة المصرية اللبنانية لرجال الأعمال .

عضو مجلس الإدارة :

- شركة السويدي إلكتريك شركة مساهمة مصرية ، عضو لجنة المراجعة .
- الشركة الوطنية لمنتجات الذرة شركة مساهمة مصرية، عضو لجنة المراجعة.
- الشركة المصرية للمنتجات السياحية شركة مساهمة مصرية.
- الشركة العربية الأولى للتنمية والاستثمار ش.م.م (نائب رئيس مجلس الإدارة) .
- شركة كايرو ثري أية الدولية للصناعات.
- الشركة المصرية للهيدروكربون شركة مساهمة مصرية.
- الشركة الشرقية للببتروكيماويات شركة مساهمة مصرية.
- الشركة العربية للاستثمار شركة مساهمة مصرية.
- شركة فيمكس للتجارة شركة مساهمة مصرية.
- شركة خدمات المعلومات والتقنية شركة مساهمة مصرية.
- شركة هرم سيتي للمقاولات شركة مساهمة مصرية.
- شركة نيو سيتي للإسكان والتنمية شركة مساهمة مصرية.
- شركة الدلتا للسياحة والفنادق شركة مساهمة مصرية.
- الشركة الخليجية للإنشاء والتعمير شركة مساهمة مصرية.

السيد الأستاذ شريف أحمد محمد السيد الأخضر ممثل شركة RIMCO EGT للاستثمار

- ماجستير في العلوم المالية – جامعة جورج واشنطن.
- درجة البكالوريوس في المحاسبة، التخصص الفرعي في علم الاقتصاد الجامعة الأمريكية بالقاهرة

المؤسس والشريك التنفيذي لـ:

- إدارة صندوق للاستثمار المباشر بحجم ١٠ مليون دولار بى بى إى بارتنز للاستثمار المباشر (شركة مساهمة مصرية) القاهرة ، مصر

شريك وعضو اللجنة التنفيذية

- خبرة واسعة في البحث عن فرص إبرام الصفقات وهيكلتها ، وإدارة المحافظ.
- إبرام صفقات شراء أسهم شركات ، وإدارة هيكلتها وإنشائها ، بقيمة إجمالية ٢٤٠ مليون دولار .
- الإشراف على استثمارات محافظ مالية، وتمثيل مجلس الإدارة في تلك العمليات، في عدة قطاعات منها العقارات والتصنيع والطاقة والسيارات والخدمات المالية الغير بنكية والسياحة وقطاع السلع الاستهلاكية.
- إدارة عملية إعادة الهيكلة التشغيلية والمالية لشركة تصنيع عالمية تعمل في منتجات أدوات المطبخ وأدوات المائدة.
- إدارة عملية تخارج شركتين استثماريتين.

- إدارة عملية جمع التمويل لصناديق الإستثمار المشترك بقيمة تتجاوز ١٩٦ مليون دولار .
- إجراء الفحص النافى للجهالة ، والاستشارات مع مستشارين خارجيين ، والاجتماعات مع هيئات الإدارة ، والمناقشات مع جهات التمويل.

- تحليل أوضاع السوق ، وإجراء قراءة للسوق لأنواع مختلفة من الاستثمارات أمريكان كابيتال ستراتيجيز ليميتد ، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية.

- المساعدة في صياغة الإرشادات الاستراتيجية، وكذا تكوين الهياكل وصيانة مذكرات الإستثمار – لثلاثة صناديق أسهم خاصة بقيمة رأس مال تعادل ٤,٧ مليار دولار ، وصندوق تحوط للأسهم بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وصندوق الديون العامة المتعثر سدادها بقيمة ٥٠٠ مليون دولار.

- العمل مع مستثمرين في عمليات جمع التمويل وعمليات الإشراف على الاستثمارات وعمليات بعد الأغلاق .

- إعداد نماذج لعمليات الدمج والاستحواذ، وكذا عمليات شراء الأسهم، وإجراء التقييمات اللازمة

- (إيه بي تي اسوشيتس إنك)، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

مستشار:

- دعم الخدمات المالية ومحافظ العملاء في الأسواق الناشئة من حيث تحديد وتحري المشكلات المتعلقة بالإستراتيجية والسياسة والأسواق والتنظيم والعمليات.

- خدمة العملاء فيما يتعلق بقضايا إستراتيجية من خلال التفاعل مع هيئات الإدارة ، وتحليل الأداء المالي لعمليات الإستثمار ، إجراء تحليلات للشركات.

- تحليل صناعة الخدمات المالية في مختلف الأسواق الناشئة ، وإعداد تحليلات تنافسية لعدة بنوك وشركات تأمين.

تمثيل مجالس الإدارات السابقة والحالية:

- لايم قست بارتنز ش.م.م (شركة مساهمة مصرية).
- دار الطب للخدمات العلاجية ش.م.م. (شركة مساهمة مصرية).
- مستشفى الابتسامة ش.م.م (شركة مساهمة مصرية).
- بلتون للاستثمار المباشر (شركة مساهمة مصرية).
- مدينة نصر للإسكان والتعمير (شركة مساهمة مصرية).
- ميتالار (شركة مساهمة مصرية).

- توتال مصر .

- بيك الباتروس القابضة للاستثمار المالي (شركة مساهمة مصرية).

- الشركة العربية للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية).

عضوية الجمعيات:

- عضو مجلس الأسواق الحدودية بجمعية الإستثمار المباشر في الأسواق الناشئة

- عضو الجمعية المصرية للاستثمار المباشر

أخرى :

- نال كأس التخرج من الجامعة الأمريكية بالقاهرة الخاص بالإنجاز الأكاديمي والأنشطة خارج المناهج الدراسية

نائب الرئيس:

- إبرام ٧ استحواذات في عدة قطاعات .
- تحليل مدى قابلية تطبيق استراتيجيات استثمار جديدة سواء جغرافية أو خاصة بقطاع معين.
- تحديد عمليات الاستحواذ الاضافيه وفرص التمويل.

مساعدي العضو المنتدب





السيد الأستاذ وليد محمد حمدي مطر

مساعد العضو المنتدب للتجزئة
المصرفية والفروع.

- حاصل على بكالوريوس علوم إدارة الأعمال.
تدرج في العديد من المناصب:
- مدير مبيعات البطاقات المصرفية «أمريكان
إكسبريس كاردز»-القاهرة.
- مدير العلاقات العامة لحسابات الشركات
بنادي «داينرز»-القاهرة.
- مدير مبيعات البطاقات المصرفية بالبنك
المتحد - مصر .
- مدير المبيعات بنك «بيريوس-مصر» حيث
قام بتأسيس وعمل رسم خطط واستراتيجيات العمل بقسم الائتمان حتي رقي إلى منصب مدير
لقسم الائتمان على القروض البنكية للسلع والسيارات.
- مدير لقسم المشروعات ونائب المدير المقيم ببنك «Citi Bank» القاهرة-مصر.
- مدير بقسم التمويل المالي ببنك «Banque Du Caire» القاهرة.
- مدير عام لقسم التمويل المالي ببنك «Banque Du Caire» القاهرة - مصر.



السيد الأستاذ محمد مصطفى أحمد عبدالعاطي

مساعد العضو المنتدب
للعمليات

محمد مصطفى أحمد عبدالعاطي-
مواليد نوفمبر- ١٩٦٦م، بكالوريوس إدارة
الأعمال من كلية التجارة جامعة عين شمس
١٩٨٨م بتقدير جيد، التحق بالعمل في
البنك المصري الأمريكي في يونيو ١٩٩١م،
حصل على العديد من الدورات التدريبية
في مجال البنوك منها: دورات في التقارير
المالية الدولية -الأدوات المالية، العلاقات
البنكية الاستباقية- بإشراف من مجموعة
«كوهين- براون» للإدارة، تقييم مخاطر
الائتمان الدولية، قادة عظماء، فرق عمل
عظيمة، نتائج عظيمة- دبي الإمارات.

تدرج في العمل حتى وصل إلى منصب مدير قسم خدمة العملاء بفرع البنك المصري الأمريكي
بالمعادي في ١٩٩٤م.

انتقل للعمل ببنك المشرق- فرع سلام في ديسمبر ١٩٩٥م مديراً لقسم خدمة العملاء. رقي
لمنصب كبير موظفي خدمة العملاء في ١٩٩٧م ثم مديراً لفرع بانياس- بنك المشرق في
١٩٩٨م. ثم مديراً لفرع المرور في ١٩٩٩م فمديراً لفرع سلام بنك المشرق في ٢٠٠١م.

في ٢٠٠١م تولي منصب النائب المساعد لمدير فرع سلام-بنك المشرق في القاهرة. ثم مديراً
إقليمياً، ونائباً لمدير بنك المشرق في أبوظبي والعين بدولة الإمارات منذ ٢٠٠٥م.

ثم انتقل نائباً لمدير بنك المشرق بالقاهرة، ومديراً لقسم التوزيع في ٢٠٠٩م.

في عام ٢٠١٣م انتقل ليشغل منصب نائب المدير التنفيذي لبنك الاتحاد الوطني - مصر، ثم
رقي في ٢٠١٧م لمنصب نائب المدير التنفيذي وعضو مجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني.

السيد الأستاذ تامر إسماعيل نجم

مساعد العضو المنتدب لائتمان
المؤسسات والقروض المشتركة
والخزانة والاستثمار.

حاصل على:

- بكالوريوس علوم إدارة الأعمال - قسم البنوك
من أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- دبلومة الدراسات العليا في العلوم الإدارية.
- دبلومة متخصصة في أساسيات الائتمان
المصرفي من الأكاديمية العربية للعلوم
المصرفية والمالية - جمعية المصرفيين
الأمريكيين.

تدرج في العديد من المناصب حيث:

- شغل منصب مسئول الائتمان بقسم ائتمان
الشركات لبنك مصر الدولي.
- انتقل للعمل كمساعد مشرف ائتمان الشركات لبنك مصر الدولي.
- كما عمل مديراً لإدارة العلاقات المركزية لمجموعة الشركات لبنك مصر الدولي.
- منصب رئيس قطاع مجموعة الشركات المركزية لبنك مصر الدولي (اندماج مع البنك
الاجتماعي الوطني).
- مدير عام ورئيس قسم الشركات الكبرى لبنك «بي إن بي باريبا مصر».
- نائب المدير العام لمجموعة الشركات المركزية لبنك «بي إن بي باريبا».
- مدير قسم الشركات الكبرى لبنك «بي إن بي باريبا».
- المدير التنفيذي المسئول عن قسم الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة لبنك الإسكندرية.



رؤساء القطاعات والأقاليم والمناطق المركزية



رؤساء القطاعات والأقاليم والمناطق المركزية

السيد الأستاذ / محمد حامد إبراهيم حامد	رئيس المخاطر C.R.O
السيد الأستاذ / مصطفى عبد الرحمن جبر	المدير الإقليمي للمنطقة الأولى
السيد الأستاذ / مدحت السيد محمد توفيق	المدير الإقليمي للمنطقة الثانية
السيد الأستاذ / معتز محمد ممدوح حسنى	المدير الاقليمي للمنطقة الثالثة والمشرف على قطاع غرب القاهرة وأكتوبر
السيد الأستاذ / طارق عبد العليم الهادي نجم	رئيس قطاع وسط وجنوب القاهرة
السيد الأستاذ / أشرف محمد السعيد عبد العزيز	رئيس قطاع شرق القاهرة
السيد الأستاذ / عصام سلطان أيوب سيد سنبل	رئيس قطاع شمال القاهرة
السيدة الأستاذة / جيهان محمد الانصاري	رئيس قطاع الإسكندرية والوجه البحري
السيد الأستاذ / شريف محمد محفوظ محمد	المشرف على قطاع شمال الصعيد
السيد الأستاذ / أمجد محمد محمود إسماعيل	المشرف على قطاع جنوب الصعيد
السيد الأستاذ / إبراهيم محمد إبراهيم سباق	المشرف على قطاع القناة وسيناء
السيد الأستاذ / محمد عوض عوضين محمد	المشرف على قطاع شرق الدلتا
السيد المهندس / مصطفى محمد أحمد بدوي	رئيس القطاعات الهندسية ورئيس قطاع التنفيذ الهندسي
السيد المهندس / صديق محمد موسى صديق	رئيس قطاع الشئون الفنية
السيد الأستاذ / جمال محمود احمد سليمان	رئيس قطاع الشئون الماليه
السيد الأستاذ / هشام محمد كامل أبو الفتوح	رئيس القطاع القانوني المركزي
السيد الأستاذ / أحمد إبراهيم محمد الدسوقي	رئيس القطاع القانوني لشئون المناطق
السيد الأستاذ / أشرف إبراهيم عزب أبو زيد	رئيس القطاع القانوني للاستثمار والعقود والتحقيقات
السيدة الأستاذة / دعاء توفيق جميل محمود يس	رئيس قطاع رأس المال البشري

السيد الأستاذ / محمد أحمد حسن متولي	رئيس قطاع الشئون الإدارية
السيد الأستاذ / محمد خالد عمر محمد دمرداش	رئيس قطاع التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء
السيد الأستاذ / محمد فكري أمين محمد	رئيس قطاع نظم المعلومات
السيد الأستاذ / محمد زكريا أحمد زين	رئيس قطاع الرقابة المالية
السيد الأستاذ / محمد السيد علي محاريق	رئيس قطاع التمويل العقاري
السيد الأستاذ / أحمد سيد حسين اسماعيل	رئيس قطاع المخاطر
السيد الأستاذ / إيهاب فتحي قاسم أحمد	رئيس قطاع العمليات المصرفية المركزية
السيدة الأستاذة / أحمد محمد سيف الدين فرحات	رئيس قطاع المراجعة الداخليه
السيد المهندس / محمد خالد عبد الرؤوف الفقي	رئيس قطاع الأصول العقارية
السيدة الأستاذة / عزه عباس عباس حافظ أبو كرم	المشرف على قطاع الخزانه
السيد الأستاذ / محمد أحمد البدوي محمد زكي	رئيس قطاع الإلتزام والحوكمة المؤسسية
السيدة الاستاذة / منال سعد زغلول محمد عيسى	المشرف على قطاع حوكمه نظم وأمن المعلومات
السيد الأستاذ / شريف منير محمد علي المغربي	رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
السيد الأستاذ / محمد رضا خليل أحمد	المشرف على قطاع المتابعة الائتمانية
السيد الأستاذ / أحمد محمد علي سليمان	رئيس قطاع الإسكان والمشروعات القومية
السيد الأستاذ / عز الدين محمد عباس القلا	رئيس قطاع الإستثمار
السيد الأستاذ / محمد سيد عادل محمد البدوي	المشرف على قطاع التسويق المصرفي للشركات
السيد الأستاذ / محمد ابراهيم محمد الدسوقي	رئيس قطاع مراقبة العمليات
السيد الأستاذ / إيهاب إبراهيم محمد عمر	رئيس قطاع شئون مجلس الإدارة

تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة



تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أولاً- لجنة المراجعة الداخلية:

السيدة الاستاذة/ نيرة نزيه أحمد أمين	رئيس اللجنة
السيد الدكتور/ جمال سرور سالم	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ شريف أحمد محمد السيد الأخضر	عضو اللجنة

ثانياً- لجنة المخاطر:

السيد المهندس/ طارق قابيل محمد عبد العزيز	رئيس اللجنة
السيد الأستاذ/ حسن إسماعيل غانم	عضو اللجنة
السيدة الاستاذة/ نيرة نزيه أحمد أمين	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ أحمد عطية محمد أبو الوفا	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ حسام الدين حفناوي مصطفى	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ أحمد سعد الدين عبده أبو هندية	عضو اللجنة

ثالثاً- لجنة الحوكمة والترشيحات:

السيد المهندس/ طارق قابيل محمد عبد العزيز	رئيس اللجنة
السيد الدكتور/ جمال سرور سالم	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ حسام الدين حفناوي مصطفى	عضو اللجنة

رابعاً- لجنة المرتبات والمكافآت:

السيدة الأستاذة/ نيرة نزيه أحمد أمين	رئيس اللجنة
السيد المهندس/ خالد محمود عباس	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ شريف أحمد محمد السيد الأخضر	عضو اللجنة

خامساً- لجنة التبرعات:

السيد الأستاذ/ حسن إسماعيل حلمي غانم	رئيس اللجنة
السيد الدكتور/ عاصم عبد الحميد الجزار	عضو اللجنة
السيدة المهندسة/ راندة علي المنشاوي	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ أحمد عطية محمد أبو الوفا	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ أحمد سعد الدين عبده أبو هندية	عضو اللجنة

سادساً- لجنة الشؤون الهندسية والعقارية:

السيد المهندس/ خالد محمود عباس	رئيس اللجنة
السيد الدكتور/ عاصم عبد الحميد الجزار	عضو اللجنة
السيد المهندس/ طارق قابيل محمد عبد العزيز	عضو اللجنة
السيدة المهندسة/ راندة علي المنشاوي	عضو اللجنة

سابعاً- لجنة تطوير الـ IT:

السيد الأستاذ/ حسن إسماعيل حلمي غانم	رئيس اللجنة
السيد المهندس/ خالد محمود عباس	عضو اللجنة
السيدة المهندسة/ راندة علي المنشاوي	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ أحمد عطية محمد أبو الوفا	عضو اللجنة

ثامناً- لجنة الاستثمار:

السيد الدكتور/ جمال سرور سالم	رئيس اللجنة
السيد الدكتور/ عاصم عبد الحميد الجزار	عضو اللجنة
السيد المهندس/ طارق قابيل محمد عبد العزيز	عضو اللجنة
السيد المهندس/ خالد محمود عباس	عضو اللجنة
السيدة الأستاذة/ نيرة نزيه أحمد أمين	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ حسام الدين حفناوي مصطفى	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ شريف أحمد محمد السيد الأخضر	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ أحمد عطية محمد أبو الوفا	عضو اللجنة

نشاط البنك في مجال إدارة المخاطر



في سياق دراسة الوضع الجديد الذي فرضته أزمة فيروس كورونا المستجد، قامت إدارة المخاطر بالتنسيق مع لجنة إدارة الأزمة بعدد من الإجراءات الإستباقية تمثلت في المحاور الرئيسية التالية:

١- إدارة مخاطر التشغيل

- تفعيل خطط إستمرارية الأعمال بشكل يضمن سلامة وأمن موظفي البنك ، وذلك بتفعيل خاصية العمل عن بعد لبعض العاملين لضمان إستمرارية تقديم الخدمة لعملائنا.
- تجهيز مواقع بديلة لتوزيع الموظفين عليها لضمان استمرارية العمل مع الحفاظ على التباعد الاجتماعي.
- إتخاذ جميع الإجراءات الخاصة بتعقيم الفروع وأماكن العمل.

٢- إدارة مخاطر الائتمان

نتيجة لحالة القلق السائدة في البيئة الإقتصادية بسبب إنتشار جائحة كورونا، قام البنك بمراقبة المحفظة الائتمانية عن قرب وإجراء المراجعات الدورية للجدارة الائتمانية للعملاء، للتأكد من أنها تعكس رؤية دقيقة للمقومات الائتمانية والملاءة المالية وقياس حجم الزيادة في المخاطر الائتمانية خاصة للقطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة، كما قام البنك أيضاً بمراجعة النماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتم تعديل تلك النماذج لتأخذ في الاعتبار أثر الجائحة.

٣- إدارة مخاطر السيولة

- يتم متابعة وتقييم مخاطر السيولة وفقاً للقواعد الداخلية، بما في ذلك إجراءات اختبارات الضغط للسيولة والتأكد من الإلتزام بالنسب الرقابية وكذلك الوفاء بمتطلبات لجنة بازل.
- يتمتع البنك بمستويات جيدة تمكنه من الإستجابة لأوضاع السوق، إلى جانب أن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي المصري كان لها أثراً واضحاً في تعزيز سيولة الجهاز المصرفي.

نشاط البنك في مجال إدارة الحوكمة والإلتزام





يولي مصرفنا اهتماماً كبيراً بمفاهيم وتعليمات الحوكمة الرشيدة، حيث يلتزم بتطبيق أعلى معايير الأداء التي تنعكس على كافة أنشطة البنك، مسترشداً في هذا المجال بتعليمات البنك المركزي المصري في الحوكمة ٢٠١١ وكذلك قانون البنك المركزي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، وكذلك لأفضل الممارسات الدولية من أجل تعزيز نمو الأعمال والربحية والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح و ثقة العملاء والمستثمرين، حيث يتم وضع وتعديل كافة السياسات التي تنظم وتحافظ على حقوق كافة أصحاب المصالح من خلال تعزيز المسؤولية الفردية والجماعية، وكذلك وجود سياسة فعالة للإفصاح والشفافية لتعزيز كفاءة واستمرارية الأعمال وفقاً للقواعد والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية ومتطلبات المعايير المهنية السليمة.

- يتم العمل بشكل مستمر على تطوير المنهج الرقابي، للتأكد من أن كافة أنشطة البنك تتم وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية ولأفضل الممارسات الدولية، والتحقق من إتباع كافة الإرشادات والإجراءات والمبادرات الصادرة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد، للتقليل من آثاره السلبية على القطاع المصرفي.
- تماشياً مع تزايد وتطور المنتجات والخدمات المصرفية تم تطوير البرامج الآلية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتغطية كافة الأنشطة التي تتم بمصرفنا.

- يتم التأكد من الالتزام بكافة القواعد والتعليمات الخاصة بحماية حقوق العملاء، وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري، والتنسيق مع كافة فروع مصرفنا والقطاعات المركزية والعمل على زيادة التوعية المصرفية بما جاء بالتعليمات المشار إليها، وكذا تفعيل قنوات إلكترونية متعددة لتلقي الشكاوى والرد عليها.

نشاط البنك في مجال التجزئة المصرفية والتمويل العقاري



البيانات غير المالية

١- منتجات التجزئة المصرفية

- أصبح للبنك مشاركة ملموسة في سوق تمويل السيارات عبر منتج قروض السيارات، واستطاع البنك أن يثبت جدارته في هذا المجال عن طريق تصميم برامج ائتمانية لتناسب جميع شرائح المجتمع، ووجود فريق مكاتب خلفية يعمل يومياً على مدار ٢٤ ساعة للتنسيق مع الإدارات المختلفة من أجل ضمان مستوى الخدمة المقدمة، كما ساهم في ذلك أيضاً إنتشار فريق مبيعات قروض السيارات جغرافياً (في القاهرة الكبرى، والإسكندرية، والدلتا).
- تسويق منتجات الودائع عبر إدارة التسويق الهاتفي للعملاء المتقدمين لحجز الأراضي والوحدات السكنية وجذبهم لفتح حسابات توفير لدى بنك التعمير والإسكان، والإحتفاظ بقيم المقدمات.

٢- مجال البطاقات

- إعداد واعتماد الاستراتيجية العامة للبطاقات لمدة ٥ سنوات من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥.
- توقيع إتفاقية بين بنك التعمير والإسكان ومؤسسة ماستر كارد العالمية، لإصدار بطاقات ماستر كارد (ائتمانية ومدينة) حصرياً لمدة ١٠ سنوات للإستفادة بدعم مالي قيمته ٢,٧ مليون دولار.
- إضافة بطاقة ائتمانية جديدة (تيتانيوم)، وبذلك فقد تم تحويل البطاقات الذهبية لتكون تيتانيوم.
- إصدار البطاقات الائتمانية بتصميم جديد يتماشى مع تطور رؤية البنك.
- تطوير كامل لمنظومة تشغيل البطاقات إلى جانب تفعيل خدمات البطاقات اللاتلامسية .contactless
- تشغيل نظام الأمن الثلاثي الأبعاد 3D Secured على جميع البطاقات.
- تفعيل خدمة السداد لعملاء البطاقات الائتمانية عن طريق نظام التحويل ACH.

٣- القنوات الإلكترونية :

أ) البنك الرقمي

تقديم خدمات جديدة داخل محفظة فلوسي فون تتضمن:

- خدمة الشراء من منافذ بيع منتشرة في جميع أنحاء مصر عبر ال QR Code .
- خدمة Cash Out عبر ماكينات الصراف الآلي، بجميع أنحاء الجمهورية لتسهيل سحب الأموال.
- إنشاء موقع داخلي جديد يهدف إلى توضيح شروط منتجات التجزئة المصرفية والمستندات المطلوبة لكل منتج مثل منتجات الودائع، منتجات قروض التجزئة المصرفية، منتجات البطاقات «الدائنة والمدينة»، المنتجات الرقمية.
- تم إصدار ٩٠,٥ ألف محفظة خلال عام ٢٠٢٠ ، ليصل عدد المحافظ القائمة حالياً ٢٣٢ ألف محفظة .



٥- التمويل العقاري

تم توقيع البروتوكولات التالية:

١. بروتوكول تعاون مع صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري ساري لمدة عامين يتم فيها صرف تمويلات عقارية قيمتها ٣. مليار جنيه (يتم تقسيمهم كالتالي: ٢ مليار لمحدودي الدخل و مليار لمتوسطي الدخل).
٢. بروتوكول مع محافظة المنيا لتمويل (٤.٥) وحدة سكنية مخصصة لأهل المحافظة.
٣. بروتوكول مع نقابة الفنون التشكيلية لتمويل (٤.٥) وحدة سكنية مخصصة لأعضاء النقابة.

٦- تطوير ومتابعة الفروع والمناطق

- متابعة مبيعات الفروع على مستوى منتجات البنك، ومقارنتها بالمستهدف وتحديد أسباب الاختلاف وحلها.
- العمل على إعادة هيكلة الفروع، والتي تهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة.
- المتابعة المستمرة مع الفروع أثناء أزمة الكورونا، والتأكد من إتباع الإجراءات الاحترازية وتعليمات البنك المركزي المصري.
- متابعة وتنسيق إفتتاح ٧ فروع جديدة خلال عام ٢٠٢٠.
- متابعه مبيعات الفروع على مستوى منتجات البنك و مقارنتها بالمستهدف، للوقوف على الانحرافات و معالجتها.

ب) ماكينات الصراف الآلي

- زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي لتصل إلى ٣١٧ ماكينة في جميع أنحاء الجمهورية بنهاية ٢٠٢٠ مقارنة ب ٢٥٩ ماكينة في نهاية ٢٠١٩.
- العمل على مبادرة البنك المركزي لتكيب الماكينات، وقد تم تركيب ٢٥ ماكينة صراف آلي في إطار هذه المبادرة بالربع الأخير من عام ٢٠٢٠.
- بدء تقارير دورية عن ربحية ماكينات البنك بالإضافة إلى تقارير توضح عدد وقيم العمليات التي تتم على الماكينات إلى جانب توضيح أسباب الأعطال التي قد تحدث.

٤ - عقود تحويل المرتبات

- جذب مؤسسات جديدة للتعاقد في خدمة تحويل المرتبات.
- التنسيق مع البنك المركزي المصري في مشروع إستبدال بطاقات مرتبات الجهات الحكومية ببطاقات ميزة، مع وضع آلية التنفيذ والخطوات الضرورية التي يجب إتباعها.

البيانات المالية

أ- محفظة التجزئة المصرفية

نمو رصيد محفظة التجزئة المصرفية خلال عام ٢٠٢٠ بقيمة ٢,٣٧٧ مليار جم ليصل رصيد المحفظة إلى ٤,٨٦٤ مليار جم مقارنة بـ ٢,٤٨٦ مليار جم رصيد المحفظة في عام ٢٠١٩، أي بنسبه نمو قدرها ٩٦٪ في عام ٢٠٢٠ مقارنة بنسبة زياده قدرها ٣٧٪ في عام ٢٠١٩، كما تم تحقيق نسبة ١٣٤٪ من رصيد المحفظة المستهدف



القيمة بالمليون جنيه

القيمة بالمليون جنيه

أ- محفظة القروض الشخصية

- **رصيد المحفظة:** نمو بنسبة ٨٣٪ في محفظة القروض الشخصية، حيث بلغت قيمه المحفظة خلال عام ٢٠٢٠ إلى ٤,٢٠١ مليار جم مقارنة بـ ٢,٣٠٠ مليار جم خلال عام ٢٠١٩، كما تم تحقيق نسبة ١٣٣٪ من المستهدف المطلوب.

- **أعداد القروض القائمة:** نمو بنسبة ٢١٪ في عدد القروض القائمة حيث بلغ عدد القروض القائمة خلال عام ٢٠٢٠ إلى ٥٦,١٧٦ قرض مقارنة بـ ٤٦,٥٩٨ قرض و هو عدد القروض القائمة خلال عام ٢٠١٩.

محفظة القروض الشخصية



- **قيمة القروض المصدرة:** نمو بنسبة ١١٤,٦٪ في قيمة القروض المصدرة، حيث بلغت قيمة القروض المصدرة خلال عام ٢٠٢٠ إلى ٢,٨٤٢ مليار جم مقارنة بـ ١,٣٢٤ مليار جم خلال عام ٢٠١٩، كما تم تحقيق نسبة ١٥٨٪ من المستهدف المطلوب.

- **أعداد القروض المصدرة:** نمو بنسبة ٦٥٪ في عدد القروض المصدرة، حيث بلغ عدد القروض المصدرة خلال عام ٢٠٢٠ عدد ٢٤,٤٩٨ قرض مقارنة بـ ١٤,٨٨٢ قرض و هو عدد القروض المصدرة خلال عام ٢٠١٩.

قيمة القروض المنفذة

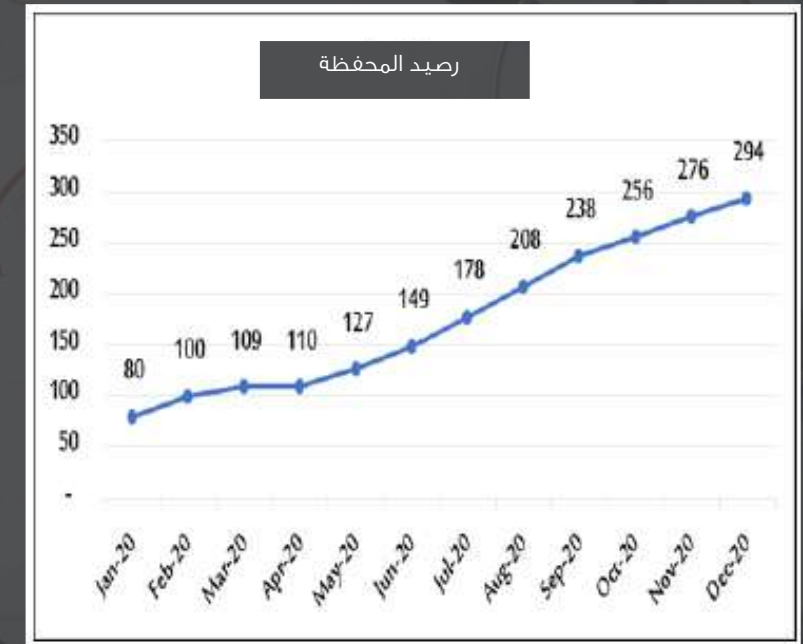
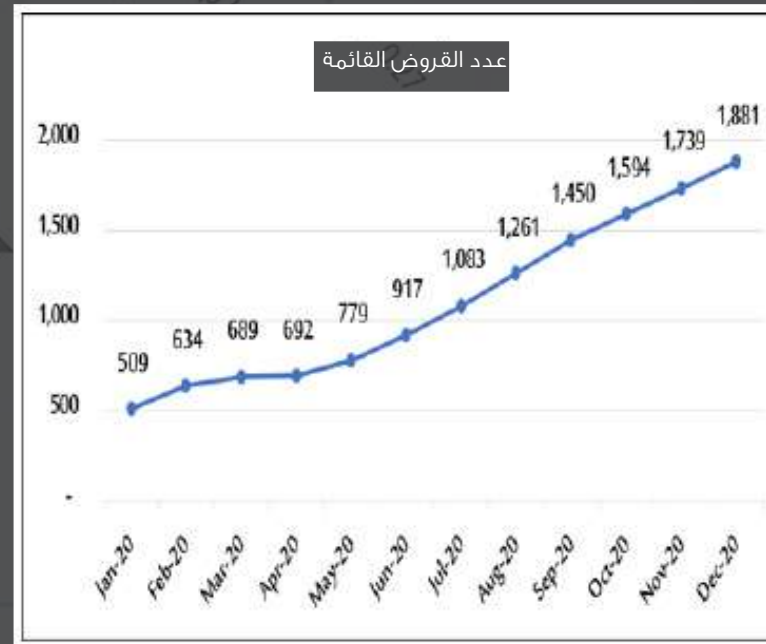


أعداد القروض المصدرة



ب - محفظة قروض السيارات

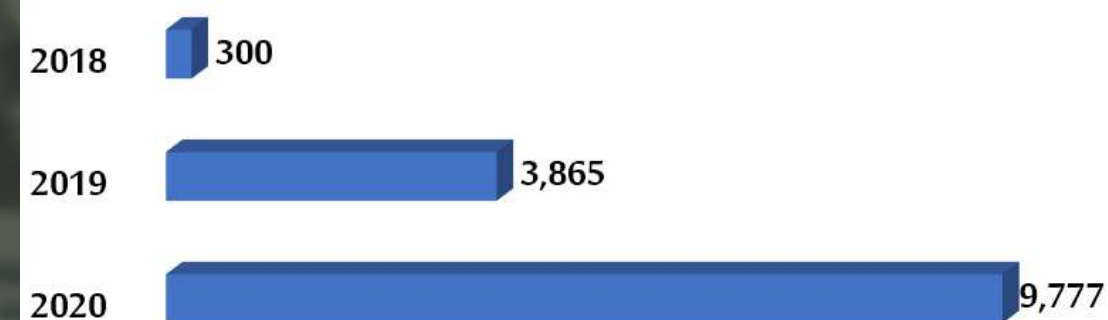
- نمو محفظة قروض السيارات بمبلغ ٢٣٣ مليون جم في إقفال ٢٠٢٠ بمعدل نمو ٣٨٢٪ مقارنة بإقفال عام ٢٠١٩.
- زيادة عدد العملاء بالمحفظة في إقفال عام ٢٠٢٠ بعدد ١,٤٩٣ قرض مقارنة بإقفال عام ٢٠١٩.
- إجمالي عدد القروض المنفذة خلال عام ٢٠٢٠ هو ١,٥٤٥ قرض، مقارنة بـ ٣٨٨ قرض خلال عام ٢٠١٩ بنسبة نمو ٣٩٨٪.
- قيمة القروض المنفذة خلال عام ٢٠٢٠ هو ٢٦٧ مليون جم مقارنة بـ ٦٢,٦ مليون جم خلال عام ٢٠١٩ بنسبة نمو ٤٢٦,٥٪.



ج - البطاقات الائتمانية

السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	%
عدد البطاقات القائمة	٤,٣٢٨	٧,٨٠٢	١٦,٠٠٠	%١٠٥
الرصيد المستخدم	١٨,١٠	٢٦,٥٠	٤٠,٠٠	%٥١
عدد البطاقات المصدرة	٣٠٠	٣,٨٦٥	٩,٧٧٧	%١٥٣

عدد البطاقات المصدرة



عدد البطاقات القائمة



الرصيد المستخدم



٢- محفظة التمويل العقاري

تمكن مصرفنا خلال عام ٢٠٢٠ من الحصول على جائزة المركز الأول كأفضل بنك عربي في التمويل العقاري من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب (بيروت) وللعام الخامس على التوالي، وقام مصرفنا بصرف عدد من التمويلات يبلغ ٥٤٦٩ تمويل بقيمة قدرها ٨١,٣٥٢ مليون جنيه وذلك وفقاً لما يلي :

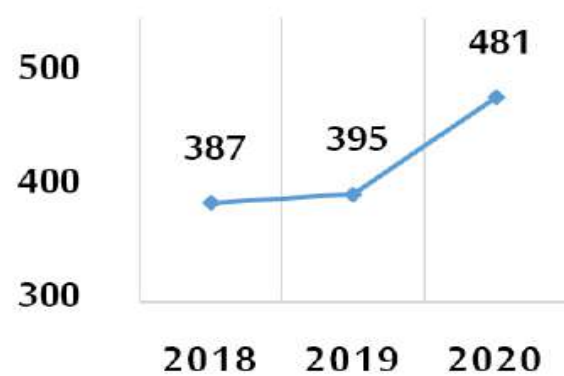
القيمة بالمليون جم

عام ٢٠٢٠		البيان
قيمة	عدد	
٥٤٢٥١٨	٥١٨٦	محدودي الدخل
١٤٩٢٨٠	٢٣٩	متوسطي الدخل
١١٨٥٥٤	٤٤	مميزي الدخل
٨١,٣٥٢	٥٤٦٩	إجمالي المنح

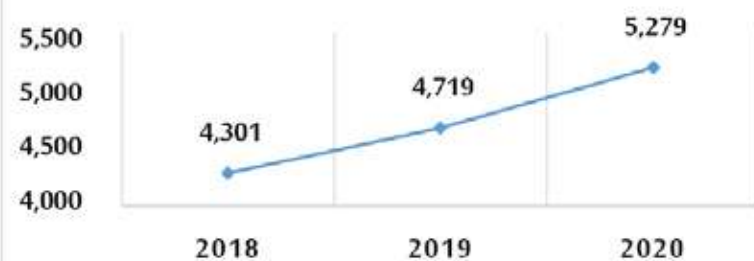
متوسط الدخل ضمن مبادره المركزى



التمويل العقاري الحر



محدود الدخل ضمن مبادرة المركزى

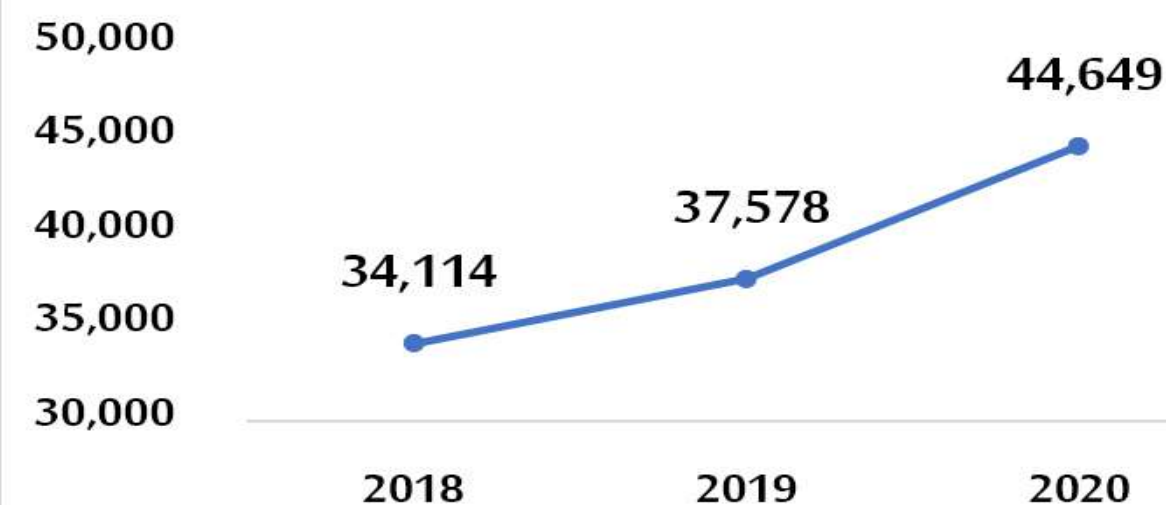


٣- محفظة ودائع العملاء

شهدت محفظة منتجات الودائع نمواً ملحوظاً حيث بلغ رصيد المحفظة في إقفال عام ٢٠٢٠ مبلغ ٤٤,٦ مليار جم مقارنة بـ ٣٧,٥ مليار جم في إقفال عام ٢٠١٩ أي بزيادة قدرها ٧,١ مليار جم و بنسبه نمو قدرها ١٩٪ مقارنة بإقفال عام ٢٠١٩.

الأعوام	٢٠١٨	٢٠١٩	٪	٢٠٢٠	٪
إجمالي الودائع	٣٠,٤١٣	٣٥,١١٥	١٥٪	٤٢,٠٦٨	٢٠٪
ودائع حجز الأراضي	٣,٧٠١	٢,٤٦٣	٣٣-٪	٢,٥٨١	٥٪
الإجمالي	٣٤,١١٤	٣٧,٥٧٨	١٠٪	٤٤,٦٤٩	١٩٪

إجمالي الودائع



نشاط البنك في مجالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات والقروض المشتركة



١- مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة - SMEs

نظراً لأن طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجعلهما الأكثر تضرراً من تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد، حرص مصرفنا في عام ٢٠٢٠ أن يعطي الأولوية لهما عن طريق عدة عناصر أهمها:

- المتابعة اللصيقة للعملاء القائمين.
 - زيادة قاعدة العملاء عددياً بهدف توزيع المخاطر.
 - إستحداث منتجات جديدة لتتناسب مع متطلبات هؤلاء العملاء.
- وقد ساعدت تلك الإجراءات في الحفاظ على معدلات إنتظام المحفظة إلى جانب إضافة أكثر من ٢٠٠ عميل جديد لمحفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على ذلك فقد حقق البنك استقراراً في حجم التمويلات المقدمة لتلك الشريحة مع زيادتها بحوالي ١٥٠ مليون جنيه بالرغم من تحفظ وصل إلى إبحام بعض الأنشطة من التوسع في كل من الأسواق الداخلية و الخارجية.



٢- مجال الشركات والقروض المشتركة

تماشياً مع إستراتيجية الإدارة العليا التي تهدف إلى تحقيق نمو بمحفظة البنك الائتمانية، فقد تم توفير التسهيلات الائتمانية بصورة احترافية تعزز مكانة البنك وتحقق الربحية المطلوبة بجودة ائتمانية، عبر إختيار القطاعات المستهدفة والتي تحقق أهداف البنك وتدعم خطة الدولة التنموية.

وبالرغم من الصعوبات التي واجهت الاقتصاد سواء على الصعيد العالمي أو المحلي بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد وتأثيره على بعض من القطاعات، إلا أن قطاع الشركات والقروض المشتركة قام بالعمل على تنمية التمويلات بالمحفظة القائمة بالإضافة إلى منح تمويلات جديدة لقطاعات أقل تأثراً بالأزمة مع الأخذ بعين الإعتبار وجود سدادات كبيرة بمحفظة الشركات والقروض المشتركة، وإرجاء بعض التمويلات حتى تتضح الرؤية وخروج بعض العملاء لأغراض الحوكمة خلال الربعين الثاني والثالث من ٢٠٢٠.

وعلى جانب آخر، فقد قام القطاع بتطبيق مبادرة البنك المركزي المصري لتأجيل الاستحقاقات على العملاء، بالإضافة إلى ضبط جميع الحسابات الخاصة بعملاء محفظة الشركات، وذلك عن طريق التأكد من سلامة الأرصدة ومطابقتها على مستوى العميل، كان ذلك من خلال فريق عمل القطاع بالتوازي مع العمل على إنجاز الدراسات اللازمة للعملاء المستهدفين.

نشاط البنك في مجال الخزانة وإدارة الأصول والالتزامات



البيانات غير المالية

قامت الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين مجال التوظيف والاستثمار من حيث العائد وبناءً على ذلك:

- انعكست كفاءة تحليل هيكل الإستحقاقات للأصول والالتزامات الشهرية والحفاظ على تناسب آجال مصادر الأموال مع استخداماتها على قرارات التوظيف والاستثمار.

- حافظ البنك على محفظة توظيفات ذات عائد مرتفع في ظل انخفاض سعر الإقراض والخصم المتتالية، وذلك من خلال دراسة تأثير مخاطر سعر العائد على محفظة التوظيف والاستثمار وإصدار التوصيات الضرورية الخاصة بسياسة التوظيف (سعر عائد / متغير).

- انخفضت تكلفة الأموال من ١١,٢٩٪ في ٢٠١٩/١٢/٣١ لتصل إلى ٨,٢٠٪ في نهاية عام ٢٠٢٠، وذلك مع مراعاة الاحتفاظ بكبار العملاء أصحاب الحسابات ذات العائد المميز، ويرجع ذلك إلى دراسة وتحليل تكلفة الأموال وتأثيرها على تحقيق الربحية المطلوبة وإيجاد الحلول لتخفيض التكلفة مع الحفاظ على تحقيق المستهدف المطلوب وفقاً للموازنة التخطيطية.

- إعداد خطط بديلة للاستثمار في حالة حدوث عجز/ زيادة تحت الظروف التي يصعب التنبؤ بها، ووضع سيناريوهات لهيكل ودائع العملاء وتأثيره على تكلفة الأموال.

- تسعير المنتجات الإدخارية لتتماشى مع اتجاه السوق، رؤية البنك، والمستهدف المطلوب وفقاً للموازنة التقديرية، وتكلفة الأموال.

- إعداد نسب ومؤشرات السيولة للبنك ومقارنتها بالبنوك الأخرى في القطاع المصرفي.

البيانات المالية

- بلغ عائد ودائع لدى البنك المركزي المصري لعام ٢٠٢٠ بمبلغ ٣٥٣ مليون جنيه مصري، مقارنة بمبلغ ١,١٨٣ مليار جنيه مصري لعام ٢٠١٩ بنسبة إنخفاض قدره ٧٠٪ وذلك ناتج عن قيام البنك بالتوسع في منح الائتمان وشراء أذون خزانة بدلاً من ربط ودائع أسبوعية ويومية لدى البنك المركزي.

- بلغ عائد ودائع لدى البنوك لعام ٢٠٢٠ بمبلغ ١١٤ مليون جنيه مصري مقارنة بمبلغ ١٦٤ مليون جنيه مصري لعام ٢٠١٩ بنسبة انخفاض قدرها ٣٠٪.

- بلغ حجم الإستثمار في أذون الخزانة في نهاية ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبلغ ١٨,٣ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ١٥,٦ مليار جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ بنسبة زيادة قدرها ١٧٪.

- وبلغ العائد على اذون الخزانة لعام ٢٠٢٠ مبلغ ٢,١٨٠ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ٥,٢ مليار جنيه لعام ٢٠١٩ بنسبة زيادة قدرها ١٪.

- بلغ حجم الإستثمار في سندات الخزانة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبلغ ٨,١ مليار جنيه مقابل ٥,٢ مليار جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ بنسبة زيادة قدرها ٥٦٪.

- بلغ العائد على سندات الخزانة لعام ٢٠٢٠ مبلغ ٩٩٨ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ٦٩١ مليون جنيه لعام ٢٠١٩ بنسبة ارتفاع قدرها ٤٤٪.



نشاط البنك في مجال الاستثمار



البيانات غير المالية

أ- الإدارة العامة للصناديق والمحافظ والسجلات.

أ- إدارة محافظ الأوراق المالية

• تنوعت القطاعات التي تخدمها المحفظة بين مجموعة من القطاعات الإستراتيجية المختلفة لتشمل قطاعات دفاعية وأخرى نشطة مثل قطاعات البنوك والأسمدة والإتصالات والبتروكيمياويات والعقارات.

ب- إدارة صناديق الإستثمار

- صندوق استثمار التعمير - للاستثمار في حقوق الملكية (الأسهم).
- صندوق استثمار موارد - للاستثمار في أدوات الدخل الثابت.

ج- محافظ العائد الثابت

هي المحافظ التي تدار بمعرفة شركات إدارة الأصول المتعاقد معها.

٢- الإدارة العامة للإستثمار ودراسات الجدوى.

أ- في مجال الاستثمارات المالية.

حققت كلا من محفظة الاستثمارات المالية للشركات التابعة والشقيقة من استثمارات في عدد ١٧ شركة توزيعات ومحفظة الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أرباحاً تمثل جزء من إجمالي محفظة الاستثمارات المالية.

ب- في مجال إعداد دراسات الجدوى:

تم إعداد عدد من دراسات الجدوى سواء لإنشاء فروع جديدة للبنك أو لمشروعات البنك وشركاته، كما تم تقييم عدد من دراسات الجدوى بغرض منح قروض وتسهيلات ائتمانية بالإضافة إلى عدد من دراسات السوق لمشروعات البنك والغير بالتعاون مع قطاع الإسكان والمشروعات القومية.

البيانات المالية

أ- الإدارة العامة للصناديق والمحافظ والسجلات.

أ- إدارة محافظ الأوراق المالية

- بلغ حجم محفظة الأوراق المالية في ٢٠٢٠/١/١ مبلغ ٥٧,٥٢٩,٢٤١,٠٠ جنيه مصري وقد قامت المحفظة بالاستثمار في عدة قطاعات عددها (١١) قطاعاً موزعة على عدد (٢١) سهم .
- انخفضت قيمة المحفظة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ إلى مبلغ ٥١,٥٣٥,٧٧٦,٠٠ جنيه مصري وقد حققت المحفظة نتيجة لذلك انخفاضاً (في شكل فروق التقييم السالبة) بلغت ٥,٩٩٣,٤٦٥,٠٠ جنيه مصري
- كذلك استحققت المحفظة كوبونات بلغت قيمتها ١,٦٠٠,٩٧١ جنيه مصري وذلك عن عام ٢٠٢٠ .
- بإضافة كل من فروق التقييم السالبة وكوبونات الأسهم تكون المحفظة قد حققت انخفاضاً بلغ ٤,٣٩٢,٤٩٤,٠٠ جنيه مصري وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .
- نسبة انخفاض المحفظة بلغت خلال عام ٢٠٢٠ (-٣,٣٪) بينما انخفض مؤشر EGX خلال العام (-٢٢,١٦٪)

ب- إدارة صناديق الإستثمار

- صندوق استثمار التعمير - للاستثمار في حقوق الملكية (الأسهم) .
- صندوق استثمار موارد - للاستثمار في أدوات الدخل الثابت .
- وقد حققت هذه الصناديق الإيرادات والأرباح الآتية :-

اسم الصندوق	أرباح رأسمالية محققة	عمولات	الإجمالي
التعمير	- ٩٧٦,٠٠٠	١٤٧,١٠٨	- ٨٩٢,٨٢٨
موارد	٢,٨٠٤,٤٦٧	١,٧١٤,٨٨٨	٤,٥١٩,٣٥٥
الإجمالي	١,٨٢٨,٤٦٧	١,٨٦١,٩٩٦	٣,٦٩٠,٤٦٣

ج- محافظ العائد الثابت

- هي المحافظ التي تدار بمعرفة شركات إدارة الأصول المتعاقد معها .
- بلغ إجمالي محافظ العائد الثابت في ٢٠٢٠/١/١ مبلغ ٣١٧,٧٩٦,٢٩٦ جنيه مصري
- بنهاية العام المالي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بلغت محافظ العائد الثابت مبلغ ٣٥٥,٦٤٢,٤٥٨ جنيه مصري
- العائد على الإستثمار بلغ نحو ٣٧,٨٤٦,١٧٢ جنيه مصري بنسبة عائد على الإستثمار بلغت ١٢٪
- وفيما يلي ملخص عن الإيرادات والأرباح المحققة عن الإدارة العامة للصناديق والمحافظ والسجلات وذلك عن العام المنتهى في ٢٠٢٠/١٢/٣١ :-

البيان	قيمة الأرباح المحققة (بالمليون جنيه مصري)
محفظة الأوراق المالية المدارة بواسطة البنك	٤,٣٩ _
صناديق الإستثمار المنشأة بإسم البنك	٣,٧٠
محافظ العائد الثابت	٣٧,٨٥
إجمالي الأرباح	٣٧,١٦

٢- الإدارة العامة للاستثمار ودراسات الجدوى.

أ- في مجال الاستثمارات المالية.

- حققت محفظة الاستثمارات المالية للشركات التابعة والشقيقة بإجمالي قيمة قدرها ١,٦ مليار جنيه بعدد (١٧) شركة توزيعات أرباح بمبلغ ١٠٩ مليون جنيه مصري.
- كما حققت محفظة الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إجمالي قيمة عادلة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ قدرها ٩٦,٩٦٦ مليون جنيه مصري بعدد (١٣) شركة توزيعات أرباح بمبلغ ٢,٨ مليون جنيه مصري.
- تمثل هذه العوائد إجمالي مبلغ ١١٢ مليون جنيه مصري بنسبة ٦,٤٪ من إجمالي محفظة الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة.

ب- في مجال إعداد دراسات الجدوى

- تم إعداد عدد (٣) دراسة جدوى لإنشاء فروع جديدة للبنك، بتكلفة استثمارية تقديرية بلغت حوالي ١١٠,٦٩٤,٧٤٧ جنيه مصري.
- تم إعداد دراسات جدوى اقتصادية للغير بعدد (٢) دراسات جدوى اقتصادية متكاملة بإجمالي تكلفة استثمارية تقديرية بلغت حوالي ٦٠٩,٧٧٧,٠٥٥ مليون جنيه مصري مقابل أتعاب حصلها البنك قدرها ١٠٠ ألف جنيه مصري.
- تم إعداد تقييمات دراسات جدوى بغرض منح قروض وتسهيلات ائتمانية بعدد (٧) دراسة جدوى بإجمالي تكلفة استثمارية لتلك المشروعات قدرها ١,١٨٩,٠٥٤,٨٦١ جنيه مصري.
- تم إعداد عدد (١٩) دراسات جدوى بإجمالي تكلفة استثمارية قدرها حوالي ٤,٠٠٦,٣٢٨,٤٢٢ جنيه مصري لمشروعات البنك وشركاته.
- تم إعداد عدد (١٠) دراسات سوق لمشروعات البنك والغير ودراسات سوق بالتعاون مع قطاع الإسكان والمشروعات القومية.

نشاط البنك في مجال الإسكان والمشروعات القومية



البيانات غير المالية

أ - مجال التسويق الإسكاني.

حققت الإدارة العامة للتسويق الإسكاني نتائج مالية من أعمال تسويق وبيع الوحدات السكنية بمشروعات البنك العقارية (أكاسيا بالتجمع الخامس - المنتزه بمدينة السادس من أكتوبر - فيلات بالما بالتجمع الخامس - الجوهرة بمدينة بورسعيد - المستقبل بمدينة الإسماعيلية - جنة العبور بمدينة العبور - برج المديرية بمحافظة قنا)

ب - مجال أمناء الاستثمار

١- تسويق مشروعات البنك

تسويق وحدات سكنية وتجارية وإدارية وجراجات ومخازن بمشروعات البنك المختلفة في مختلف أنحاء الجمهورية عن طريق البيع المباشر والمزاد العلني حيث تم إجراء عدد (١٨) جلسة مزايادة (علنية - مظاريف مغلقة).

٢- تسويق مشروعات للغير

تسويق الأراضي والوحدات السكنية لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والغير وذلك عن طريق القرعة العلنية والمزايدات والبيع المباشر حيث نسق البنك مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وبعض الجهات الاخرى للأعداد لأعمال القرعة العلنية والمزايدات لبيع قطع الأراضي والمحلات التجارية. وذلك من خلال اعداد كراسات شروط الطرح وإنهاء كافة الإجراءات الخاصة بها قبل وبعد القرعة وحل المشاكل المتعلقة بها خلال عام ٢٠٢٠.

كما تم تسويق الوحدات السكنية لصالح الغير بموجب عقود التسويق المبرمة في هذا الشأن.

ج - الحجز الإلكتروني.

طرح الأراضي والوحدات السكنية لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمطور العقاري بنظام الحجز الإلكتروني، وذلك من خلال إعداد كراسات الشروط والتنسيق مع الجهات المعنية للتعامل على أساس تلك الشروط والرد على استفسارات وحل مشاكل العملاء عن طريق البريد الإلكتروني بالتنسيق مع جميع القطاعات المعنية ومتابعة المدفوعات الخاصة بحجز المشروعات (مبالغ جدية الحجز/ استكمال مقدم الحجز / دفعات ما بعد الاستكمال) ومتابعة احتساب العوائد المتفق عليها وفقا لبروتوكولات التعاون.

د - المشروعات القومية

إعادة طرح عدد ٦٤ وحدة سكنية بالمشروع القومي للإسكان بمحافظة الجيزة بالمرحلة الأولى والثانية.

هـ - تسويق المشروعات السياحية

تحقيق إيرادات ومتحصلات من المشروعات التي تم تسويقها (القرى السياحية) للبنك والغير.

البيانات المالية

أ - مجال التسويق الإسكاني

١- قامت الإدارة العامة للتسويق الإسكاني بتحقيق نتائج مالية من أعمال تسويق وبيع الوحدات السكنية بمشروعات البنك العقارية (اكاسيا بالتجمع الخامس - المنتز بمدينة السادس من أكتوبر - فيلات بالما بالتجمع الخامس - الجوهرة بمدينة بورسعيد - المستقبل بمدينة الإسمايلية - جنة العبور بمدينة العبور - برج المديرية بمحافظة قنا) وقد بلغت إجمالي إيراداتها مبلغ ٢٤٠,٨٧,١٢٠ جنيه مصري عدد ٢٢٥ وحدة حتى نهاية ٢٠٢٠/١٢/٣١.

٢ - بلغت إجمالي المبالغ المحصلة من تغيير النشاط التعاقدى للوحدات مبلغ ١,١٨٤,٣١٣ جنيه مصري

٣ - بلغ إجمالي المحصل من إيجارات الوحدات المملوكة للبنك مبلغ ٦٣,٩٠١,٧٧٧ جنيه مصري.

ب - مجال أمناء الإستثمار

وبلغت القيمة البيعية من عدد ١٨ جلسة مزيدة (علنية - مظاريف مغلقة) قيمة بيعية إجمالية (١٩,٠٦٥,٠٠٠ جنيه مصري)، وبيع مباشر بقيمة بيعية (٥,١٩٦,٨٣٥ جنيه مصري) بإجمالي مبلغ (٢٤,٢٦١,٨٣٥ جنيه مصري) وقد تم تحقيق إيرادات أخرى (نصيب البنك من عمولة الخبرة وثمان كراسات شروط المزايدات) بقيمة ٤٣٨,١٢٠ جنيه مصري.

ج - مجال الحجز الإلكتروني

جاءت نتائج الأعمال للمشاريع التي تم طرحها لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بنظام الحجز الإلكتروني على النحو التالي:

- تم تحصيل عمولة الحجز الإلكتروني قدرها (١٧,٠١٧,٩٠١ جنيه مصري).
- تم تحقيق إيراد تسجيل على الموقع قدره (١٣,٨١٤,٠٠٠ جنيه مصري).

ليحقق نظام الحجز الإلكتروني خلال عام ٢٠٢٠ إجمالي إيراد يبلغ (٣٠,٨٣١,٩٠١ جنيه مصري).

د - مجال المشروعات القومية

قامت الإدارة العامة للمشروعات القومية بتحقيق نتائج مالية خلال عام ٢٠٢٠ طبقاً للاتي:

- تم إعادة طرح عدد ٦٤ وحدة سكنيه بالمشروع القومي للإسكان بمحافظة الجيزة بالمرحلة الأولى والثانية وبلغت قيمة المقدمات المحصلة لهذه الوحدات مبلغ ٦,١٠,٠٠٠ جنيه مصري. لعدد ١٢,٠٤ عميل متقدم للحجز .

- تم تحصيل مبلغ ٨٧٩,١١٧ جنيه مصري، تحت حساب رصيد القرض المعبري المحمل بالأعباء التمويلية لعدد ١٣ وحدة بمحافظة المنيا .
- بلغت متحصلات المشروع القومي للإسكان للمحافظات والمدن الجديدة خلال عام ٢٠٢٠ كالتالي:

- المحافظات : ١٤,٤٤٧,٥٨٤ جنيه مصري.
- المدن الجديدة : ١٤,٧٦٠,٢٨٢ جنيه مصري.

هـ - مجال تسويق المشروعات السياحية

بلغت إجمالي الإيرادات والمتحصلات من المشروعات التي تم تسويقها (القرى السياحية) على الوجه التالي :

١- بلغت إجمالي المتحصلات للغير مبلغ ٢٢٠,٥٣٦,٢٢٩ جنيه مصري.

٢- بلغت إجمالي عمولة القرى السياحية المحققة مبلغ ٢,٢٢٧,٢٩١ جنيه مصري.

٣- بلغت إجمالي المتحصلات التي تخص البنك مبلغ ١,٦٧٤,٢٧٥ جنيه مصري.

نشاط البنك في مجال العمليات المصرفية



البيانات غير المالية

- ١- تم إنشاء موقع إلكتروني لحجز المشروعات القومية التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، بهدف تفعيل منظومة التحصيل الإلكتروني لمقدمات الحجز بنظامي السويفت وال ACH.
- ٢- إنشاء إدارة خاصة لخدمة عملاء عمليات التجارة الخارجية، بهدف التغلب على مشاكل العملاء بشكل أسرع.
- ٣- تفعيل منظومة المتحصلات الحكومية لكبار العملاء cps ، باستخدام منظومة مشفرة لاعتماد الحركات على مدار ٢٤ ساعة، ٧ أيام بالأسبوع.
- ٤- تنفيذ ارسال الحوالات الواردة بالسويفت ألياً لنظام T٢٤ لإنشاء قيد آلي STP على نظام T٢٤ مما ساهم في تطور العمل بالكفاءة والسرعة المطلوبتين .
- ٥- تم تفعيل برنامج DEAL TRACKER ANALYZER والخاص برويتزر لمتابعة الإتفاقات آلياً والتي تتم بقطاع الخزانة طبقاً للتعليمات الصادرة من الرقابة على البنوك بالبنك المركزي.
- ٦- تطبيق آلية تعزيز الحوالات الواردة UNIVERSAL CONFIRMATION بدءاً من ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٠ بناءً على تعليمات هيئة السويفت والبنك المركزي المصري، والذي كلل بالنجاح في التطبيق بنسبة نجاح ٩٨٪ بشهادة هيئة السويفت .
- ٧- استبدال الشركة المتعاقد معها البنك لصيانة النظام بشركة أخرى ذات كفاءة أعلى.
- ٨- إنشاء وتفعيل برنامج للودائع والقروض مع البنوك الأخرى يقوم بإحتساب استحقاق الودائع ألياً وتم اضافته لحزمة برامج T24 .
- ٩- تفعيل برنامج مراقبة حدود التوظيفات مع البنوك الأخرى ألياً، تنفيذاً لتعليمات الرقابة على البنوك بالبنك المركزي المصري .
- ١٠- تم نقل ربط نظام السويفت مع SIRON EMBRGO بقطاع الالتزام إلى نظام (SAS) SACTION) SCREENING واختبار النظام بمقارنته مع النظام المستبدل قبل الاستخدام الفعلي LIVE للتأكد من كفاءة النظام وفاعليته بالتنسيق مع قطاع نظم المعلومات.
- ١١- اسناد تغذية ماكينات الصارف الألي خارج مقرات الفروع للإدارة عن طريق شركات متخصصة والإشراف عليها ومتابعة تلك الشركات في عمليات التغذية والصيانة والعقود ووثائق التأمين والعهد المسلمة لهذه الشركات.
- ١٢- تم التعاون مع شركة بنوك مصر لإطلاق بطاقات على الشبكة القومية ميزة وتم اصدار ٣٨١٤٦٣ بطاقة

البيانات المالية

• بلغت عمولة ومصاريف تحويل الأموال بالسويقت و ACH ودعم الخبز والمدفوعات الحكومية بالعملة المحلية وعمولة سداد معجل مبلغ ١٩,٩٥٠,٧٨٨ جنيه مصري في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقارنة بمبلغ ٢٥,٣٦٢,٣٣٠ جنيه مصري في ٢٠١٩/١٢/٣١ بانخفاض قدرة ٥,٤١١,٥٤١ جنيه مصري

ويرجع أسباب ذلك الإنخفاض إلى القرارات الصادرة من البنك المركزي المصري بإعفاء جميع العملات الخاصة بالسويقت و ACH بالعملة المحلية.

• بلغ إجمالي الإيراد المحقق كعمولة تحصيل شيكات مبلغ ٥,٩٢٢,٦٩٦ جنيه مصري حتي ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقارنة بمبلغ ٥,٧١١,٧٢٦ جنيه مصري حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ بزيادة قدرها ٣,٧٪.

• بلغ إجمالي الدخل الناتج عن مركز البطاقات في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبلغ ٣٤,٩٤٠,١٣٦ جنيه مصري مقارنة بمبلغ ٣٤,٦٨,٨٤٩ جنيه مصري في ٢٠١٩/١٢/٣١ بزيادة قدرها ٨٧١,٢٨٧ جنيه مصري بمعدل زياده قدره ٢,٦٪ بالرغم من صدور قرارات البنك المركزي المصري بإعفاء جميع العملات من السحب النقدي على ماكينات الصراف الآلي.

• بلغ إجمالي العملات و المصاريف المحصلة عن الإعتمادات المستندية والتحويلات الخارجية و التحصيلات مبلغ ٦,٣٥١,١٥١ جنيه مصري في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقارنة بمبلغ ٩,٦٤١,٢١٥ جنيه مصري في ٢٠١٩/١٢/٣١ بإنخفاض قدره ٣٤,١٪، وذلك على الرغم من الإنخفاض العام في حجم التجارة الدولية كنتيجة مباشرة للقيود العالمية التي فرضتها جائحة كورونا والتي أثرت بشكل مباشر على عمليات الاستيراد المنفذة من خلال مصرفنا، في حين أنها لم تؤثر على عمليات التصدير المنفذة عن طريق مصرفنا، والتي زادت على عكس ذلك كنتيجة للزيادة

الملحوظة في مجال تصدير الحاصلات الزراعية ومنتجات الرخام والجرانيت.

• بلغ حجم توظيفات الإدارة من النقد:

• ٨,٤٠٧,٤٦٠,٠٠٠ جنيه مصري (ثمانية مليارات وأربعمائة وسبعة ملايين وأربعمائة وستون ألف جنيه مصري) طرف البنك المركزي المصري والبنوك الزميلة.

• ٧٩,٠٢٨,٩٠٠ دولار أمريكي (تسعة وسبعون مليون وثمانية وعشرون ألف وتسعمائة دولار أمريكي).

• ١٢,٨٨٠,٠٠٠ يورو (اثنا عشر مليون وثمانمائة وثمانون ألف يورو).

• ٢٩٩,٠٥٥ جنيه إسترليني (مائتين وتسعة وتسعون ألف وخمسة وخمسون جنيه إسترليني).

• ٩,٠٥٩,١٠٩ ريال سعودي (تسعة ملايين وتسعة وخمسون ألف ومائة وتسعة ريال سعودي).

• ٢,٢٠٣,١٣٠ درهم إماراتي (إثنين مليون ومئتين وثلاثة الاف ومائة وثلاثون درهم إماراتي).

• ٤٣,٠٦٩ دينار كويتي (ثلاثة وأربعون ألف وستة وتسعون دينار كويتي).

• كما بلغ إجمالي قيم تغذيات ماكينات الصراف الآلي ١,٨٦٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مليار وثمانمائة واثنين وستون مليون وثلاثمائة ألف جنيه مصري) خلال الفترة من ٢٠٢٠/٦/١٤ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١.

• بلغ إجمالي عدد رسائل السويقت الصادرة عدد ٢٠٤٣٧ رسالة وإجمالي الرسائل الواردة عدد ٥٣٥٩٣ رسالة.

• التوسع في شبكة البنوك التي تبادلنا معها RMA وعددهم ٢٠٧ بنك في معظم قارات العالم خاصة في قارة أوروبا التي تعد الشريك التجاري الأول لمصر.

نشاط البنك في مجال نظم المعلومات





في ضوء توجه البنك للخدمات الإلكترونية والرقمية وفي ظل ظروف الكورونا السائدة في العام الماضي تم تنفيذ الآتي:

- تدعيم موظفي البنك بخاصية VPN لإمكانية العمل من المنزل في ظل جائحة كورونا.
- تنفيذ الجمعية العمومية لمجلس الإدارة من خلال call center وتوفير حلول تكنولوجية متطورة لتسهيل انعقاد الجمعية العمومية للبنك في ظل أزمة الكورونا.
- تنفيذ مشروع الأرشفة الإلكترونية مركزياً على مستوى فروع البنك.
- تنفيذ المرحلة الأولى من الإنترنت والموبايل البنكي وجاري العمل لإطلاق المرحلة النهائية.
- تنفيذ مشروع هيئة السلع التموينية للمخابز والمطاحن (منظومة دعم الخبز).
- تنفيذ عدد ٢١ مشروع حجز أراضي وحدات سكنية من خلال الحجز الإلكتروني.
- تحقيق تكامل مع الصندوق الاجتماعي ودعم التمويل للمشروعات لحجز الوحدات السكنية.
- تطبيق الاجتماعات للجان البنك المختلفة (online) من خلال وسائل التواصل الاجتماعي Zoom - teams.
- تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن مبادرة تأجيل الأقساط لمدة ٦ شهور.
- تنفيذ مبادرة البنك المركزي لماكينات الـ ATM بعدد ١٠٠ ماكينة موزعة جغرافياً.
- تنفيذ تعليمات البنك المركزي بإنشاء رقم دولي IBAN لكافة حسابات العملاء تتم من خلاله كافة التحويلات البنكية.
- نقل البطاقات المدينة إلى ATM SWITCH الخاص بالبنك.
- إعداد البيانات الخاصة بالشمول المالي وفقاً لتعليمات البنك المركزي.
- تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن رسائل السويقت Universal confirmation.
- تجهيز call center جديد خاص بالبنك بمبنى يوني آرك بكافة إحتياجاته.

نشاط البنك في مجال الشؤون الإدارية



٣- الإجراءات الاحترازية لمكافحة فيروس كورونا المستجد

• تم توفير أدوات الوقاية تنفيذاً للإجراءات الاحترازية التي يقوم بها البنك للحد من انتشار فيروس كورونا، فقد تم المحافظة على توفير المطهرات والكمادات والقيام بأعمال التطهير والتعقيم للمباني والفروع والوحدات المصيفية ونقل جميع السادة الموظفين بخطوط البنك إلى مقر عملهم.

٤- تطوير إدارة الحركة

• تم تنفيذ قرار مجلس الإدارة والخاص بمقترح نظام خفض تكلفة السيارات المخصصة للمهام الوظيفية للعاملين بالبنك وتملكهم سيارات ركوب بشروط وضوابط تحقق صالح كل من البنك والعاملين، وتم شراء جميع السيارات المطلوبة.

• تم ميكنة نظام المحروقات بطريقة الدفع بنظام الكارت مع شركة توتال، كما تم ميكنة حركة السيارات بتركيب أجهزة GPS لسيارات البنك مما تتيح السيطرة على سوء استخدام السيارات البنك وتأمينها ضد السرقة و متابعة خطوط السير .



١- ترشيد الإستهلاك و النفقات

• بلغت قيمة الترشيح في الاستهلاك والنفقات مبلغ ٥٢,٠٠٠,٠٠٠ جم (٥٢ مليون جنيهاً).

• تم تنفيذ ٢٣٦٠ عملية شراء متنوعة خلال عام ٢٠٢٠، بينما بلغت عمليات الشراء خلال ٢٠١٩ عدد ٤٢٣٥ عملية شراء متنوعة.

• تم تنفيذ عدد (٥) مناقصات محدودة متنوعة.

٢- تجهيزات وافتتاحات الفروع والمقار

• توفير جميع الإحتياجات لافتتاح فروع: (محيي الدين أبو العز - السودان -ملوي

• الغردقة الفيروز-بالم هيلز - حدائق أكتوبر - محور المشير).

• تنفيذ تجهيزات افتتاح مقر إدارة الأرشفة الإلكترونية بمدينة بدر التابعة لقطاع الشؤون الإدارية.

• تفعيل الإدارة الجديدة (إدارة التعهيد) بقطاع الشؤون الإدارية.

• تجهيز افتتاح المقار التالية: (Call Center) بمدينة نصر-مقر قطاع المراجعة الداخلية وقطاع الإلتزام بمبنى يوني آر ك - مقر التجزئة المصرفية بمبنى يوني آر ك- مركز البطاقات بمبنى الكروم)

• تطوير تجهيز شاليهات البنك بقريتي مراقيا ومارينا في الساحل الشمالي من أجل التوسع في الإقامة اللائقة للسادة الزملاء وأسرههم.

نشاط البنك في مجال التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء



فرضت أزمة فيروس كورونا المستجد مناخاً من القلق على العالم أجمع وليس فقط القطاع المصرفي، لذا قمنا في بنك التعمير والإسكان بما يلي فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة وتقييم الأداء:

- إعداد الموازنة الجديدة لعام ٢٠٢١ مع تقديم سيناريوهات مختلفة في ضوء دراسة السوق والمحللين المصرفيين ومقارنتها بما تم وضعه.
- إعداد متابعة استراتيجية البنك في جميع المجالات المصرفية وتحديد ما تم إنجازه و توصيف المعوقات وطرق علاجها للوصول للأهداف المحددة في المجال العام للإستراتيجية، كذلك إعداد تقرير ربع سنوي عن ترتيب البنك ضمن أكبر ٢٠ بنك في مجال السوق المصرفي إلى جانب متابعة التصنيف الائتماني لمصرفنا واستيفاء متطلبات حصول البنك على شهادة التصنيف الائتماني بصفة دورية.
- العمل على تطوير واستحداث أدلة إجراءات العمل لجميع القطاعات في جميع الفروع بشكل دوري لتكون قادرة على قيادة أداء البنك وفق المعايير النمطية والرقابة السليمة بما يضمن دقة أداء البنك والتزامه بالتعليمات الرقابية.
- متابعة تنفيذ الموازنة بالفروع والقطاعات على مدار العام مع عمل عرض وتحليل لأهم أسباب نقاط القوة أو الضعف للعمل سواء على تدعيمها أو تلافيها.
- تقييم أداء الفروع بصفة دورية ربع سنوية لبيان ما تم تحقيقه من أهداف وبالتالي تحديد كوادرات إدارات الفروع ذات الرؤية النافذة والقادرة على تصحيح مسار ووضع الفرع مع عمل تداول للسلطة بين مديري الفروع للحصول على أفضل نتائج وفقاً للإمكانيات والأدوات المتاحة وذلك بجانب عمل تقرير دوري عن مستوى أداء الخدمة بالفروع مقارنة مع البنوك المثيلة.

نشاط البنك في مجال تطوير رأس المال البشري



أولاً: الهيكل التنظيمي للبنك

• في ظل مستخرجات مجلس إدارة البنك بشأن الموافقة على تعديل الهياكل التنظيمية للقطاعات والفروع أو إستحداث قطاعات أو إدارات عامة جديدة أو افتتاح فروع جديدة، فإنه يتم إصدار القرارات الخاصة بتفعيل التعديلات بشكل دوري أو الاستحداث في الهيكل التنظيمي للبنك ومتابعة العمل بها.

ثانياً: التعيينات

- طبقاً لاحتياجات القطاعات والفروع فإن إدارة البنك تحرص على اختيار أفضل كوادر المتقدمين عن طريق إختبارهم بالمعهد المصرفي وعرض من يجتاز الاختبار على لجنة الاختيار والتعيين، وذلك وفقاً لما يلي :
- تم تعيين عدد (١٦٤ موظف) بعقود عمل محددة المدة لمدة سنة واحدة طبقاً للهيكل الموحد.
- تم تجديد التعاقد لبعض العاملين وعددهم (٤٥ موظف) وفقاً لتقارير تقييم الأداء المعدة عنهم بمعرفة المدير المباشر.
- تم تغيير نظام التعاقد لعدد (١٦ موظف) من عقود خبرة محددة المدة إلى نظام عقود العمل محددة المدة لمدة سنة واحدة طبقاً للهيكل الموحد.
- تم تغيير نظام التعاقد لعدد (٣٧٢ موظف) من الهيكل الموازي إلى الهيكل الموحد.



ثالثاً: التقييمات الدورية

• وفقاً لتعليمات الإدارة العليا بإيقاف العمل بالتقارير الدورية (والتي كانت تعد يدوياً) إلى العمل بتقارير تقييم الأداء المعدة آلياً ووفقاً للجدارات والأهداف المحددة لكل موظف، وتم إرسالها لجميع الجهات بالبنك.

رابعاً: التطوير والتدريب

توفير عدد ٤٩٤ فرصة تدريبية خلال الربع الأخير من العام ليصبح إجمالي الفرص التدريبية المحققة ٣١٣٧ فرصة تدريبية حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١، وقد بلغ إجمالي الساعات التدريبية ٢٨٦٣٥ ساعة خلال عام ٢٠٢٠.

خامساً: هيكلية الأجور

• بناء على موافقة مجلس إدارة مصرفنا بدأ العمل بمشروع هيكلية الأجور الموحد وقد تم بالفعل اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو إعادة تقييم الوظائف بعد تسكين العاملين عليها مع منح نسبة مبدئية ٢٥ % للعاملين المعاد تقييم وظائفهم ويستحقون هذه الزيادة على أن يتم الانتهاء من المشروع على مراحل زمنية متقاربة لسد الفجوة حيث كان مقرراً أن يتم الإنتهاء منها خلال الفترة من ٣ إلى ٤ سنوات في التنفيذ

• كما صدر قرار مجلس الإدارة بشأن هذا المشروع وما استتبعه من دراسات ومراجعات بمعرفة القطاع، والعمل على سد فجوة الأجور بالكامل ومراجعة تعديلات الهيكل وإعادة تقييم الوظائف وتسكين الوظائف في جميع أوجه التطبيق وصولاً إلى النتائج المرجوة وفقاً لدراسة الإستشاري ومراعاة الوصول إلى مسايرة المرتبات المعمول بها في السوق المصرفية.

نشاط البنك في مجال المسؤولية المجتمعية



مجال الصحة

• أتكمل البنك دوره الريادي في دعم إنشاء وتشيد مستشفيات كمستشفى مجدي يعقوب ومستشفى أهل مصر للحروق.

• دعم البنك مستشفى سرطان الأطفال بالأجهزة ومؤسسة ياسمين السمرة بالدعم المادي لرعاية ذوي الأمراض المزمنة.

• شارك مصرفنا في خلال أزمة الكورونا في العديد من المبادرات كمبادرة إتحاد بنوك مصر بمبلغ ٢٠ مليون (عشرون مليون جم) لمساندة القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة، كما ساهم البنك في دعم بنك الطعام المصري بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ (مائتان وخمسون ألف جم) لتقديم الدعم لـ ١٥٠٠ أسرة من الأسر الأكثر احتياجاً خلال أزمة كورونا.

• المساهمة بمبلغ ٥ مليون (خمسة مليون جم) في إنشاء وتجهيز أكبر مستشفى ميداني بالأسرة وكافة التجهيزات الطبية والمعيشية ومعدات التعقيم والتحليل بالتعاون مع وزاره الصحة والسكان ووزارة الشباب والرياضة.



• في إطار حرص بنك التعمير والإسكان على تحقيق التنمية المستدامة في كافة القطاعات، وإيماناً من البنك بضرورة تعزيز المساهمات المالية في المشروعات الهادفة للتطوير الإقتصادي والإجتماعي للدولة وتلبية احتياجات الفئات الأكثر احتياجاً في مصر، فقد قام مصرفنا بدعم العديد من المبادرات، وتمويل مجموعة من المشروعات الهادفة لأحداث التنمية المستدامة والشاملة على كافة الأصعدة.

• كان عام ٢٠٢٠ عام التحدي؛ حيث هزت جائحة الكورونا العالم بأثره بتداعياتها الصحية، الإقتصادية، السياسية والإجتماعية ولكن من المحن تأتي المنح وإيماناً من مصرفنا بدوره الاجتماعي والإقتصادي كواجب وفرض، كان قرار البنك بالمساهمة في محاربة الوباء والدعم الطبي للمرضي والعمالة اليومية المتأثرة بتداعيات الجائحة.

• حددت استراتيجية البنك للمسئولية المجتمعية قطاعي الصحة والتعليم كأكثر القطاعات احتياجاً للدعم، فبلغت نسبة المساهمة في قطاع الصحة حوالي ٥٠٪ من الرصيد المخصص للمسئولية المجتمعية بينما بلغت نسبة المساهمة في مجال التعليم حوالي ٣٠٪ منه.

مجال التعليم

• أهتم البنك بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة فكان قرار المساهمة في مشروع الفصول الدامجة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بهدف تجهيز وتأهيل ثلاثين مدرسة حكومية في عشر محافظات حتى تكون مؤهلة لاستقبال الأطفال من ذوي الإعاقة بالإضافة لتمويل وتطوير عشر مدارس بمحافظة القليوبية.

• تمويل مبادرة التعليم الدامج للجميع بسوهاج بغرض دمج الأشخاص من ذوي الإعاقة في العملية التعليمية كغيرهم وتوعية أهالي الأطفال بحقوقهم بالإضافة لتدريب المدرسين والأطفال لكيفية التعامل مع ذوي الإعاقة وتقبلهم.

• الاهتمام بذوي الإعاقة الفكرية وتنمية مهاراتهم وقدرتهم من خلال تقديم الدعم لجمعية الحق في الحياة للمعاقين فكرياً من أجل تدريب الطلاب على تعبئة المنتجات بالإضافة لرفع كفاءة الورش وخطوط التعبئة.

مجال التراث

• وفي إطار حماية التراث شارك البنك بتمويل مؤسسة مظلة لتنمية المجتمع وقام بتدريب كوادر شابة في مجال الحرف اليدوية المهددة بالاندثار ومنحهم ميزة تنافسية في الداخل والخارج، كما تم رفع كفاءة ٣٥ ورشة تدريبية.

مجال الصناعة

• تماشياً مع سياسة الدولة وخطة ٢٠٣٠ أولى البنك إهتمام خاص بريادة الأعمال، فدعم مصرفنا مبادرة رواد النيل للعام الثاني على التوالي بالتعاون مع البنك المركزي المصري بهدف تشجيع ريادة الأعمال والشركات الناشئة وتحفيزهم على الوصول لمنتجات محلية تخففنا عن إستيرادها من الخارج وإيجاد فرص عمل وخلق شراكات.

القوائم المالية المستقلة المعتمدة 2020



تقرير مراقبي الحسابات

إلى السادة/ مساهمي بنك التعمير والإسكان «شركة مساهمة مصرية»

المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبين لنا مخالفة البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لأي من أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والذي حل محل القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ اخذاً في الاعتبار فترة توفيق الأوضاع طبقاً لأحكام القانون.

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

للمرقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك.

وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية وماسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لبنك التعمير والإسكان "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لبنك التعمير والإسكان "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على أدلة الحكم المهني

سامح سعد محمد عبد المجيد

الجهاز المركزي للمحاسبات



EY المتضامنون للمحاسبة

والمراجعة

محاسبون قانونيون ومستشارون

الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	إيضاح رقم	
			الأصول
4 275 995 906	5 800 421 892	16	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
8 308 683 591	3 789 745 855	17	ارصدة لدى البنوك
17 460 497 860	19 349 700 877	18	قروض وتسهيلات للعملاء
			استثمارات مالية
388 389 267	417 883 186	19	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
1 920 670 146	18 709 887 676	20	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
14 344 411 635	5 049 236 198	20	بالتكلفة المستهلكة
1 663 314 124	1 663 314 124	21	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
932 604 511	1 000 927 602	22	مشروعات الإسكان
106 478 203	99 489 678	23	استثمارات عقارية
113 889 570	104 255 435	24	أصول غير ملموسة
1 002 284 210	1 273 977 030	25	أصول أخرى
--	47 487 943	32	أصول ضريبية مؤجلة
942 823 896	1 009 941 588	26	أصول ثابتة
51 460 042 919	58 316 269 084		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
951 328 024	786 929 840	27	أرصدة مستحقة للبنوك
41 285 470 475	47 122 485 216	28	ودائع العملاء
649 167 997	566 377 142	29	قروض أخرى
6 841 548	37 116 305		دائنو التوزيعات
2 096 337 833	1 868 209 550	30	التزامات أخرى

358 076 228	322 474 175	31	مخصصات اخرى
--	187 122 376		التزامات ضرائب الدخل الجارية
15 662 266	--	32	التزامات ضريبية مؤجلة
39 676 455	47 073 604	33	التزامات مزايا التقاعد العلاجية
45 402 560 826	50 937 788 208		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية
1 265 000 000	1 265 000 000	34	رأس المال المدفوع
379 500 000	379 500 000		المجنب لزيادة رأس المال
2 340 796 377	3 766 692 193	35	احتياطيات
1 993 303 629	1 842 113 516	35	أرباح محتجزة (متضمنة صافي أرباح العام)
78 882 087	125 175 167		الدخل الشامل الآخر
6 057 482 093	7 378 480 876		إجمالي حقوق الملكية
51 460 042 919	58 316 269 084		إجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

* الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (42) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



حسن إسماعيل غانم

رئيس قطاع الشئون المالية



جمال محمود سليمان

سامح سعد محمد عبد المجيد



الجهاز المركزي للمحاسبات

مراقبو الحسابات

شريف الكيلاني



E Y المتضامنون للمحاسبة والمراجعة

محاسبون قانونيون ومستشارون

قائمة الدخل
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

من ٢٠١٩/١/١ إلى ٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	من ٢٠٢٠/١/١ إلى ٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	إيضاح رقم	
6 605 813 892	6 025 984 666	6	عائد القروض و الإيرادات المشابهة
(3 663 769 814)	(3 228 661 592)	6	تكلفة الودائع و التكاليف المشابهة
2 942 044 078	2 797 323 074		صافي الدخل من العائد
363 494 203	406 806 656	7	إيرادات الأتعاب و العمولات
(34 808 478)	(47 947 767)	7	مصرفوات الأتعاب و العمولات
328 685 725	358 858 889		صافي الدخل من الأتعاب و العمولات
127 803 783	113 422 798	8	توزيعات الأرباح
60 240 736	52 740 196	9	صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
402 468 721	359 541 575	10	أرباح مشروعات البنك الإسكانية
(415 157 337)	178 831 891	13	رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الإئتمان
(1 648 141 055)	(1 501 947 159)	11	مصرفوات إدارية
599 947 800	24 912 311	31	رد (عبء) مخصصات أخرى
149 753 379	132 224 274	12	إيرادات تشغيل اخرى
2 547 645 830	2 515 907 849		صافي أرباح العام قبل ضرائب الدخل
(596 556 487)	(715 177 347)		مصرفوات ضرائب الدخل
1 951 089 343	1 800 730 502		صافي أرباح العام
13.77	12.58		نصيب السهم في صافي أرباح العام

قائمة الدخل الشامل الآخر المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

صافي أرباح العام	إيضاح رقم	من ٢٠٢٠/١/١ إلى ٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	من ٢٠١٩/١/١ إلى ٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)
		1 800 730 502	1 951 089 343
التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	20	46 293 080	80 523 191
إجمالي الدخل الشامل		1 847 023 582	2 031 612 534



قائمة التدفقات النقدية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

من ٢٠١٩/١/١ إلى ٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	من ٢٠٢٠/١/١ إلى ٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	إيضاح رقم	
			التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
2 547 645 830	2 515 907 849		صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل
			تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
239 221 146	238 209 487	26،24،23	إهلاك واستهلاك
415 157 337	(178 831 891)	13	رد) عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان)
14 270 201	3 578 990	12	عبء اضمحلال أصول أخرى ومشروعات إسكان
13 977 618	33 829 147	31	عبء مخصصات أخرى
(42 355 421)	(35 546 335)	9	فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(10 719 502)	(13 391 904)	20	استهلاك خصم اصدار استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
(127 803 783)	(113 422 798)	8	توزيعات أرباح
(5 704 228)	(10 689 742)	31	استخدام مخصصات أخرى
(613 925 418)	(58 741 458)	31	مخصصات انتفى الغرض منها
(3 336 849)	(12 437 376)	12	أرباح بيع أصول ثابتة
2 426 426 931	2 368 463 969		أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات المستخدمه في أنشطة التشغيل
			صافي النقص (الزيادة) في الأصول
(6 342 495 954)	4 311 889 320		أرصدة لدى البنوك
(1 424 071 992)	(2 649 604 967)		استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
20 021 794	5 627 556		استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(3 981 019 726)	(1 710 081 190)		قروض وتسهيلات للعملاء
(144 444 673)	(59 867 946)		مشروعات الإسكان والاستثمارات العقارية
520 097 128	286 444 596		أصول أخرى
			صافي (النقص) الزيادة في الالتزامات
494 407 772	(164 398 184)		أرصدة مستحقة للبنوك
7 163 400 356	5 837 014 741		ودائع العملاء

(838 677 486)	(776 141 300)		إلتزامات اخرى
3 242 604	7 397 149		إلتزامات مزايا التقاعد
(721 889 042)	(591 205 180)		المسدد لمصلحة الضرائب
(2 825 002 288)	6 865 538 564		صافي التدفقات النقدية الناتجة (المستخدمه في) من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(390 534 995)	(239 141 641)		مدفوعات لشراء أصول ثابتة
3 967 089	14 600 785		متحصلات بيع أصول ثابتة
(1 589 000 344)	(5 114 852 678)		مدفوعات لشراء استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
500 219 921	410 455 250		متحصلات من بيع استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(77 010 050)	(60 181 432)		مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
126 828 784	99 719 410		توزيعات أرباح محصلة
(1 425 529 595)	(4 889 400 306)		صافي التدفقات النقدية المستخدمه في أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
60 605 359	(162 969 140)		قروض طويلة الأجل
(803 503 348)	(495 750 042)		توزيعات الأرباح المدفوعة
(742 897 989)	(658 719 182)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
(4 993 429 872)	1 317 419 076		صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال العام
8 149 710 598	3 156 280 726		رصيد النقدية وما في حكمها أول العام
3 156 280 726	4 473 699 802		رصيد النقدية وما في حكمها آخر العام
			وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي
4 275 995 905	5 800 421 892		نقدية و أرصدة لدى البنك المركزي
8 308 683 591	3 789 812 141		أرصدة لدى البنوك
15 591 054 174	18 239 168 939		استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(3 559 410 612)	(5 016 534 231)		أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الالزامي
(5 869 012 940)	(100 000 000)		ودائع لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
(15 591 029 392)	(18 239 168 939)		استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر استحقاق ذات اجل اكثر من ثلاثة أشهر
3 156 280 726	4 473 699 802	37	النقدية وما في حكمها آخر العام

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة

البيــــــــــــــــان	رأس المال (جنيه مصري)	المجنب لزيادة رأس المال (جنيه مصري)	احتياطي قانوني (جنيه مصري)	احتياطي عام (جنيه مصري)	احتياطي خاص (جنيه مصري)	احتياطيات أخرى (جنيه مصري)	احتياطي المخاطر البنكية (جنيه مصري)	احتياطي معيار IFRS9 (جنيه مصري)	احتياطي المخاطر العام (جنيه مصري)	أرباح محتجزة جنيه مصري	الدخل الشامل الأخر (جنيه مصري)	الإجمالي (جنيه مصري)
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	1 265 000 000	-	490 105 727	1 132 000 000	14 447 953	15 853 768	18 000	147 237 108	-	1 811 892 324	(1 641 104)	4 874 913 776
المحول الى احتياطي المخاطر العام	-	-	-	-	(5 102 987)	-	-	(147 237 108)	152 340 095	-	-	-
إثر تغيير سياسات محاسبية نتيجة تطبيق المعيار الدولي IFRS9	-	-	-	-	-	-	-	-	(63 124 285)	-	-	(63 124 285)
التغير فى القيمة العادلة لادوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	80 523 191	80 523 191
بيع ادوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	23 811 970	-	23 811 970
توزيعات أرباح عام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(809 731 902)	-	(809 731 902)
المحول الى الاحتياطيات	-	-	81 241 768	900 000 000	-	2 511 838	4 500	-	-	(983 758 106)	-	-
المجنب لزيادة رأس المال	-	379 500 000	(126 500 000)	(253 000 000)	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي أرباح عام ٢٠١٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1 951 089 343	-	1 951 089 343
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	1 265 000 000	379 500 000	444 847 495	1 779 000 000	9 344 966	18 365 606	22 500	-	89 215 810	1 993 303 629	78 882 087	6 057 482 093
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	1 265 000 000	379 500 000	444 847 495	1 779 000 000	9 344 966	18 365 606	22 500	-	89 215 810	1 993 303 629	78 882 087	6 057 482 093
توزيعات أرباح عام ٢٠١٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(526 024 799)	-	(526 024 799)
المحول الى الاحتياطيات	-	-	97 554 467	1 325 000 000	-	3 336 849	4 500	-	-	(1 425 895 816)	-	-
التغير فى القيمة العادلة لادوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	46 293 080	46 293 080
صافي أرباح عام ٢٠٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1 800 730 502	-	1 800 730 502
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	1 265 000 000	379 500 000	542 401 962	3 104 000 000	9 344 966	21 702 455	27 000	-	89 215 810	1 842 113 516	125 175 167	7 378 480 876

الإيضاحات المتممة

للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١. معلومات عامة

يقدم بنك التعمير والإسكان خدمات مصرفية للمؤسسات فضلاً عن خدمات التجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال أكثر من ٩٧ فرع ويوظف ٢٦٦٥ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس بنك التعمير والإسكان «شركة مساهمة مصرية»، كبنك استثمار وأعمال وذلك بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٧٩ بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٩ ويمارس نشاطه من خلال مركزه الرئيسي بمحافظة الجيزة والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية.



٢. مُلخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك .

أ- أسس إعداد القوائم المالية:

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، مع مراعاة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) «الادوات المالية» طبقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ ، و الصادر بشأنها التعليمات النهائية لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وجميع عقود المشتقات المالية .

وكان تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الإضمحلال .

كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ باستخدام تعليمات البنك المركزي المصري السارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و التي تختلف بما تم إضافته بموجب تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) «الادوات المالية»



تأثير تغييرات السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) – الأدوات المالية

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) «الأدوات المالية» وذلك إعتباراً من تاريخ التطبيق الإلزامي له في ١ يناير ٢٠١٩. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) تغييراً هاماً عن معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ «الأدوات المالية – الاعتراف و القياس» وخاصة فيما يتعلق بتبويب وقياس والإفصاح عن الأصول المالية وبعض الالتزامات المالية، وفيما يلي ملخص للتغييرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار:

تصنيف الأصول والالتزامات المالية

تم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي:

- أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ويستند تصنيف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بشكل عام إلى نماذج الأعمال لدي البنك والذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية، وبالتالي تم إلغاء فئات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) (الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، القروض والمديونيات، الاستثمارات المالية المتاحة للبيع).

- لا يتم فصل عقود المشتقات الضمنية عندما تكون المشتقة مرتبطة بأصل مالي وبالتالي يتم تصنيف عقد المشتقات الضمنية بالكامل مع الأصل المالي المرتبط به .
- يتم عرض التغير في الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على النحو التالي:
- التغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني يتم عرضه في قائمة الدخل الشامل الآخر.
- يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة ضمن بند (صافي الدخل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) بقائمة الأرباح والخسائر.

اضمحلال الأصول المالية

لقد استبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ومتطلبات البنك المركزي المصري نموذج الخسائر المتكبدة المنصوص عليها في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بنموذج خسائر الائتمان المتوقعة، كما يتطلب المعيار الدولي رقم (٩) و التعليمات النهائية الصادرة من البنك المركزي المصري من البنك تطبيق نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (باستثناء ما يتم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح و الخسائر و أدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر)

ويقوم البنك باستثناء مايلي من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- الودائع لدى البنوك استحقاق شهر فأقل من تاريخ المركز المالي.
 - الحسابات الجارية لدى البنوك.
 - الأرصة لدى البنك المركزي بالعملة المحلية.
 - أدوات الدين الصادرة من الحكومة المصرية بالعملة المحلية .
- يحدد المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة باحتمال التعثر على مدى الاثنى عشر شهر القادمة، ما لم تكن مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري منذ نشأتها.

التقارير القطاعية:

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعملات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى، والقطاع الجغرافي مُرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة

ب- الشركات التابعة والشقيقة ب/١ - الشركات التابعة:

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

ب/٢ - الشركات الشقيقة:

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مُصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تتعلق مباشرة بعملية الاقتناء، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق غير مسيطرة وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة تسجل في القوائم المالية المجمعة، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الأرباح والخسائر ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالقوائم المالية المجمعة.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر إضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح والخسائر عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في التحصيل.



ج- ترجمة العملات الأجنبية

ج/١ - عملة التعامل والعرض:

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

ج/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية:

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالمكاسب والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار.

- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة أصولاً مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة وفروق ناتجة عن الإضمحلال، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى وبالفروق الناتجة عن الإضمحلال، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (إحتياطي القيمة العادلة / أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر).

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة أصولاً مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية.

د - الأصول المالية

د/١ - الاعتراف:

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

د/٢ - التبويب:

الأصول المالية - السياسة المطبقة إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

• عند الإعتراف الأولي يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

• يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين ولم يكن قد تم تخصيصه بمعرفة إدارة البنك عند الإعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

• يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط هو الاحتفاظ بالأصل المالي لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية.

• ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط في أصل مبلغ الأداة المالية والعائد.

• يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولم يكن قد تم تخصيصها عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

• يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحقيق التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي. أو

• ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط في أصل الدين والعائد.

• عند الإعتراف الأولي بأداة حقوق ملكية ليست محتفظ بها بغرض المتاجرة فإنه يمكن للبنك القيام باختيار لا رجعة فيه بأن يتم عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر. ويكون هذا الاختيار لكل استثمار على حده.

• يتم تبويب باقى الأصول المالية الأخرى كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

• بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنك عند الإعتراف الأولي، أن يخصص بشكل لا رجعة فيه - أصلاً مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالرغم من استيفائه لشروط التبويب كأصل مالي بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص - بشكل جوهري- التضارب الذي قد ينشأ في القياس المحاسبي.

تقييم نموذج الأعمال

١- يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

طرق القياس وفقاً لنموذج الأعمال			الأداة المالية
القيمة العادلة		التكلفة المستهلكة	
من خلال الأرباح أو الخسائر	من خلال الدخل الشامل		
المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولي ولا يتم الرجوع فيه		أدوات حقوق الملكية
نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية	أدوات الدين

٢- يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج أعمال بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلي:

الأصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية	* الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الإستثمار والعوائد. * البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الأداة المالية. * أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. * يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	* كلا من تحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. * مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة - إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة - تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	* هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. * تحقيق التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. * إدارة الأصول المالية بمعرفة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تلافياً للتضارب في القياس المحاسبي.

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الأعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة إمداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الأعمال ما يلي :

- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.
- كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة إلى الإدارة العليا.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.
- كيفية تحديد تقييم أداء مديري الأعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما).

• دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية، ومع ذلك فإن المعلومات عن أنشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.

• إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث أنها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع أصول مالية معاً.

• تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الأداة والعائد

لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للأداة المالية بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإعراف الأولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل في دفعات تقتصر فقط على أصل الأداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. وإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي :

- الأحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الآجال، نوع العملة ...).
- شروط السداد المعجل ومد الأجل.
- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.
- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دورياً).

لا يقوم البنك بإعادة التبويب بين مجموعات الأصول المالية إلا فقط وعندما فقط يتم تغيير نموذج الأعمال وهذا ما يحدث نادراً أو يكون بصفة غير متكررة وغير جوهرية أو عند تدهور في القدرة الائتمانية لأحد أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة.

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

و/١ - تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى «صافي الدخل من العائد» ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى «صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر».

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى «صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر» .

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

هـ- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

و- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

- لا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا كانت مشمولة بأداة مالية تدرج تحت تعريف الأصول المالية بالمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) «الأدوات المالية»

- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).

- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).

و/٢ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في الدخل الشامل الآخر بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الأرباح والخسائر «صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر». ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح والخسائر في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى « صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر». وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح والخسائر عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الأرباح والخسائر.

و/٣ - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر ضمن « صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر » بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر « صافي الدخل من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر» وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.



ز- الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التي تُقِيم بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان يتم الاستدلال في التاريخ على القيمة العادلة للأداة استناداً إلى أسعار المعاملات في أسواق مُعلنة أو باستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تكون جميع مدخلاتها من أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ويتم الاعتراف الأولي بتلك الأدوات المالية بسعر المعاملة، الذي يمثل أفضل مؤشر للقيمة العادلة. على الرغم من أن القيمة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم قد تكون مختلفة. ولا يتم الاعتراف في الحال في الأرباح والخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج، الذي يُعرف «بأرباح وخسائر اليوم الأول» ويُدْرَج ضمن الأصول الأخرى في حالة الخسارة أو الالتزامات الأخرى في حالة الربح.

ويتم تحديد توقيت الاعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدة. وذلك إما باستهلاكها على عمر المعاملة أو إلى أن يتم التمكن من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معلنة، أو بتحقيقها عند تسوية المعاملة، ويتم قياس الأداة لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف في الحال في قائمة الأرباح والخسائر بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة.

ح- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة» أو «تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة» بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل.

إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة (المرحلة الثالثة) لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث لا يتم الاعتراف بالعائد المحسوب لاحقاً لحين سداد ٢٥% من كافة الأرصدة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة، وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.



ط- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.



فيما عدا أدوات الدين منخفضة المخاطر الائتمانية أو أدوات الدين الأخرى التي لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ المركز المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي.

يعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير إحتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم قياسها كما يلي :

يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بالمرحلة الأولى بحساب القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب على أساس معدلات احتمالات الإخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية المتمثلة في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم ومعدلات البطالة لمدة اثني عشر شهراً بالنسبة لأدوات الدين بالمرحلة الأولى أو مدي حياة الأصل بالنسبة للمرحلة الثانية.

بالنسبة لأدوات الدين المضمحلة ائتمانياً (المرحلة الثالثة) يتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على أساس الفرق بين إجمالي الرصيد الدفترى للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

تدخل الارتباطات عن قروض والضمانات المالية ضمن حساب القيمة عند الإخفاق. يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة لعقود الضمانات المالية على أساس الفرق بين الدفعات المتوقعة سدادها لحامل الضمانة مخصوماً منها أي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها.

لا يقوم البنك بنقل الأصل المالي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى.



ج- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ك- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع

واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي

ل- إضمحلال الأصول المالية

يقوم البنك بتجميع أدوات الدين على أساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة على أساس نوع المنتج المصرفي بالنسبة لمنتجات التجزئة المصرفية، وعلى أساس العملاء بالنسبة لقروض الشركات والمؤسسات وعلى أساس التصنيف الائتماني لوكالات التصنيف المعترف بها للأرصدة لدى البنوك والديون السيادية.

يقوم البنك بتصنيف أدوات الدين إلى ثلاث مراحل بناءً على المعايير الكمية والنوعية الواردة بتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الإضمحلال للأداة المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية

ل/١ - الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر غير المسجلة ببورصة الأوراق المالية أو المسجلة ولا يوجد تعامل نشط عليها بتحديد قيمتها العادلة بإحدى الطرق الفنية المقبولة لتحديد القيمة العادلة. وفي حالة عدم التمكن من تحديد القيمة العادلة لمثل تلك الأوراق بطريقة يعتمد عليها فيتم تقييمها بالتكلفة الاستبدالية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير قيمة خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين ويتم الاعتراف بها بقائمة الأرباح والخسائر، في حين يتم الاعتراف بباقي الفروق كتخير في القيمة العادلة بالدخل الشامل الآخر، وعند حدوث إرتفاع في القيمة يتم الرد بقائمة الأرباح والخسائر في حدود ما سبق تحميله خلال فترات مالية سابقة على أن يتم الاعتراف بأية زيادة في القيمة بالدخل الشامل الآخر. وبالنسبة لأدوات حقوق الملكية فيتم الاعتراف بكافة فروق التخير في القيمة العادلة بالدخل الشامل الآخر ولحين التخلص من الأصل - حينئذ يتم ترحيل كافة تلك الفروق إلى الأرباح المحتجزة.

م- تقييم مشروعات الإسكان

• تتمثل تكلفة الأعمال تحت التنفيذ في قيمة الأراضي المخصصة لمشروعات الإسكان وتكلفة الإنشاءات المقامة عليها وأعباء الاقتراض التي يتم رسملتها خلال فترة الاقتراض وحتى الانتهاء من تنفيذ تلك الأعمال بالإضافة إلى الأعباء الأخرى المتعلقة بها حيث إن بند أعمال تحت التنفيذ يعتبر من الأصول المؤهلة لتحمل تكاليف الاقتراض ويتم التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض بالنسبة للمشروعات التي يتم الإنتهاء من كافة الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعدادها في الأغراض المحددة لها أو بيعها للخير.

• يتم تقييم الوحدات الإسكانية التامة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، ويتم التوصل إلى القيم العادلة عن طريق دراسة يتولى إعدادها متخصصون بالبنك ويذكر الناتج عن زيادة التكلفة على القيم العادلة بقائمة الأرباح والخسائر في تخفيض من بند «أرباح مشروعات البنك الإسكانية»، وفي حالة حدوث ارتفاع القيم العادلة يتم إضافته إلى قائمة الأرباح والخسائر وذلك في حدود ما سبق تحميله على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

• يتم حساب التكلفة وسعر البيع للوحدات السكنية لبعض مشروعات البنك المميزة وذلك حسب تميز الموقع والمساحة لكل وحدة سكنية دون التأثير على القيمة الإجمالية لتكاليف المشروع.

الاستثمارات العقارية:

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بالطريقة المحاسبية ذاتها المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة حيث يتم إثبات الاستثمارات العقارية بالتكلفة ويتم إهلاكها بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات إهلاك مناسبة مع إثبات خسائر الإضمحلال إن لزم الأمر.

ن- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي:

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الأرباح والخسائر عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك، ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة. وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية. يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقعة الاستفادة منها فيما لا يزيد على ثلاث سنوات.

الأصول غير الملموسة الأخرى:

تتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة وبرامج الحاسب الآلي على سبيل المثال لا الحصر (العلامات التجارية - التراخيص - منافع عقود الإيجار). وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقعة تحقيقها منها، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد، فلا يتم استهلاكها، إلا أنه يتم اختبار الإضمحلال في قيمتها سنوياً وتحمل قيمة الإضمحلال (إن وجد) على قائمة الأرباح والخسائر.



س- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب . وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الأضرار. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

• يتم إهلاك الأصول الثابتة (فيما عدا الأراضي) بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات إهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الإنتاجي المقدّر لكل أصل، و يحسب قسط الإهلاك من تاريخ بدء الاستخدام الفعلي وتظهر الأصول الثابتة بالمركز المالي بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك ومعدلات الإهلاك كالتالي:

الأصل	معدل الإهلاك السنوي
مبانٍ وإنشاءات	5 %
آلات ومعدات	25 %
الأثاث	10 %
وسائل نقل	25 %

• يتم استهلاك مصروفات التحسينات والتجديدات الخاصة بفروع البنك المستأجرة على مدى العمر الإنتاجي المقدّر أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل.

• يتم استهلاك التجهيزات والتركيبات على مدى ٣ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضرار عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية على القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل -أيهما أعلى- ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الأرباح والخسائر.

ع- إضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة إضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل على القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الإضمحلال ، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة . ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها إضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الأرباح والخسائر وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ف - الإيجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الأرباح والخسائر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ص- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، واستثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ق- المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. و يتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدرة الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لأجل سداد الالتزام . دون تأثره بمعدل الضرائب الساري . الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ر- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الأرباح والخسائر بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.

ش - مزايا العاملين

ش/١ - التزامات المعاشات

يلتزم البنك بسداد مساهمات إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. يتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الأرباح والخسائر عن العام الذي تستحق فيه وتدرج ضمن مزايا العاملين.

يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١٩٨٧ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسري أحكام هذا الصندوق وتعديلاته على جميع العاملين بالمركز الرئيسي والفروع .

ويلتزم البنك بأن يؤدي إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقاً للائحة الصندوق وتعديلاتها ولا يوجد على البنك أي التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات ويتم الإعتراف بالإشتراكات ضمن المصروفات الإدارية عند استحقاقها ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.



ش/٢ - التزامات مزايا التقاعد

يطبق البنك نظام الاشتراك الطبي المحدد للعلاج الطبي للعاملين الحاليين والمحاليين للتقاعد ويتم تقييم التزام البنك تجاه العاملين وفقاً لهذا النظام وتتمثل الالتزامات في القيمة الحالية للالتزامات النظام في تاريخ المركز المالي ناقصاً القيمة الحالية لأصوله بما في ذلك التسويات الناتجة عن الأرباح والخسائر الاكتوارية وكذلك تكلفة الخدمة السابقة. ويتم تحديد قيمة تلك الالتزامات سنوياً عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة ويتم تحديد قيمتها الحالية عن طريق التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المقدرة وباستخدام معدل الفائدة على السندات الحكومية التي لها آجال تقارب آجال تلك الالتزامات ويتم إدراج تلك الالتزامات ضمن بند التزامات مزايا التقاعد.

ترحل إلى قائمة الأرباح والخسائر المكاسب أو الخسائر الاكتوارية الناشئة عن التسويات الناتجة من الخبرة، والتغير في الفروض الاكتوارية والتعديل في نظم الخدمات الصحية وذلك على مدار متوسط مدد الخدمة المتبقية للعاملين.

ويتم حساب المكاسب (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتخصم تلك الأرباح (وتضاف الخسائر) على قائمة الأرباح والخسائر إذا لم تزيد على ١٠ ٪ من قيمة أصول النظام أو ١٠ ٪ من التزامات المزايا المحددة، أيهما أعلى، وفي حالة زيادة المكاسب (الخسائر) على هذه النسبة يتم خصم (إضافة) الزيادة وذلك في قوائم الأرباح والخسائر على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة في قائمة الأرباح والخسائر ببند المصروفات الإدارية، ما لم تكن التغيرات التي أُدخلت على شروط النظام مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الاستحقاق). وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الاستحقاق.



ش/٣ - المدفوعات المبنية على أسهم

يوجد لدى البنك لائحة مدفوعات مبنية على أساس أسهم تُسدّد في شكل أدوات حقوق ملكية. ويتم الاعتراف بالقيمة العادلة للخدمات المقدمة من العاملين في مقابل منح هذه الخيارات ضمن المصروفات الإدارية. ويتم تحديد إجمالي المبلغ الذي يتعين تحميله مصروفًا على فترة الاستحقاق بالرجوع إلى القيمة العادلة للخيارات الممنوحة، باستثناء تأثير أية شروط استحقاق غير متعلقة بالسوق، على سبيل المثال، أهداف الربحية، وتدخل شروط الاستحقاق غير المتعلقة بالسوق في الافتراضات حول عدد الخيارات التي يُتوقع أن تصبح محل ممارسة. ويقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بمراجعة تقديراته لعدد الخيارات التي يُتوقع أن تصبح محل ممارسة، ويتم الاعتراف بأثر تعديلات التقديرات الأصلية، إن وجدت، في قائمة الأرباح والخسائر مع إجراء تسوية مقابلة في حقوق الملكية على مدار فترة الاستحقاق المتبقية. يتم إضافة المتحصلات المستلمة من العاملين بالصافي بعد خصم أية تكاليف مباشرة للمعاملة إلى رأس المال (بالقيمة الاسمية) وعلاوة الإصدار عند ممارسة حق الخيارات.

ت- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة العام كلاً من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الأرباح والخسائر باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة بنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة. ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي. ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ث- الإقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة، ويتم تحميل قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

خ - تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ذ - توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتتضمن تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ض - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطته الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا مابعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث إنها ليست أصولاً للبنك.

ظ - أرقام المقارنة

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ متعارف عليها لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات منشورة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الإستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

أ/١ - قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء:

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في المكونات التالية:

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الإضمحلال وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

- يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. ويتحدد هذا التقييم على أساس الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

• يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. على سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

• وتمثل الخسارة الافتراضية توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

– أدوات الدين

بالنسبة لأدوات الدين، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدراً متاحاً لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى. وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم.

- الارتباطات المتعلقة بالائتمان:

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الإعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصريح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث إن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر: - الضمانات:

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات ونشاط الإقراض العقاري للأفراد مضموناً. ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الإضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات. يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزنة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثلثة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

- المشتقات:

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدداً بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول

أ/٣ سياسات الإضمحلال و المخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الإضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال ونظرا لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدّر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري. مخصص خسائر الإضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة مستمد من تصنيف المراحل الثلاث. ومع ذلك ، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

31 / 12 /2020

تقييم البنك	قروض وتسهيّلات	مخصص خسائر الاضمحلال
المرحلة الأولى	85 %	50 %
المرحلة الثانية	7 %	17 %
المرحلة الثالثة	8 %	33 %
	100 %	100 %

تتضمن أرصدة القروض والتسهيلات كلا من المستخدم من القروض ونسبة من ارتباطات القروض في ضوء حجم الاستخدام المتوقع بالإضافة إلى عقود الضمانات المالية. تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الإضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المتوقعة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات. ويتم تكوين مخصص خسائر الإضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي.

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد. ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً لاسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بشأن تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) ، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق المساهمين خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع. وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	1	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	1%	1	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	1%	1	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	2%	1	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	2%	1	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	3%	2	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	5%	3	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	20%	4	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	50%	4	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	100%	4	ديون غير منتظمة

أ/ه الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية	2020/12/31 (جنيه مصري)	2019/12/31 (جنيه مصري)
أرصدة لدى البنوك	3 789 812 141	8 308 683 591
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لأفراد		
حسابات جارية مدينة	642 726 758	533 090 440
بطاقات ائتمان	44 504 376	26 558 906
قروض شخصية	4 869 358 296	2 493 891 063
قروض عقارية	7 754 640 464	6 851 973 146
قروض لمؤسسات		
حسابات جارية مدينة	3 761 360 706	4 387 225 250
قروض مباشرة	3 152 542 701	2 254 926 171
قروض وتسهيلات مشتركة	757 432 318	2 665 335 999
قروض مخصصة		
قروض مباشرة	455 240 231	517 119 974
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
أدوات الدين	9 628 646 180	20 069 113 997
أصول أخرى	1273977030	1 002 284 210
الإجمالي	36 130 241 201	49 110 202 747

٦/١ قروض وتسهيلات

وفيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

2019/12/31 قروض وتسهيلات للعملاء (جنيه مصري)	2020/12/31 قروض وتسهيلات للعملاء (جنيه مصري)	
16 695 564 584	18 253 591 986	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
1 327 630 550	1 472 087 181	متأخرات ليست محل اضمحلال
1 706 925 815	1 712 126 683	محل اضمحلال
19 730 120 949	21 437 805 850	الإجمالي
		يخصم
(2 251 418 897)	(2 069 900 781)	مخصص خسائر الاضمحلال
(18 204 192)	(18 204 192)	الفوائد المجنبة
17 460 497 860	19 349 700 877	الصافي

• بلغ إجمالي رد إضمحلال القروض والتسهيلات ٨٢٨ ١٢١ ١٧٩ جنيه مقابل ١٨٠ ٢١٧ ٤١٣ جنيه عبء إضمحلال عن عام المقارنة ويتضمن إيضاح ١٨ معلومات إضافية عن مخصص خسائر الإضمحلال عن القروض والتسهيلات للعملاء.

إجمالي الأرصدة للقروض والتسهيلات مقسمة بالمراحل:

2020/12/31

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	
11 906 128 548	767 344 752	1 092 996 825	13 766 470 125
6 347 463 438	704 742 429	619 129 858	7 671 335 725
18 253 591 986	1 472 087 181	1 712 126 683	21 437 805 850

مخصص خسائر الإضمحلال مقسمة بالمراحل:

2020/12/31

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	
119 635 182	74 985 367	255 150 868	449 771 417
909 687 949	267 080 584	443 360 831	1 620 129 364
1 029 323 131	342 065 951	698 511 699	2 069 900 781

إجمالي الأرصدة للقروض والتسهيلات مقسمة بالمراحل:

2019/12/31

الإجمالي	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	
10 422 633 529	972 738 629	226 586 162	9 223 308 738	الأفراد
9 307 487 420	734 187 186	1 101 044 388	7 472 255 846	الشركات والمؤسسات
19 730 120 949	1 706 925 815	1 327 630 550	16 695 564 584	

مخصص خسائر الإضمحلال مقسمة بالمراحل:

2019/12/31

الإجمالي	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	
569 621 635	424 221 272	104 213 585	41 186 778	الافراد
1 681 797 262	591 839 766	186 333 935	903 623 561	الشركات والمؤسسات
2 251 418 897	1 016 061 038	290 547 520	944 810 339	

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الأصول المالية خلال الفترة المالية وسنة المقارنة

2020/12/31

أرصدة لدى البنوك	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الأتمان				
ديون جيدة	3 789 812 141	-	-	3 789 812 141
المتابعة العادية	-	-	-	-
متابعة متخصصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	-	-
الإجمالي	3 789 812 141	-	-	3 789 812 141
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(66286)	-	-	(66286)
القيمة الدفترية	3 789 745 855	-	-	3 789 745 855

استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الأئتمان				
ديون جيدة	9 628 646 180	-	-	9 628 646 180
المتابعة العادية	-	-	-	-
متابعة خاصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	-	-
الإجمالي	9 628 646 180	-	-	9 628 646 180
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(8 510 685)	-	-	(8 510 685)
القيمة الدفترية	9 620 135 495	-	-	9 620 135 495

2020/12/31

قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الائتمان				
ديون جيدة	11 906 128 548	-	-	11 906 128 548
المتابعة العادية	-	767 344 752	-	767 344 752
ديون غير منتظمة	-	-	1 092 996 825	1 092 996 825
الإجمالي	11 906 128 548	767 344 752	1 092 996 825	13 766 470 125
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(119 635 182)	(74 985 367)	(255 150 868)	(449 771 417)
القيمة الدفترية	11 786 493 366	692 359 385	837 845 957	13 316 698 708

قروض وتسهيلات للشركات	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الأئتمان				
ديون جيدة	6 347 463 438	-	-	6 347 463 438
المتابعة العادية	-	704 742 429	-	704 742 429
ديون غير منتظمة	-	-	619 129 858	619 129 858
الإجمالي	6 347 463 438	704 742 429	619 129 858	7 671 335 725
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(909 687 949)	(267 080 584)	(443 360 831)	(1 620 129 364)
القيمة الدفترية	5 437 775 489	437 661 845	175 769 027	6 051 206 361

أرصدة لدى البنوك	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الأئتمان				
ديون جيدة	8 308 683 591	-	-	8 308 683 591
المتابعة العادية	-	-	-	-
متابعة متخصصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	-	-
الإجمالي	8 308 683 591	-	-	8 308 683 591
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	--	-	-	--
القيمة الدفترية	8 308 683 591	-	-	8 308 683 591

استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الأئتمان				
ديون جيدة	20 069 113 997	-	-	20 069 113 997
المتابعة العادية	-	-	-	-
متابعة خاصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	-	-
الإجمالي	20 069 113 997	-	-	20 069 113 997
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(8 287 034)	-	-	(8 287 034)
القيمة الدفترية	20 060 826 963	-	-	20 060 826 963

قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الائتمان				
ديون جيدة	9 223 308 738	-	-	9 223 308 738
المتابعة العادية	-	226 586 162	-	226 586 162
ديون غير منتظمة	-	-	972 738 629	972 738 629
الإجمالي	9 223 308 738	226 586 162	972 738 629	10 422 633 529
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(41 186 778)	(104 213 585)	(424 221 272)	(569 621 635)
القيمة الدفترية	9 182 121 960	122 372 577	548 517 357	9 853 011 894

الإجمالي	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر	قروض وتسهيلات للشركات
درجة الأئتمان				
7 472 255 846	-	-	7 472 255 846	ديون جيدة
1 101 044 388	-	1 101 044 388	-	المتابعة العادية
734 187 186	734 187 186	-	-	ديون غير منتظمة
9 307 487 420	734 187 186	1 101 044 388	7 472 255 846	الإجمالي
(1 681 797 262)	(591 839 766)	(186 333 935)	(903 623 561)	يخصم مخصص خسائر الاضمحلال
7 625 690 158	142 347 420	914 710 453	6 568 632 285	القيمة الدفترية

أ/٧ الاستحواذ على الضمانات

- يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن الأصول الأخرى بالميزانية.
- ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي المصري بالتخلص من تلك الأصول خلال فترة محددة.

القيمة الدفترية (جنيه مصري)		طبيعة الأصل
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
20 071 250	16 492 260	أراضي
1120 500	45 000	وحدات سكنية
48 376 972	49138 972	فندق
69 568 722	65 676 232	الإجمالي

٨/أ تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية – موزعة حسب القطاع الجغرافي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. عند إعداد هذا الجدول

- تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك:

(جنيه مصري)

جمهورية مصر العربية				
الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	
3 789 812 141	--	--	3 789 812 141	أرصدة لدى البنوك
				قروض وتسهيلات للعملاء
				قروض لأفراد:
642 726 758	168 165 643	210 369 655	264 191 460	حسابات جارية مدينة
44 504 376	5 186 782	17 176 012	22 141 582	بطاقات ائتمان
4 869 358 296	1 296 684 058	1 672 597 060	1 900 077 178	قروض شخصية
7 754 640 464	1 441 798 970	2 216 856 460	4 095 985 034	قروض عقارية
				قروض لمؤسسات:
3 761 360 706	177 553 395	591 608 670	2 992 198 641	حسابات جارية مدينة
3 152 542 701	291 338 232	416 580 608	2 444 623 861	قروض مباشرة
757 432 318			757 432 318	قروض وتسهيلات مشتركة
				قروض مخصصة:
455 240 231	--	--	455 240 231	قروض أخرى
				استثمارات مالية :
9 628 646 180	--	--	9 628 646 180	أدوات دين
1 273 977 030	22 121 159	39 022 622	1 212 833 249	أصول أخرى:
36 130 241 201	3 402 848 239	5 164 211 087	27 563 181 875	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
49 110 202 747	2 433 006 943	5 396 531 781	41 280 664 023	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك:

(جنيه مصري)

	مؤسسات مالية	زراعة	مؤسسات صناعية	تجارة	خدمات	نشاط عقارى	قطاع حكومي	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالي
أرصدة لدى البنوك	1 628 992 229	--	--	--	--	--	2160 819 912	--	--	3 789 812 141
قروض وتسهيلات للعملاء	--	--	--	--	--	--		--	--	--
قروض لأفراد:										
حسابات جارية مدينة	--	--	--	--	--	--	-	--	642 726 758	642 726 758
بطاقات ائتمان	--	--	--	--	--	--	--	--	44 504 376	44 504 376
قروض شخصية	--	--	--	--	--	--	--	--	4 869 358 296	4 869 358 296
قروض عقارية	--	--	--	--	--	--	--	--	7 754 640 464	7 754 640 464
قروض لمؤسسات:										
حسابات جارية مدينة	175 705 939	43 353 406	1 619 639 015	1 124 687 112	181 176 957	537 052 661	--	79 745 616	--	3 761 360 706
قروض مباشرة	1 258 458 734	4 306 472	298 402 811	209 577 082	1 120 905 747	242 731 233	--	18 160 622	--	3 152 542 701
قروض وتسهيلات مشتركة	--	--	--	--	757 432 318	--	--	--	--	757 432 318
قروض مخصصة:										
قروض مباشرة	--	--	--	--	--	--	--	--	455 240 231	455 240 231
استثمارات مالية										
أدوت دين	--	--	--	--	--	--	9 628 646 180	--	--	9 628 646 180
أصول أخرى	211 619 670	--	--	--	463 331 466	131 690 523	199 775 227	9 246 139	258 314 005	1 273 977 030
الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	3 274 776 572	47 659 878	1 918 041 826	1 334 264 194	2 522 846 488	911474 417	11 989 241 319	107 152 377	14 024 784 130	36 130 241 201
الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	3 143 957 974	49 683 703	2 074 293 867	1 290 099 680	3 730 065 448	993 780 079	27 674 104 506	90 389 930	10 063 827 560	49 110 202 747

ب- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها مُعرض لتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار .

ب/١- أساليب قياس خطر السوق القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة ويتم مراقبتها يوميا. القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (٩٨%) وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (٢%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة ويفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناءً على بيانات عن السنتين السابقتين لحين تكوين بيانات تاريخية لمدة خمس سنوات ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات بطريقة مباشرة على المراكز الحالية وهذه الطريقة تعرف بالحاكاة التاريخية ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر. ولايمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك فى حالة وجود تحركات أكبر بالسوق.

اختبارات الضغوط Stress Testing

تعطى اختبارات الضغوط مؤشرا عن حجم الخسارة المتوقعة في قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلائم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على الميزانية والتدفقات النقدية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا. ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية الفترة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها:

تركز خطر العملة على الأدوات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	عملات أخرى
الأصول المالية				
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	5 666 407	161 115	35 769	108 834
أرصدة لدى البنوك	2 616 832	1 125 058	207 117	2 474 164
قروض وتسهيلات للعملاء	7 869 840	92 427	1 234	4 422
استثمارات مالية:				
استثمارات التكلفة المستهلكة	33 500 000	3 800 000	--	--
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	30 500 000	14 300 000	--	--
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة				
أصول مالية أخرى	3 082 777	160 131	93	48 577
إجمالي الأصول المالية	83 235 856	19 638 731	244 213	2 635 997
الالتزامات المالية				
أرصدة مستحقة للبنوك	33 074 218	13 804 642	--	--
ودائع العملاء	32 816 362	3 779 620	233 338	1 523 392
التزامات مالية أخرى	10 476 144	478 371	1 211	15 178
إجمالي الالتزامات المالية	76 366 724	18 062 633	234 549	1 538 570
صافي المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	6 869 132	1 576 098	9 664	1 097 427
٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
إجمالي الأصول المالية	93 770 598	20 336 587	179 397	2 554 496
إجمالي الالتزامات المالية	89 531 009	19 137 621	224 431	1 862 205
صافي المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	4 239 589	1 198 966	(45 034)	692 291

ب/٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار تقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لاداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الاداة وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الاداة المالية نتيجة للتغير في اسعار العائد في السوق وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن ان يحتفظ به البنك ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الإستثمار بقطاع الخزانة بالبنك.

ويخلص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:
(القيمة بالآلف جنيه مصري)

	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	بدون عائد	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	--	-	-	--	5 800 422	5 800 422
أرصدة لدى البنوك	3 637 210	100 000	-	--	52 536	3 789 746
قروض وتسهيلات للعملاء	1 418 050	1 085 728	5 283 972	13 650 057	-	21 437 806
استثمارات مالية						
بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	14 850 132	1 148 136	13 426 974	144 445	--	29 569 687
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	376 095	--	--	41 788	--	417 883
أصول مالية أخرى	--	--	--	2 763 731	7 819 386	10 583 117
إجمالي الأصول المالية	20 281 487	2 333 864	18 710 946	16 600 021	13 672 344	71 598 662
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	785 766	--	-	-	1 164	786 930
ودائع للعملاء	5 620 627	1 900 034	6 207 807	9 649 194	23 744 823	47 122 485
قروض أخرى	10 178	7 365	88 237	460 597	--	566 377
التزامات مالية أخرى	--	--	--	5 900 225	17 222 645	23 122 870
إجمالي الالتزامات المالية	6 416 571	1 907 399	6 296 044	16 010 016	40 968 632	71 598 662
فجوة إعادة تسعير العائد	13 864 916	426 465	12 414 902	590 006	(27 296 288)	()

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

• إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة لجنة الأصول والإلتزامات بالبنك ما يلي :

• يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك في أسواق المال لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.

• الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.

• مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.

• إدارة التركيز وبيان استحقاقات القروض.

لأغراض الرقابة واعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للإلتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

وتقوم لجنة الأصول والإلتزامات أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الإلتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

• منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الخزنة بالبنك، بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والآجال.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الإلتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنك المركزي، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزنة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك. بالإضافة إلى ذلك، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزنة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الإلتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى.

• أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة العادية للإيداعات والودائع ليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها. ويتم تقدير القيمة العادية المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناءً على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه.

• قروض وتسهيلات للبنوك

تتمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدى البنوك. وتمثل القيمة العادية المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادية.

• قروض وتسهيلات للعملاء

يتم إثبات القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال. وتمثل القيمة العادية المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادية.

• استثمارات في أوراق مالية

الاستثمارات في أوراق مالية تتضمن فقط الأصول التي تحمل عائد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ حيث يتم تقييم الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادية ويتم تحديد القيمة العادية للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة بناءً على أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من التماسرة. وإذا لم تتوفر هذه البيانات، يتم تقدير القيمة العادية باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهة.

• المستحق لبنوك أخرى وللعملاء

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد ، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب.

ويتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد على الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابه.

هـ - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية ، فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات البنك المركزي المصري يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠٪.
- وتخضع فروع البنك لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في مصر.
- ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية:

وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي. ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية. ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية الفترة والعام . وتلخص الجداول التالية مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسبة معيار كفاية رأس المال.

معييار كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل ٢*

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنييه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنييه مصري)	
		الشريعة الأولى (رأس المال الأساسي)
1 265 000 000	1 265 000 000	أسهم رأس المال
379 500 000	379 500 000	المجنب لزيادة رأس المال
2 344 602 708	4 149 994 024	الاحتياطات
101 449 562	100 618 290	الأرباح المحتجزة
(347 360 176)	(393 475 343)	إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي المستثمر
78 882 087	125 175 167	الدخل الشامل الآخر
3 822 074 181	5 626 812 138	إجمالي رأس المال الأساسي
1 951 089 343	1 431 628 094	صافي أرباح الفترة/ العام
5 773 163 524	7 058 440 232	إجمالي رأس المال الأساسي والأرباح المرحلة
		الشريعة الثانية (رأس المال المساند)
4 205 235	4 205 235	٤٥% من الاحتياطي الخاص
242 125 286	315 407 506	مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة
(22 500)	(27 000)	٥٠% من إجمالي استبعادات الشريعة الأولى والثانية
246 308 021	319 585 741	إجمالي رأس المال المساند
6 019 471 545	7 378 025 972	إجمالي رأس المال
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
19 370 022 890	25 232 600 486	إجمالي خطر الائتمان
1 148 203 656	1 525 711 525	إجمالي خطر السوق
6 291 125 500	6 448 825 500	إجمالي خطر التشغيل
26 809 352 046	33 207 137 511	إجمالي
22.45	22.22	* معيار كفاية رأس المال (%)

* بناءً على أرصدة القوائم المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ١٨ ديسمبر ٢٠١٨.

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنييه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنييه مصري)	نسبة الرافعة المالية
5 773 163 524	7 058 440 232	الشريعة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات
47 671 651 000	59 780 378 000	إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
1 005 506 000	1 867 866 000	إجمالي التعرضات خارج الميزانية
48 677 157 000	61 648244 000	إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
11.86	11.45	نسبة الرافعة المالية (%)

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ - خسائر الإضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الإضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الإضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوقة بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقرضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب- القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً.

أ- التحليل القطاعي للأنشطة:

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي:

المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة والقروض والتسهيلات الائتمانية والمشتقات المالية.

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية.

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية والقروض العقارية

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك.

ج- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة. ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية. ولاتخاذ هذا القرار، يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق.

د- ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل في عدد من الدوائر الضريبية بالنسبة لفروع البنك مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.



الإيرادات والمصروفات وفقاً للنشاط القطاعي:

إجمالي	أنشطة أخرى	أفراد	استثمار	مؤسسات	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
7 144 823 738	1 954 570 449	1 935 020 333	1 103 075 508	2 152 157 448	إيرادات النشاط القطاعي
4 577 452 164	833 780 309	1 503 306 442	605 034 376	1 635 331 037	مصروفات النشاط القطاعي
2 567 371 574	1 120 790 140	431 713 891	498 041 132	516 826 411	نتيجة أعمال القطاع
(51 463 725)	--	--	--	--	مصروفات غير مصنفة
2 515 907 849	--	--	--	--	ربح العام قبل الضرائب
(715 177 347)	--	--	--	--	الضريبة
1 800 730 502	--	--	--	--	ربح العام

إجمالي	أنشطة أخرى	أفراد	استثمار	مؤسسات	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
7 974 640 061	2 059 138 326	2 058 870 881	1 310 460 595	2 546 770 259	إيرادات النشاط القطاعي
4 784 537 661	571 228 125	1 568 106 049	763 330 116	1 881 873 371	مصروفات النشاط القطاعي
3 190 102 400	1 487 910 201	490 164 832	547 130 479	664 896 888	نتيجة أعمال القطاع
(642 456 570)	--	--	--	--	مصروفات غير مصنفة
2 547 645 830	--	--	--	--	ربح العام قبل الضرائب
(596 556 487)	--	--	--	--	الضريبة
1 951 089 343	--	--	--	--	ربح العام

ب- تحليل القطاعات الجغرافية:

الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
				الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية
7 144 823 738	531 756 427	1 540 749 482	5 072 317 829	إيرادات القطاعات الجغرافية
4 628 915 889	291 251 557	852 234 378	3 485 429 954	مصروفات القطاعات الجغرافية
2 515 907 849	240 504 870	688 515 104	1 586 887 875	نتيجة أعمال القطاع
2 515 907 849				ربح العام قبل الضرائب
(715 177 347)				الضريبة
1 800 730 502				ربح العام
				الأصول والالتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية
57 202 072 061	2 969 703 844	10 313 163 122	43 919 205 095	أصول القطاعات الجغرافية
1 114 197 023				أصول غير مصنفة
58 316 269 084	2 969 703 844	10 313 163 122	43 919 205 095	إجمالي الأصول
50 937 788 207	2 879 198 975	10 444 648 022	37 613 941 210	التزامات القطاعات الجغرافية
				بنود أخرى للقطاعات الجغرافية
(230 295 616)	(6 671 417)	(21 241 304)	(202 382 894)	إهلاكات
178 831 891	--	--	--	عبء اضمحلال

الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
				الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية
7 974 640 061	562 822 515	1 760 302 461	5 651 515 085	إيرادات القطاعات الجغرافية
5 426 994 231	301 792 461	963 558 682	4 161 643 088	مصروفات القطاعات الجغرافية
2 547 645 830	261 030 054	796 743 779	1 489 871 997	نتيجة أعمال القطاع
2 547 645 830				ربح العام قبل الضرائب
(596 556 487)				الضريبة
1 951 089 343				ربح العام
				الأصول والالتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية
50 403 329 453	2 990 889 625	8 750 683 107	38 661 756 721	أصول القطاعات الجغرافية
1 056 713 466				أصول غير مصنفة
51 460 042 919	2 990 889 625	8 750 683 107	38 661 756 721	إجمالي الأصول
45 402 560 826	2 999 966 242	9 153 811 238	33 248 783 346	التزامات القطاعات الجغرافية
				بنود أخرى للقطاعات الجغرافية
(227 299 232)	(5 402 850)	(18 218 110)	(203 678 272)	إهلاكات
(415 157 337)	--	--	--	عبء اضمحلال

ج- النشاط المصرفي والنشاط الإسكاني :

يتركز نشاط البنك الأساسي في الأنشطة المصرفية والأنشطة الأخرى ذات الصلة بالعمل المصرفي والمتمثلة في قبول الودائع من العملاء ومصادر الأموال الأخرى من الجهاز المصرفي والبنك المركزي المصري واستخدام هذه الأموال في أنشطة الإقراض للخير من الشركات ومنتجات التجزئة المصرفية بأنواعها المختلفة وأنشطة الاستثمار قصير وطويل الأجل من خلال أسواق المال وغيرها من الاستثمارات المالية وتقديم الخدمات المصرفية بكافة أنواعها باعتبار البنك من البنوك الرائدة في العمل المصرفي مع الالتزام الكامل وبشكل دائم مع قانون البنوك رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعليمات البنك المركزي المصري بشأن القواعد الخاصة بالجهاز المصرفي شأنه في ذلك شأن كافة البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية، ولتعظيم العائد على حقوق المساهمين واستكمالاً لنظرة البنك في تكامل الخدمة المصرفية فقد يرى البنك في بعض الأحوال استثمار جزءاً من حقوق المساهمين والأوعية الادخارية طويلة الأجل في بعض أدوات حقوق الملكية لدى بعض الشركات التي تعمل في نشاط التنمية العقارية أو الدخول في بعض المشروعات الإسكانية لخدمة وتكامل أعماله المصرفية وبهدف تعظيم العائد على الأصول وحقوق المساهمين مع التأكيد على استراتيجية البنك بشأن الاستثمار كمؤسسة مصرفية تمثل الأنشطة الإسكانية جزءاً غير جوهري يساعد في الأساس فقط في تنمية وتعزيز وجود البنك من ضمن البنوك الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية والبنكية والتي من أهمها أن يكون الذراع الأساسية لأحد عملائه الذي يهدف من ضمن أغراضه إلى التنمية الإسكانية في إطار خطة الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية شأنه في ذلك شأن باقي عملاء البنك من المؤسسات والشركات والتي يهدف البنك إلى الحفاظ على استمرار علاقات مصرفية متميزة معهم في إطار عمله المصرفي.

وفيما يلي بيان بتوزيع الإيرادات والمصروفات والأرباح على كلا من النشاط المصرفي والنشاط العقاري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .

(القيمة بالآلف جنيه مصري)

من ٢٠١٩/١/١ إلى ٢٠١٩/١٢/٣١			من ٢٠٢٠/١/١ إلى ٢٠٢٠/١٢/٣١			البيان
الإجمالي	النشاط المصرفي	النشاط الإسكاني	الإجمالي	النشاط المصرفي	النشاط الإسكاني	
6 605 814	6 605 814	-	6 025 985	6 025 985	-	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(3 663 770)	(3 663 770)	-	(3 228 662)	(3 228 662)	-	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
2 942 044	2 942 044	-	2 797 323	2 797 323	-	صافي الدخل من العائد
363 494	261 239	102 255	406 807	317 622	89 185	إيرادات الأتعاب والعمولات
(34 808)	(34 808)	--	(47 948)	(47 948)	-	مصروفات الأتعاب والعمولات
328 686	226 431	102 255	358 859	269 674	89 185	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
127 804	127 804	--	113 423	113 423	-	توزيعات الأرباح
60 241	60 241	-	52 740	52 740	-	صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
402 469	-	402 469	359 542	-	359 542	أرباح مشروعات البنك الإسكانية
(415 157)	(415 157)	--	178 832	178 832	-	رد الإضمحلال عن خسائر الائتمان
(1 648 141)	(1 366 564)	(281 577)	(1 501 947)	(1 229 547)	(272 400)	مصروفات إدارية
599 948	599 948	--	24 912	24 912	-	رد مخصصات أخرى
149 752	87 672	62 080	132 224	68 322	63 902	إيرادات تشغيل أخرى
2 547 646	2 262 419	285 227	2 515 908	2 275 679	240 229	صافي الربح قبل ضرائب الدخل
(596 557)	(532 381)	(64 176)	(715 177)	(661 126)	(54 051)	مصروفات ضرائب الدخل
1 951 089	1 730 038	221 051	1 800 731	1 614 553	186 178	صافي أرباح العام

٦- صافي الدخل من العائد

عائد القروض والإيرادات المشابهة من:	٢٠٢٠ (جنيه مصري)	٢٠١٩ (جنيه مصري)
قروض وتسهيلات للعملاء	2 294 807 560	2 417 098 554
استثمارات مالية (بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر)	3 264 616 268	2 842 135 772
ودائع وحسابات جارية	466 560 838	1 346 579 566
الإجمالي	6 025 984 666	6 605 813 892
تخلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:		
ودائع وحسابات جارية:		
للبنوك	33 287 474	37 306 501
للعلماء	3 020 726 457	3 413 893 269
	3 054 013 931	3 451 199 770
قروض مؤسسات مالية أخرى	174 647 661	212 570 044
الإجمالي	3 228 661 592	3 663 769 814
الصافي	2797 323 074	2 942 044 078

٧- صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

عائد القروض والإيرادات المشابهة من:	٢٠٢٠ (جنيه مصري)	٢٠١٩ (جنيه مصري)
إيرادات الأتعاب والعمولات		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	87 529 622	61 229 932
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	181 903 884	157 768 667
أتعاب أخرى	137 373 150	144 495 604
	406 806 656	363 494 203
مصروفات الأتعاب والعمولات:		
أتعاب أخرى مدفوعة	(47 947 767)	(34 808 478)
الصافي	358 858 889	328 685 725

٨- توزيعات الأرباح

٢٠٢٠ (جنيه مصري)	٢٠١٩ (جنيه مصري)	
1 600 971	2 974 549	أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
2 799 652	3 172 289	أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
109 022 175	121 656 945	شركات تابعة وشقيقة
113 422 798	127 803 783	الإجمالي

٩- صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

٢٠٢٠ (جنيه مصري)	٢٠١٩ (جنيه مصري)	
17 112 441	17 880 526	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
35 627 755	42 360 210	أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
52 740 196	60 240 736	الإجمالي

١٠- أرباح مشروعات البنك الإسكانية

٢٠٢٠ (جنيه مصري)	٢٠١٩ (جنيه مصري)	
448 347 317	551 428 768	مبيعات وحدات إسكان
(149 340 585)	(198 159 245)	تكلفة الوحدات المباعة
299 006 732	353 269 523	مجمل ربح الوحدات
60 534 843	49 199 198	إيرادات إسكان أخرى
359 541 575	402 468 721	الإجمالي

١١- مصروفات إدارية

٢٠٢٠ (جنيه مصري)	٢٠١٩ (جنيه مصري)	تكلفة العاملين
621 899 744	627 080 536	أجور و مرتبات
38 015 422	39 209 708	تأمينات اجتماعية
13 674 842	14 747 158	تكلفة مزايا التقاعد
492 626 228	611 353 350	مستلزمات التشغيل
300 160 418	309 459 340	مصروفات جارية
1 775 000	1 743 660	حصة النشاط الرياضي والاجتماعي
33 795 505	44 547 303	تبرعات
1 501 947 159	1 648 141 055	الإجمالي

١٢- إيرادات تشغيل أخرى

٢٠١٩ (جنيه مصري)	٢٠٢٠ (جنيه مصري)	
(11 111 140)	(2 410 119)	خسائر تقييم أرصدة الأصول و الالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
3 336 849	12 437 376	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
(14 270 201)	(3 578 990)	(عبء) إضمحلال أصول أخرى ومشروعات
66 769 792	63 901 777	إيجارات محصلة
105 028 079	61 874 230	أخرى
149 753 379	132 224 274	الإجمالي

١٣- رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان

٢٠١٩ (جنيه مصري)	٢٠٢٠ (جنيه مصري)	
(413 217 180)	179 121 828	قروض و تسهيلات للعملاء
249 073	(66 286)	أرصدة لدى البنوك
(2 189 230)	(223 651)	أدوات دين بالتكلفة المستهلكة
(415 157 337)	178 831 891	الإجمالي

١٤- مصروفات ضرائب الدخل

٢٠١٩ (جنيه مصري)	٢٠٢٠ (جنيه مصري)	
(598 547 674)	(778 327 556)	الضرائب الحالية
1 991 187	63 150 209	الضرائب المؤجلة
(596 556 487)	(715 177 347)	الإجمالي

تسويات لاحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل:

٢٠١٩ (جنيه مصري)	٢٠٢٠ (جنيه مصري)	
2 547 645 830	2 515 907 849	الربح المحاسبي بعد التسوية
% 22.5	% 22.5	سعر الضريبة
573 220 312	566 079 266	ضريبة الدخل المحسوبة على الربح الأساسي
		يضاف / (يخصم)
236 035 036	328 263 378	مصرفات غير قابلة للخصم
(291 142 823)	(640 955 839)	إعفاءات ضريبية
(57 552 999)	(10 732 876)	تأثير المخصصات
1 991 187	6 235 323	تأثير الإهلاكات
7 130 476	1 974 670	ضريبة قطعية
128 866 485	527 463 634	ضريبة وعاء مستقل أذون وسندات خزانة
598 547 674	778 327 556	مصرفات ضريبة الدخل
% 23.5	% 30.9	سعر ضريبة الدخل

١٥- نصيب السهم في صافي أرباح العام

يحسب نصيب السهم في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال العام.

٢٠١٩ (جنيه مصري)	٢٠٢٠ (جنيه مصري)	
1 951 089 343	1 800 730 502	صافي أرباح العام
(15 000 000)	(15 000 000)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(194 774 799)	(194 774 799)	حصة العاملين في الأرباح
1 741 314 544	1 590 955 703	المتاح للمساهمين من صافي أرباح العام
126 500 000	126 500 000	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة
13.77	12.58	نصيب السهم في صافي أرباح العام

١٦- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
716 585 294	783 887 661	نقدية
3 559 410 612	5 016 534 231	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي
4 275 995 906	5 800 421 892	
4 275 995 906	5 800 421 892	أرصدة بدون عائد

١٧- أرصدة لدى البنوك

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
21 836 151	52 602 744	حسابات جارية
8 286 847 440	3 737 209 397	ودائع
--	(66 286)	مخصص خسائر الاضمحلال
8 308 683 591	3 789 745 855	
6 792 895 140	2 160 819 912	البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي
1 496 878 495	1 585 133 775	بنوك محلية
18 909 956	43 792 168	بنوك خارجية
8 308 683 591	3 789 745 855	
21 836 151	52 536 458	أرصدة بدون عائد
8 286 847 440	3 737 209 397	أرصدة ذات عائد ثابت
8 308 683 591	3 789 745 855	
8 308 683 591	3 789 745 855	أرصدة متداولة

١٨- قروض وتسهيلات للعملاء

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
		أفراد
533 090 440	642 726 758	حسابات جارية مدينة
26 558 906	44 504 376	بطاقات ائتمان
2 493 891 063	4 869 358 296	قروض شخصية
6 851 973 146	7 754 640 464	قروض عقارية
517 119 974	455 240 231	قروض أخرى
10 422 633 529	13 766 470 125	إجمالي
		مؤسسات شاملاً القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
4 387 225 250	3 761 360 706	حسابات جارية مدينة
2 254 926 171	3 152 542 701	قروض مباشرة
2 665 335 999	757 432 318	قروض وتسهيلات مشتركة
9 307 487 420	7 671 335 725	إجمالي
19 730 120 949	21 437 805 850	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
		يخصم:
(2 251 418 897)	(2 069 900 781)	مخصص خسائر الاضمحلال
(18 204 192)	(18 204 192)	الفوائد المجنبية
17 460 497 860	19 349 700 877	
4 229 920 481	4 789 728 329	أرصدة متداولة
15 746 857 807	16 648 077 521	أرصدة غير متداولة
19 730 120 949	21 437 805 850	

* قروض مدعمة في إطار خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتم سدادها بانتظام.

مخصص خسائر الاضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء:

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
2 027 028 221	2 251 418 897	الرصيد في أول العام
(283 440 911)	--	المحول إلى احتياطي المخاطر العام طبقاً لمعيار IFRS9
413 217 180	(179 121 828)	رد عبء الاضمحلال
(17 752 764)	(12 824 310)	مبالغ تم إعدامها خلال العام
122 783 952	11 720 792	مبالغ مستردة خلال العام
(10 416 781)	(1 292 770)	فروق تقييم عملات أجنبية
2 251 418 897	2 069 900 781	الرصيد في آخر العام

١٩- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
		أدوات حقوق ملكية مدرجة في أسواق الأوراق المالية
57 529 241	51 535 775	أسهم شركات محلية
57 529 241	51 535 775	إجمالي أدوات حقوق الملكية
330 860 026	366 347 411	محافظ استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير
388 389 267	417 883 186	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

٢٠- استثمارات مالية (بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر)

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		أدوات دين:
1 918 090 419	19 796 595 919	مدرجة في السوق
(133 378 072)	(1 231 153 273)	عوائد لم تستحق بعد
		أدوات حقوق ملكية :
99 008 798	105 999 089	غير مدرجة في السوق
36 949 001	38 445 941	أدوات وثائق صناديق الإستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة
1 920 670 146	18 709 887 676	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
		أدوات دين – بالتكلفة المستهلكة:
20 069 113 997	9 628 646 180	مدرجة في السوق
(1 086 546 590)	(21 208 844)	عوائد لم تستحق بعد
(4 629 868 738)	(4 549 690 453)	عمليات بيع أدوات دين مع إلزام بإعادة الشراء
(8 287 034)	(8 510 685)	مخصص أضحلال أدوات دين
14 344 411 635	5 049 236 198	إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
16 265 081 781	23 759 123 874	إجمالي استثمارات مالية
16 129 123 982	23 614 678 844	أرصدة متداولة
135 957 799	144 445 030	أرصدة غير متداولة
16 265 081 781	23 759 123 874	
16 129 123 982	23 614 678 844	أدوات دين ذات عائد ثابت

الرصيد في أول يناير ٢٠٢٠	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالي
صافي حركة الإضافات والاستبعادات	16 742 924 450	(9 388 521975)	7 354 402 475
استهلاك خصم إصدار	-	13 391 904	13 391 904
التغير في القيمة العادلة	46 293 080	--	46 293 080
عمليات بيع أدوات دين مع إلزام بإعادة الشراء	-	80 178 285	80 178 285
مخصص إضمحلال أدوات دين	-	(223 651)	(223 651)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	18 709 887 676	5 049 236 198	23 759 123 874
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	1 326 062 510	12 456 800 254	13 782 862 764
صافي حركة الإضافات والإستبعادات	514 084 445	1 998 371 888	2 512 456 333
استهلاك خصم إصدار	-	10 719 502	10 719 502
التغير في القيمة العادلة	80 523 191	--	80 523 191
عمليات بيع أدوات دين مع إلزام بإعادة الشراء	-	(113 192 975)	(113 192 975)
مخصص إضمحلال أدوات دين	--	(8 287 034)	(8 287 034)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	1 920 670 146	14 344 411 635	16 265 081 781

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
80 523 191	46 293 080	التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
80 523 191	46 293 080	الإجمالي

٢١- استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

2019/12/31			2020/12/31			
نسبة المساهمة المباشرة وغير المباشرة	نسبة المساهمة المباشرة	قيمة المساهمة	نسبة المساهمة المباشرة وغير المباشرة	نسبة المساهمة المباشرة	قيمة المساهمة	
أولاً- شركات تابعة:						
%92	%92	460 000 000	%92	%92	460 000 000	شركة القابضة للاستثمار والتعمير
%94.96	%60	180 000 000	%94.96	%60	180 000 000	شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري
%62.62	%15.7	942 000	%62.62	%15.7	942 000	شركة التعمير لإدارة الأصول السياحية والعقارية
%85.92	%39	1 521 000	%85.92	%39	1 521 000	شركة التعمير للمشروعات والخدمات العامة البينية (حماية)
%93.83	%24	4 800 000	%93.83	%24	4 800 000	شركة صندوق التعمير العقاري – نمو
%94.20	%39	2 178 158	%94.20	%39	2 178 158	شركة التعمير للترويج المالي و العقاري
%86.92	%40	4 000 000	%86.92	%40	4 000 000	شركة خدمات المعلومات والمعاملات الإلكترونية
%92.77	%37	74 000 000	%92.77	%37	74 000 000	شركة التعمير للاستثمار والتنمية والتطوير العقاري
%94.82	%40	6 000 000	%94.82	%40	6 000 000	شركة حماية للأمن ونقل الأموال
%97.11	%60	59 366 343	%97.11	%60	59 366 343	شركة اتش دى للتأجير التمويلي
ثانياً: شركات شقيقة						
%35	%35	5 250 000	%35	%35	5 250 000	شركة التعمير للإسكان و المرافق
%24.84	%24.84	175 161 370	%24.84	%24.84	175 161 370	شركة التعمير للتمويل العقاري
%53.66	%36.9	198 622 250	%53.66	%36.9	198 622 250	شركة هايد بارك العقارية للتطوير
%39.84	%38	491 473 000	%35.05	%38	491 473 000	شركة سيتي ايدج للتطوير العقاري
%49.32	%30	1	%49.32	%30	1	شركة اوبليسك لإدارة المحافظ وصناديق الاستثمار*
%47.78	%10.8	1	%47.78	%10.8	1	شركة اتش دى لتداول الأوراق المالية**
%30	%30	1	%30	%30	1	شركة مصر سيناء للسياحة***
			1 663 314 124		1 663 314 124	الإجمالي

* تتمثل قيمة مساهمة البنك فى شركة أوبليسك لإدارة المحافظ وصناديق الإستثمار مبلغ ٧٥٠ ... جنيه مصري وقد تم تكوين إضمحلال للشركة بمبلغ ٧٤٩ ٩٩٩ جنيه مصري لتصبح قيمة المساهمة بعد الإضمحلال مبلغ جنيه مصري.

** تتمثل قيمة مساهمة البنك فى شركة إتش دى لتداول الأوراق المالية مبلغ ١ ٨٠٠ ... جنيه مصري وقد تم تكوين إضمحلال للشركة بمبلغ ١ ٧٩٩ ٩٩٩ جنيه مصري لتصبح قيمة المساهمة بعد الإضمحلال مبلغ جنيه مصري.

*** تتمثل قيمة مساهمة البنك فى شركة مصر سيناء للسياحة مبلغ ٢٩ ٩٨٣ ٢٠٠ جنيه مصري وقد تم تكوين إضمحلال للشركة بمبلغ ٢٩ ٩٨٣ ١٩٩ جنيه مصري لتصبح قيمة المساهمة بعد الإضمحلال مبلغ جنيه مصري.

٢٢- مشروعات الإسكان

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
187 935 136	188 155 136	أراضي مخصصة لمشروعات الإسكان
79 240 591	190 505 617	أعمال تحت التنفيذ
689 445 541	646 283 606	أعمال تامة
(24 016 757)	(24 016 757)	اضمحلال مشروعات الإسكان
932 604 511	1 000 927 602	الإجمالي

- تتضمن أعمال تحت التنفيذ مبلغ ٩,٧ مليون جنيه قيمة تكاليف الاقتراض التي قام البنك بتحميلها على أعمال تحت التنفيذ بمعدل سعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي.

- بلغت إجمالي مساحات الوحدات السكنية الخالية والمتاحة للبيع ٩٨٠٤٢ متر وبلغت مساحة المباني الإدارية والتجارية ٦٠٣٤ متر والأراضي الفضاء ١٢٩٩٦٤ متر .

٢٣- استثمارات عقارية

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
112 955 719	151 970 418	إجمالي الاستثمارات
(33 631 691)	(45 482 215)	مجمع الإهلاك
79 324 028	106 478 203	صافي القيمة الدفترية أول العام
39 380 915	925 346	إضافات
(366 216)	--	استبعادات
61 389	--	استبعادات من مجمع الإهلاك
(11 921 913)	(7 913 871)	إهلاك العام
106 478 203	99 489 678	صافي القيمة الدفترية آخر العام

- تؤجر الإستثمارات العقارية لشركات البنك والغير بعقود إيجار يتم تجديدها في نهاية كل عقد ويتم إحتساب قسط إهلاك لهذه الوحدات المؤجرة بنسبة ٥% سنوياً.
- تم تقييم الإستثمارات العقارية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالقيمة العادلة بواسطة مقيم حاصل على شهادة مهنية معترف بها ولديه خبرة حديثة بالمواقع بمبلغ ٤٢٨,٨ مليون جنيه مصري.

٢٤- أصول غير ملموسة

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
		برامج الحاسب الآلي
296 917 162	373 927 213	التكلفة في أول العام
77 010 051	60 181 432	الإضافات خلال العام
373 927 213	434 108 645	التكلفة في آخر العام
(176 085 335)	(260 037 643)	مجمع الاستهلاك في أول العام
(83 952 308)	(69 815 567)	الاستهلاك خلال العام
(260 037 643)	(329 853 210)	مجمع الاستهلاك في آخر العام
113 889 570	104 255 435	صافي القيمة الدفترية آخر العام

٢٥- أصول أخرى

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
467 417 126	635 064 131	الإيرادات المستحقة
6 152 397	18 028 656	المصروفات المقدمة
236 437 444	291 505 212	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
76 413 386	88 412 663	دفعات مقدمة للمقاولين وجهات أخرى
5 727 846	6 352 213	التأمينات والعهد
123 763 162	133 123 597	حسابات مدينة تحت التسوية
69 568 722	65 676 232	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون
16 804 127	35 814 326	أخرى
1 002 284 210	1 273 977 030	الإجمالي

الإجمالي	تجهيزات	أثاث	آلات ومعدات	وسائل نقل	مبانٍ وإنشاءات	أراضي	
							الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩
1 181 139 479	15 266 709	79 669 035	511 101 711	44 559 974	507 243 276	23 298 774	التكلفة
484 873 412	14 904 301	36 700 236	251 547 304	28 419 552	153 302 019	--	مجمع الإهلاك
696 266 067	362 408	42 968 799	259 554 407	16 140 422	353 941 257	23 298 774	صافي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠١٩
391 128 543	994 020	20 441 618	65 761 991	11 473 600	138 114 529	154 342 785	إضافات
11 088 209	--	972 669	6 574 433	2 802 651	738 456	--	استبعادات
9 864 420	--	913 576	6 572 215	2 233 722	144 907	--	استبعادات من مجمع الإهلاك
143 346 925	234 944	7 234 857	99 871 155	8 973 662	27 032 307	--	تكلفة إهلاك
942 823 896	1 121 484	56 116 467	225 443 025	18 071 431	464 429 930	177 641 559	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
							الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩
1 561 179 813	16 260 729	99 137 984	570 289 269	53 230 923	644 619 349	177 641 559	التكلفة
618 355 917	15 139 245	43 021 517	344 846 244	35 159 492	180 189 419	--	مجمع الأهلاك
942 823 896	1 121 484	56 116 467	225 443 025	18 071 431	464 429 930	177 641 559	صافي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠٢٠
							الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
942 823 896	1 121 484	56 116 467	225 443 025	18 071 431	464 429 930	177 641 559	صافي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠٢٠
239 141 641	9 554 410	14 218 136	84 170 182	200 000	120 366 811	10 632 102	إضافات
36 698 616	--	--	--	12 581 977	23 452 769	663 872	استبعادات
25 154 716	--	--	--	12 171 320	12 983 396	--	استبعادات من مجمع الأهلاك
160 480 049	2 592 958	8 631 138	111 023 518	7 930 163	30 302 272	--	تكلفة إهلاك
1 009 941 588	8 082 936	61 703 465	198 589 689	9 930 611	544 025 096	187 609 791	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
							الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
1 763 622 838	25 815 139	113 356 120	654 459 451	40 848 946	741 533 391	187 609 791	التكلفة
753 681 250	17 732 203	51 652 655	455 869 762	30 918 335	197 508 295	--	مجمع الإهلاك
1 009 941 588	8 082 936	61 703 465	198 589 689	9 930 611	544 025 096	187 609 791	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٧- أرصدة مستحقة للبنوك

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
473 875	1 164 326	حسابات جارية
950 854 149	785 765 514	ودائع
951 328 024	786 929 840	
946 691 250	391 552 600	بنوك محلية
4 636 774	395 377 240	بنوك خارجية
951 328 024	786 929 840	
473 875	1 164 326	أرصدة بدون عائد
950 854 149	785 765 514	أرصدة ذات عائد ثابت
951 328 024	786 929 840	
951 328 024	786 929 840	أرصدة متداولة

٢٨- ودائع العملاء

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
16 417 342 367	21 868 811 714	ودائع تحت الطلب
10 952 929 532	10 367 752 392	ودائع لأجل وبإخطار
4 598 185 857	5 702 687 253	شهادات ادخار
6 012 755 422	6 307 498 607	ودائع توفير
3 304 257 297	2 875 735 250	ودائع أخرى
41 285 470 475	47 122 485 216	
23 402 845 987	29 121 939 731	ودائع مؤسسات
17 882 624 488	18 000 545 485	ودائع أفراد
41 285 470 475	47 122 485 216	
19 179 929 618	23 744 823 076	أرصدة بدون عائد
6 012 755 422	6 307 498 607	أرصدة ذات عائد متغير
16 092 785 435	17 070 163 533	أرصدة ذات عائد ثابت
41 285 470 475	47 122 485 216	
36 687 284 618	41 419 797 963	أرصدة متداولة
4 598 185 857	5 702 687 253	أرصدة غير متداولة
41 285 470 475	47 122 485 216	

٢٩- قروض أخرى

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصرى)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصرى)	معدل العائد (%)	
			قروض طويلة الأجل
			قروض ممنوحة من البنك المركزي المصري
1 610 440	1 120 440	% 9.25	قروض نشاط البنك
29 511 028	22 899 396	% 9.25	هيئة المجتمعات العمرانية
441 428 497	374 107 091	% 9.25	هيئة تعاونيات البناء والإسكان
10 134 409	6 417 035	% 9.25	صندوق تمويل المساكن
482 684 374	404 543 962		إجمالي قروض ممنوحة من البنك المركزي المصري
106 555 000	110 955 300	%7 - %14.75	قروض ممنوحة من الصندوق الاجتماعى للتنمية
59 928 623	50 877 880	%10.25 - %11	قرض الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري
649 167 997	566 377 142		الإجمالي
111 500 862	105 780 066		أرصدة متداولة
537 667 135	460 597 076		أرصدة غير متداولة
649 167 997	566 377 142		

– قام البنك بالوفاء بكافة التزاماته في القروض من حيث أصل المبلغ، أو العوائد أو أية شروط أخرى خلال العام و عام المقارنة.

٣٠- التزامات أخرى

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصرى)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصرى)	
233 941 426	223 792 490	عوائد مستحقة
1 965 725	2 431 952	إيرادات مقدمة
127 114 847	60 950 238	مصروفات مستحقة
37 350 470	38 367 733	دائنون
1 409 098	1 215 094	مقدمات حجز وحدات ملك البنك
135 266 959	126 880 921	دفعات مسددة تحت حساب الأقساط
472 738 554	237 169 425	شيكات تحت الدفع وحسابات دائنة تحت التسوية
1 086 550 754	1 177 401 697	أرصدة دائنة متنوعة
2 096 337 833	1 868 209 550	الإجمالي

٣١-مخصصات أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١

الإجمالي	انتفى الغرض منه	المستخدم خلال العام	المكون خلال العام	رصيد أول العام	
10 533 965	(7 749 226)	--	--	18 283 191	مخصص الالتزامات العرضية
35 880 479	--	--	20 127 920	15 752 559	مخصص ارتباطات القروض
127 669 793	(50 000 000)	(5 883)	--	177 675 676	مخصص مطالبات الضرائب
136 749 233	(992 232)	(70 014)	1 575 909	136 235 570	مخصص مطالبات قضائية
1 001 539	--	(499 333)	1 486 152	14 720	مخصص إعانة الكوارث
10 639 166	--	(10 114 512)	10 639 166	10 114 512	مخصص مطالبات أخرى
322 474 175	(58 741 458)	(10 689 742)	33 829 147	358 076 228	الإجمالي

٢٠١٩/١٢/٣١

الإجمالي	انتفى الغرض منه	المستخدم خلال العام	المحول خلال العام	المكون خلال العام	المحول من احتياطي المخاطر العام طبقاً لمعيار IFRS9	رصيد أول العام	
18 283 191	(104 110 569)	--	--	--	62 652 079	59 741 681	مخصص الالتزامات العرضية
15 752 559	(261 813 683)	--	--	--	277 566 242		مخصص ارتباطات القروض
177 675 676	(243 198 244)	(421 452)	18 437 906	--	--	402 857 466	مخصص مطالبات الضرائب
136 235 570	(218 091)	(50 000)	--	3 655 000	--	132 848 661	مخصص مطالبات قضائية
14 720	--	(236 152)	--	208 106	--	42 766	مخصص إعانة الكوارث
10 114 512	(4 584 831)	(4 996 624)	--	10 114 512	--	9 581 455	مخصص مطالبات أخرى
358 076 228	(613 925 418)	(5 704 228)	18 437 906	13 977 618	340 218 321	605 072 029	الإجمالي

رد (عبء) مخصصات أخرى:

٢٠١٩/١٢/٣١			٢٠٢٠/١٢/٣١			
الإجمالي	انتفى الغرض منه	المكون خلال العام	الإجمالي	انتفى الغرض منه	المكون خلال العام	
104 110 559	104 110 569	--	7 749 226	7 749 226	--	مخصص الالتزامات العرضية
261 813 683	261 813 683	--	(20 127 920)	--	(20 127 920)	مخصص ارتباطات القروض
243 198 244	243 198 244	--	50 000 000	50 000 000	--	مخصص مطالبات الضرائب
(3 436 909)	218 091	(3 655 000)	(583 677)	992 232	(1 575 909)	مخصص مطالبات قضائية
(208 106)	-	(208 106)	(1 486 152)	--	(1 486 152)	مخصص إعانة الكوارث
(5 529 681)	4 584 831	(10 114 512)	(10 639 166)	--	(10 639 166)	مخصص مطالبات أخرى
599 947 80	613 925 418	(13 977 61)	24 912 311	58 741 458	(33 829 147)	الإجمالي

٣٢- ضرائب الدخل المؤجلة

- تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي ٢٢,٥ % عن السنة المالية الحالية.
- لا يُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة.

الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤجلة

فيما يلي أرصدة وحركة الالتزامات الضريبية المؤجلة

الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤجلة		
٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
الأصول الثابتة والغير ملموسة	(9 426 943)	(15 662 266)
بنود أخرى*	56 914 886	--
إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل / إلتزام	47 487 943	(15 662 266)

* تم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة المتعلقة بالمخصصات الأخرى (بخلاف خسائر إضمحلال القروض) لوجود توافر تأكد معقول بإمكانية الاستفادة منها ووجود درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول.

حركة الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤجلة

الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤجلة		
الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)
الرصيد في أول العام	(15 662 266)	(17 653 453)
المحمل على قائمة الدخل	63 150 209	1 991 187
الرصيد في آخر العام	47 487 943	(15 662 266)

لم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبنود التالية:

٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
مخصص خسائر إضمحلال القروض بخلاف نسبة الـ ٨٠ % من المكون خلال العام	413 980 156	450 658 881

٣٣- التزامات مزايا التقاعد العلاجية

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
		التزامات مزايا التقاعد مدرجة بالميزانية عن:
39 676 455	47 073 604	المزايا العلاجية بعد التقاعد

تتمثل الحركة على الالتزامات خلال العام فيما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
36 433 851	39 676 455	الرصيد في أول العام
11 876 993	17 087 068	تدعيم خلال العام
(8 634 389)	(9 689 919)	تكلفة الخدمة الحالية
39 676 455	47 073 604	الرصيد في آخر العام

وتتمثل الفروض الاكتوارية الرئيسية المستخدمة فيما يلي:

سنة المقارنة %	السنة الحالية %	
%10	%10	معدل الخصم
%10.75	%10.75	معدل العائد المتوقع على الأصول
%13.903	%14.706	متوسط تكلفة العلاج الطبي للفرد
%10	% 5	معدل التضخم في تكاليف الخدمة الطبية
الجدول البريطاني (49-A52)	(49-A52)	معدل الوفيات

تمت الافتراضات الخاصة بمعدل الوفيات بناء على التوصيات والإحصائيات المعلنة والخبرة في مصر.

٣٤- رأس المال

رأس المال المرخص به:

يبلغ رأس المال المرخص به ٣,٠٠٠ مليون جنيه مصري ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١٢٦٥ مليون جنيه مصري بإجمالي ١٢٦,٥٠ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيهات مصرية

١- وافقت الجمعية العامة الغير عادية للبنك بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٥ على زيادة رأس المال المرخص به من مليار جنيه مصري إلى ٣ مليار جنيه مصري وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥٥٠ مليون إلى ١٥٠٠ مليون جنيه مصري بزيادة قدرها ٦٠٠ مليون جنيه مصري وقد تم الإعلان عن نشرة الإكتتاب بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ للمرحلة الاولى بزيادة قدرها ١٢٠ مليون جنيه مصري للمساهمين القدامى وتم تغطيتها بالكامل وتم التأشير عليها بالسجل التجاري وتم الإعلان عن المرحلة الثانية من زيادة رأس مال البنك وفتح باب الإكتتاب للمساهمين القدامى من ٢٠١٠/٣/٢٣ وحتى ٢٠١٠/٤/٢٩ والمساهمين الجدد حتى ٢٠١٠/٥/١٣ لعدد ٤٥ مليون سهم قيمة السهم ٢٠ جنيه بالإضافة إلى مصاريف اصدار ٢٥ قرشا وكذلك عدد ٣ مليون سهم إثابة وتحفيز للعاملين بالبنك قيمة السهم ١٠ جنيه بالإضافة إلى مصاريف إصداره ٢٥ قرشا وقد تم تغطية الإكتتاب بالكامل وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١٥٠٠ مليون جنيه .

٢- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٠ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٥٠٠ مليون جنيه إلى ١٢٦٥ مليون جنيه عن طريق توزيع ١١٥ مليون جنيه مجانياً من الاحتياطي القانوني عن عام ٢٠١٢ بواقع سهم لكل عشرة أسهم وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٤ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١٢٦٥ مليون جنيه .

٣- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٠ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٢٦٥ مليون جنيه إلى ١٥١٨ مليون جنيه عن طريق تحويل مبلغ ٢٥٣ مليون جنيه من الاحتياطي العام وفقا للمركز المالي للبنك في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧ وذلك بتوزيع سهم مجاني لكل خمسة أسهم أصلية وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأشير بالسجل التجاري.

٤- وافقت الجمعية العامة الغير عادية بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠١٨ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٥١٨ مليون جنيه إلى ١٦٤٤,٥ مليون جنيه عن طريق الاحتياطي القانوني بواقع سهم مجاني لكل عشرة أسهم قيمة كل سهم ١٠ جنيه مصري وبقيمة إجمالية ١٢٦,٥ مليون جنيه مصري وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأشير بالسجل التجاري.

وفيما يلي بيان بالمساهمين الذين يمتلكون نسبة تزيد على ٥% من رأس مال البنك المصدر:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	ألف جنيه مصري
هيئة المجتمعات العمرانية	37 713 240	%29.81	377 132
شركة ريمكو للاستثمار	12 334 000	%9.75	123 340
شركة مصر لتأمينات الحياة	11 283 840	%8.92	112 838
شركة مصر للتأمين	10 951 963	%8.66	109 520
صندوق تمويل المساكن	10 492 492	%8.29	104 925
رولاكو أي جى بى للاستثمار	9 370 450	%7.41	93 705
هيئة الأوقاف المصرية	6 362 950	%5.03	63 630
يسين أحمد محمد الشقيري	6 325 000	%5.00	63 250

٣٥- الاحتياطات والأرباح المحتجزة
الاحتياطات

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
22 500	27 000	احتياطي المخاطر البنكية العام
444 847 495	542 401 962	احتياطي قانوني
1 779 000 000	3 104 000 000	احتياطي عام
9 344 966	9 344 966	احتياطي خاص
18 365 606	21 702 455	احتياطات أخرى
89 215 810	89 215 810	احتياطي المخاطر العام
2 340 796 377	3 766 692 193	إجمالي الاحتياطات في آخر العام

وتتمثل الحركة على الاحتياطات فيما يلي:
أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
18 000	22 500	الرصيد في أول العام
4 500	4 500	محول من الأرباح المحتجزة
22 500	27 000	الرصيد في آخر العام

ب- احتياطي قانوني

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
490 105 727	444 847 495	الرصيد في أول العام
81 241 768	97 554 467	محول من الأرباح المحتجزة
(126 500 000)	--	مجنب لزيادة رأس المال
444 847 495	542 401 962	الرصيد في آخر العام

ج- احتياطي عام

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
1 132 000 000	1 779 000 000	الرصيد في أول العام
900 000 000	1 325 000 000	محول من الأرباح المحتجزة
(253 000 000)	--	مجنب لزيادة رأس المال
1 779 000 000	3 104 000 000	الرصيد في آخر العام

د- احتياطي خاص

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
14 447 953	9 344 966	الرصيد في أول العام
(5 102 987)	--	محول إلى احتياطي المخاطر العام
9 344 966	9 344 966	الرصيد في آخر العام

هـ- احتياطات أخرى

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
15 853 768	18 365 606	الرصيد في أول العام
2 511 838	3 336 849	محول من الأرباح المحتجزة
18 365 606	21 702 455	الرصيد في آخر العام

و- احتياطي معيار IFRS9

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
147 237 108	--	الرصيد في أول العام
(147 237 108)	--	محول من الأرباح المحتجزة
--	--	الرصيد في آخر العام

ز- احتياطي المخاطر العام

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
--	89 215 810	الرصيد في أول العام
152 340 095	--	محول من الاحتياطات
(63 124 285)	--	محول إلى مخصص الإضمحلال
89 215 810	89 215 810	الرصيد في آخر العام

ح- الأرباح المحتجزة

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
1 811 892 324	1 993 303 629	الرصيد في أول العام
1 951 089 343	1 800 730 502	صافي أرباح العام
(632 500 000)	(316 250 000)	توزيعات أرباح السنة المالية السابقة
(162 231 902)	(194 774 799)	حصة العاملين في الأرباح
(15 000 000)	(15 000 000)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(4 500)	(4 500)	محول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
(81 241 768)	(97 554 467)	محول إلى الاحتياطي القانوني
(900 000 000)	(1 325 000 000)	محول إلى احتياطي عام
(2 511 838)	(3 336 849)	محول إلى احتياطات أخرى
23 811 970	--	بيع أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
1 993 303 629	1 842 113 516	الرصيد في آخر العام

٣٦- توزيعات الأرباح

لا يتم تسجيل توزيعات الأرباح قبل أن يتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين.

٣٧- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء:

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
716 585 293	783 887 661	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
2 439 670 651	3 689 812 141	أرصدة لدى البنوك
24 782	--	استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
3 156 280 726	4 473 699 802	

٣٨- التزامات عرضية وارتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في تاريخ الميزانية ولم يتم تكوين مخصص لتلك القضايا حيث أنه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها .

(ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية مبلغ ٤١٣ ٥٠٢ ٨٣٩ جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل ٣١٢ ٦٦٨ ٩٣٠ جنيه في تاريخ المقارنة متمثلة في مشتريات معدات وتجهيزات فروع وتحديث المنظومة البنكية والمساهمات في الشركات الشقيقة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق تدفقات نقدية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

(ج) ارتباطات تشغيلية

بلغ الارتباط التشغيلي مبلغ ٤٨٨ ٢٢٢ ٦٣ جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ٦٨١ ٢١٧ ١٨ جنيه في تاريخ المقارنة والمتمثل في عقود الإيجار التشغيلي.

د- التزامات عرضية:

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
2 004 778 108	2 317 400 728	خطابات ضمان
42 504 726	23 537 295	اعتمادات مستندية
		يخصم:
(841 414 871)	(275 011 861)	الضمانات النقدية
1 205 867 963	2 065 926 162	الالتزامات العرضية

٣٩- معاملات مع أطراف ذوى علاقة

تم الدخول في العديد من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من خلال النشاط العادي للبنك ، ويتضمن ذلك القروض والودائع ومبادلات العملات الأجنبية. وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوى العلاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
482 347 000	640 516 000	قروض
480 970 000	136 031 000	ودائع

وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري فى ٢٣ اغسطس ٢٠١١ و ١ مارس ٢٠١٢ فقد بلغ متوسط صافي المرتبات والمكافآت الشهرية التي يتقاضاها العشرون أصحاب المرتبات والمكافآت الأكبر فى البنك والشركات التابعة والشقيقة مبلغ ٨٧١ ٥٦٩ ٣ جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ٧٣٢ ٨٤٩ ٣ جنيه مصري فى تاريخ المقارنة.

٤٠- صناديق الإستثمار

صندوق التعمير

وافق مجلس إدارة البنك بجلسته المنعقدة فى ٢٠٠٧/٩/١٠ على إنشاء صندوق تراكمي مع توزيع عائد دوري حجمه ١٠٠ مليون جنيه بإسم " صندوق التعمير " وإسناد إدارته إلى شركة برايم لإدارة الاستثمارات المالية وقد وافق البنك المركزي بموجب خطاب السيد الأستاذ / نائب المحافظ المؤرخ ٢٠٠٨/١/٣٠ على تأسيس الصندوق وموافقة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٤٤٩ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٨ وتم الإعلان عن نشرة الإكتتاب فى الصندوق بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٤ وتم فتح باب الإكتتاب بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٤ وتم غلق باب الإكتتاب يوم ٢٠٠٨/٦/٥ وتم الإكتتاب بمبلغ ١٤١.٢ مليون جنيه وتبلغ نسبة مساهمة البنك فى الصندوق بنسبة ٥٠٪ متمثلة فى عدد ٥٠ ألف وثيقة بإجمالي مبلغ ٥ مليون جنيه والقيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠ جنيه.

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ١٨٢,٩٣ جنيه مصري .

صندوق موارد

بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٧ وافق مجلس إدارة البنك على إنشاء صندوق استثمار نقدى ذو عائد يومى تراكمى تحت اسم صندوق (موارد) وإسناد إدارته إلى شركة برايم انفستمنت لإدارة الإستثمارات المالية وقد وافق البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٩ على تأسيس الصندوق وموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٤٤ بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٦ وتم الإعلان عن نشرة الإكتتاب وتم فتح باب الإكتتاب للصندوق بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١ وتبلغ مساهمة البنك فى الصندوق مبلغ ١٢ مليون جنيه بنسبة ٥٠٪ متمثلة فى عدد ٩٨٦, مليون وثيقة والقيمة الاسمية للوثيقة ١٠ جنيه .

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٢٩,٧٠٤ جنيه مصري .

٤١- الموقف الضريبي

ضريبة كسب العمل:

الفترة من بداية النشاط - ٢٠٠٧

الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٢

الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٧

الفترة من ٢٠١٨ - ٢٠١٩

ضريبة الدمغة

تم الربط النهائي على فروع البنك حتى نهاية العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ضريبة الدمغة.

اعتباراً من ١ أغسطس ٢٠٠٦ تم تطبيق القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠٠٨.

تم الفحص والربط النهائي وتم سداد الفروق الضريبية التي أسفر عنها الفحص.

تم الفحص في ضوء التعليمات التنفيذية الصادرة من مصلحة الضرائب برقم ١٦ لسنة ٢٠١٥ ولم يرد نموذج الربط علماً بأن البنك يقوم بسداد ضريبة الدمغة كل ربع سنة بانتظام.

لم يتم الفحص علماً بأن البنك يقوم بسداد ضريبة الدمغة كل ربع سنة بانتظام.

الفترة من ٢٠٠٦/٨/١ حتى ٢٠١٣/٣/٣١

الفترة من ٢٠١٣/٤/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١

الفترة من ٢٠١٩/١/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١

ضريبة أرباح شركات الأموال

الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٤

ضريبة الاشخاص الاعتبارية

الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧

الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٢

الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٤

عام ٢٠١٥ - ٢٠١٧

عام ٢٠١٨ - ٢٠١٩

تم الإنتهاء من الفحص واللجان الداخلية والربط النهائي والسداد.

تم الإنتهاء من الفحص وسداد الضريبة وإحالة نقاط الخلاف للجان الطعن

تم الإنتهاء من الفحص ولم يرد نموذج ربط الضريبة.

البنك يقوم بسداد الضريبة الشهرية وتقديم التسويات الضريبية في المواعيد المقررة طبقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

تم الفحص والمحاسبة والربط النهائي والسداد عن هذه السنوات.

تم الإنتهاء من الفحص وسداد فروق الضرائب المستحقة وصدر قرار لجنة الطعن وإحالة الخلاف إلى الطعن أمام القضاء وتقديم طلب للتصالح أمام لجان إنهاء المنازعات.

تم الفحص وسداد فروق الضرائب المستحقة وصدر قرار لجنة الطعن وإحالة الخلاف إلى الطعن أمام القضاء وتقديم طلب للتصالح أمام لجان إنهاء المنازعات.

تم الفحص و عمل اللجان الداخلية والإحالة إلى لجنة الطعن وإحالة الخلاف إلى الطعن أمام القضاء.

تم الفحص و الإنتهاء من أعمال اللجنة الداخلية.

قام البنك بتقديم الإقرارات الضريبية وفقاً لقانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته في الموعد القانوني وسداد الضريبة ولم يتم الفحص.

٤٢ – أحداث هامة

انتشر فيروس كورونا ("COVID-19") عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية. أحدث انتشار فيروس كورونا ("COVID-19") عدم يقين في البيئة الاقتصادية العالمية. يراقب مصرفنا الوضع عن كثب وقد قام بتفعيل خطة استمرارية الأعمال والممارسات الأخرى الخاصة بإدارة المخاطر المتعلقة بالتعطل المحتمل للأعمال نتيجة تفشي فيروس كورونا ("COVID-19") وتأثيره على العمليات البنكية والأداء المالي نتيجة لعدم اليقين الناتج عن تفشي فيروس كورونا ("COVID-19") وتحسباً للتباطؤ الاقتصادي المتوقع، يقوم مصرفنا بمراقبة محفظة القروض عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على العوامل الكمية والنوعية المختلفة للوقوف على الزيادات الكبيرة في المخاطر الائتمانية والخاصة بالمديونيات المتعلقة بالقطاعات الأكثر تأثراً بالازمة.

وبناء على ذلك قام مصرفنا باتخاذ التدابير والإجراءات الاستباقية من خلال تكوين المخصصات اللازمة للتخفيف من حدة تأثير فيروس كورونا ("COVID-19") على محفظة القروض في نهاية مارس ٢٠٢٠ وتم تكوين مخصصات إضافية أخرى كخطوة احترازية لحين وضوح الأداء الفعلي لمحفظة القروض.

بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، والذي ألغى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣. ويسري القانون على جهات من أهمها البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي المصري. ويلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به، ولمجلس إدارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدة أو لمدد أخرى لا تتجاوز سنتين على أن يصدر البنك المركزي اللوائح والقرارات المنفذة لأحكام القانون.

القوائم المالية المجمعة المعتمدة 2020

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ مساهمي بنك التعمير والإسكان "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لبنك التعمير والإسكان "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام

وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبين لنا مخالفة البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لأي من أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي و النقد رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والذي حل محل القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ اخذاً في الاعتبار فترة توفيق الأوضاع طبقاً لأحكام القانون.

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المتقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية وماسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لبنك التعمير والإسكان في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك



شريف الكيلاني

EY المتضامنون للمحاسبة والمراجعة

محاسبون قانونيون ومستشارون

سامح سعد محمد عبد المجيد

الجهاز المركزي للمحاسبة

الميزانية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	إيضاح رقم	
			الأصول
4 276 194 855	5 800 495 733	16	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
8 388 117 792	3 819 857 064	17	أرصدة لدى البنوك
17 195 759 966	18 962 124 081	18	قروض وتسهيلات للعملاء
			استثمارات مالية
416 277 400	438 518 768	19	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
1 933 681 038	18 737 364 728	20	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
14 550 044 436	5 515 415 367	20	بالتكلفة المستهلكة
1 877 509 092	2 090 433 758	21	استثمارات في شركات شقيقة
2 271 933 931	2 433 308 377	22	مشروعات الإسكان
111 201 203	106 620 726	23	استثمارات عقارية
114 128 314	104 374 479	24	أصول غير ملموسة
2 052 413 779	2 208 849 586	25	أصول أخرى
--	62 982 966	32	أصول ضريبية مؤجلة
1 031 943 354	1 107 334 945	26	أصول ثابتة
54 219 205 160	61 387 680 578		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الإلتزامات
951 328 024	786 929 840	27	أرصدة مستحقة للبنوك
40 911 645 340	46 981 598 505	28	ودائع العملاء
831 826 166	888 568 740	29	قروض أخرى

6 841 548	37 116 309		دائنو التوزيعات
3 469 744 310	2 904 562 089	30	التزامات أخرى
428 828 982	397 781 285	31	مخصصات أخرى
46 268 042	222 669 714		التزامات ضرائب الدخل الجارية
671 472	--	32	التزامات ضريبية مؤجلة
39 676 455	47 073 604	33	التزامات مزايا التقاعد العلاجية
46 686 830 339	52 266 300 086		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية
1 265 000 000	1 265 000 000	34	رأس المال المدفوع
379 500 000	379 500 000		المجنب لزيادة رأس المال
2 340 796 377	3 766 692 193	35	احتياطات
3 373 186 689	3 426 353 692		أرباح محتجزة (متضمنة صافي أرباح العام)
78 882 087	182 633 575		الدخل الشامل الآخر
7 437 365 153	9 020 179 460		إجمالي حقوق الملكية
95 009 668	101 201 032		حقوق الأقلية
54 219 205 160	61 387 680 578		إجمالي الالتزامات و حقوق الملكية وحقوق الأقلية

* الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها

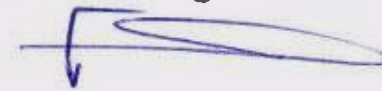
* تقرير مراقبي الحسابات (مرفق)

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



حسن إسماعيل غانم

رئيس قطاع الشئون المالية



جمال محمود سليمان

* تقرير مراقبي الحسابات (مرفق)

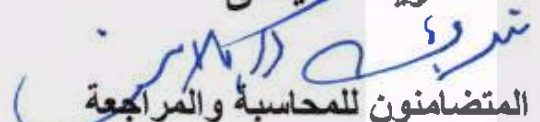
مراقبو الحسابات

سامح سعد محمد عبد المجيد



الجهاز المركزي للمحاسبات

شريف الكيلاني



E Y المتضامنون للمحاسبة والمراجعة

محاسبون قانونيون ومستشارون

قائمة الدخل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

من ٢٠١٩/١/١ إلى ٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	من ٢٠٢٠/١/١ إلى ٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	إيضاح رقم	
6 623 709 177	6 043 403 035	6	عائد القروض و الإيرادات المشابهة
(3 628 299 640)	(3 219 146 012)	6	تكلفة الودائع و التكاليف المشابهة
2 995 409 537	2 824 257 023		صافي الدخل من العائد
363 330 317	406 633 802	7	إيرادات الأتعاب و العمولات
(34 808 478)	(47 947 767)	7	مصرفات الأتعاب و العمولات
328 521 839	358 686 035		صافي الدخل من الأتعاب و العمولات
6 673 505	5 798 459	8	توزيعات الارباح
63 163 406	54 701 756	9	صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
639 821 916	503 765 957	10	أرباح مشروعات البنك الإسكانية
4 447 128	4 201 894		إيرادات إدارة الأصول السياحية
15 889 248	41 514 060		إيرادات الأمن والنظافة
792 388	1 867 875		إيرادات الترويج المالي والعقاري
583 470	254 881		إيرادات خدمات المعلومات والمعاملات الإلكترونية
11 535 460	16 191 210		إيرادات نقل الأموال
47 252 854	55 253 493		إيرادات التاجير التمويلي
(32 693 899)	(24 487 732)		مصاريف إدارة الأصول السياحية
(34 972 147)	(48 182 258)		مصاريف الأمن والنظافة
(3 466 250)	(1 881 282)		مصاريف الترويج المالي والعقاري
(18 548 027)	(11 443 340)		مصاريف خدمات المعلومات والمعاملات الإلكترونية

(24 533 538)	(25 914 900)		مصاريف نقل الأموال
(9 767 184)	(20 978 721)		مصاريف التأجير التمويلي
225 615 385	267 650 434		نصيب البنك من أرباح الشركات الشقيقة
(3 315 000)	--		خسائر اضمحلال شركات شقيقة
(415 157 337)	178 831 891	13	رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الإئتمان
589 553 573	15 862 015	31	رد (عبء) مخصصات أخرى
(1 685 031 671)	(1 524 506 266)	11	مصروفات إدارية
161 489 329	137 816 401	12	إيرادات تشغيل أخرى
2 863 263 985	2 809 258 885		صافي أرباح العام قبل ضرائب الدخل
(639 418 637)	(748 999 424)	14	مصروفات ضرائب الدخل
2 223 845 348	2 060 259 461		صافي أرباح العام
10 158 280	9 900 830		نصيب الأقلية في صافي أرباح العام
2 213 687 068	2 050 358 631		نصيب الأغلبية في صافي أرباح العام
2 223 845 348	2 060 259 461		
17.50	16.21	15	نصيب السهم في صافي أرباح العام

قائمة الدخل الشامل الآخر المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

من ٢٠١٩/١/١ إلى ٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	من ٢٠٢٠/١/١ إلى ٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	إيضاح رقم	
2 223 845 348	2 060 259 461		صافي أرباح العام
80 523 191	103 751 488	20	التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2 304 368 539	2 164 010 949		إجمالي الدخل الشامل

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

من ٢٠١٩/١/١ إلى ٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	من ٢٠٢٠/١/١ إلى ٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	إيضاح رقم	
			التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
2 863 263 985	2 809 258 885		صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل
			تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
245 450 070	246 040 119	23,24,26	إهلاك واستهلاك
415 157 337	(178 831 891)	13	(رد) عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
7 965 013	3 564 690	12	عبء اضمحلال أصول أخرى ومشروعات إسكان
24 371 845	42 879 443	31	عبء مخصصات أخرى
(44 897 197)	(37 240 537)	9	فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
3 315 000	--		خسائر اضمحلال استثمارات مالية
(10 719 502)	(13 391 904)	20	استهلاك خصم إصدار استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
(225 615 385)	(267 650 434)		نصيب البنك من أرباح الشركات الشقيقة
(14 787 151)	(15 185 682)	31	استخدام مخصصات أخرى
(613 925 418)	(58 741 458)	31	مخصصات انتفى الغرض منها
(3 342 799)	(14 249 098)	12	أرباح بيع أصول ثابتة
2 646 235 798	2 516 452 133		أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل
			صافي النقص (الزيادة) في الأصول
(6 345 495 955)	4 238 145 410		أرصدة لدى البنوك
(1 406 852 002)	(2 988 675 373)		استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
5 165 577	14 999 169		استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(3 716 281 831)	(1 587 242 287)		قروض وتسهيلات للعملاء
333 577 257	(164 902 840)		مشروعات الإسكان والاستثمارات العقارية
293 216 505	479 816 384		أصول أخرى
			صافي الزيادة (النقص) في الالتزامات
494 407 772	(164 398 184)		أرصدة مستحقة للبنوك

7 057 666 291	6 069 953 165		ودائع العملاء
(1 298 930 664)	(1 021 824 418)		إلتزامات أخرى
3 242 604	7 397 149		إلتزامات مزايا التقاعد
(780 973 971)	(636 252 191)		المسدد لمصلحة الضرائب
(2 715 022 619)	6 763 468 117		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(466 820 073)	(255 537 705)		مدفوعات لشراء أصول ثابتة
3 973 039	15 265 988		متحصلات بيع أصول ثابتة
(1 589 000 344)	(5 114 852 678)		مدفوعات لشراء استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
500 219 921	410 455 250		متحصلات من بيع استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(77 010 051)	(60 181 432)		مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
(1 628 637 508)	(5 004 850 577)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
243 263 527	(23 435 711)		قروض طويلة الاجل
(840 288 565)	(541 021 051)		توزيعات الأرباح المدفوعة
(597 025 038)	(564 456 762)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
(4 940 685 165)	1 194 160 778		صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال العام
8 173 599 042	3 232 913 877		رصيد النقدية وما في حكمها أول العام
3 232 913 877	4 427 074 655		رصيد النقدية وما في حكمها آخر العام
			وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي
4 276 194 855	5 800 495 733		نقدية و أرصدة لدى البنك المركزي
8 388 117 792	3 819 857 064		أرصدة لدى البنوك
15 796 711 757	18 705 348 108		استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(3 559 410 612)	(5 016 534 231)		أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الالزامي
(5 872 012 940)	(176 743 911)		ودائع لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
(15 796 686 975)	(18 705 348 108)		استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر استحقاق ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
3 232 913 877	4 427 074 655	37	النقدية وما في حكمها آخر العام

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

البــــــــــــــــــــــــــــــــان	رأس المال (جنيه مصري)	المجنب لزيادة رأس المال (جنيه مصري)	احتياطي قانوني (جنيه مصري)	احتياطي عام (جنيه مصري)	احتياطي خاص (جنيه مصري)	احتياطيات أخرى (جنيه مصري)	احتياطي المخاطر البنكية العام (جنيه مصري)	احتياطي معيار IFRS9 جنيه مصري	احتياطي المخاطر العام (جنيه مصري)	أرباح محتجزة (جنيه مصري)	الدخل الشامل الأخر (جنيه مصري)	الإجمالي (جنيه مصري)
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	1 265 000 000	--	490 105 727	1 132 000 000	14 447 953	15 853 768	18 000	147 237 108	--	2 964 453 105	(1 641 104)	6 027 474 557
المحول إلى احتياطي المخاطر العام	--	--	--	--	(5 102 987)	--	--	(147 237 108)	152 340 095	--	--	--
أثر تغيير سياسات محاسبية نتيجة تطبيق المعيار الدولي IFRS9	--	--	--	--	--	--	--	--	(63 124 285)	--	--	(63 124 285)
التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	80 523 191	80 523 191
بيع أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	--	--	--	--	--	--	--	--	--	23 811 970	--	23 811 970
توزيعات أرباح عام ٢٠١٨	--	--	--	--	--	--	--	--	--	(846 517 119)	--	(846 517 119)
المحول إلى الاحتياطيات	--	--	81 241 768	900 000 000	--	2 511 838	4 500	--	--	(983 758 106)	--	--
المجنب لزيادة رأس المال	--	379 500 000	(126 500 000)	(253 000 000)	--	--	--	--	--	--	--	--
تسويات	--	--	--	--	--	--	--	--	--	1 509 771	--	1 509 771
صافي أرباح عام ٢٠١٩	--	--	--	--	--	--	--	--	--	2 213 687 068	--	2 213 687 068
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	1 265 000 000	379 500 000	444 847 495	1 779 000 000	9 344 966	18 365 606	22 500	--	89 215 810	3 373 186 689	78 882 087	7 437 365 153
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	1 265 000 000	379 500 000	444 847 495	1 779 000 000	9 344 966	18 365 606	22 500	--	89 215 810	3 373 186 689	78 882 087	7 437 365 153
توزيعات أرباح عام ٢٠١٩	--	--	--	--	--	--	--	--	--	(571 295 812)	--	(571 295 812)
المحول الى الاحتياطيات	--	--	97 554 467	1325 000 000	--	3 336 849	4 500	--	--	(1 425 895 816)	--	--
التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	103 751 488	103 751 488
صافي أرباح عام ٢٠٢٠	--	--	--	--	--	--	--	--	--	2 050 358 631	--	2 050 358 631
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	1 265 000 000	379 500 000	542 401 962	3 104 000 000	9 344 966	21 702 455	27 000	--	89 215 810	3 426 353 692	182 633 575	9 020 179 460

الإيضاحات المتممة

للقوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١. معلومات عامة

يقدم بنك التعمير والإسكان خدمات مصرفية للمؤسسات فضلاً عن خدمات التجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال أكثر من ٩٧ فرع ويوظف ٢٦٦٥ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس بنك التعمير والإسكان «شركة مساهمة مصرية»، كبنك استثمار وأعمال وذلك بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٧٩ بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٩ ويمارس نشاطه من خلال مركزه الرئيسي بمحافظة الجيزة والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية.



٢. مُلخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك .

أ-أسس إعداد القوائم المالية:

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة، ويتم عرض الاستثمارات في شركات شقيقة في القوائم المالية المجمعة للبنك ومعالجتها محاسبياً بطريقة حقوق الملكية ناقصاً خسائر الاضمحلال.

كان يتم إعداد القوائم المالية المجمعة للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ باستخدام تعليمات البنك المركزي المصري السارية حتى ذلك التاريخ، التي تختلف في بعض الجوانب عن قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ . وعند إعداد القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية وأسس القياس بحيث تتفق مع متطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية المجمعة للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية المجمعة للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ باستخدام تعليمات البنك المركزي المصري السارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و التي تختلف بما تم إضافته بموجب تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية



تأثير تغيّرات السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) – الأدوات المالية

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) «الأدوات المالية» وذلك إعتباراً من تاريخ التطبيق الإلزامي له في ١ يناير ٢٠١٩.

تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) تغيّراً هاماً عن معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ «الأدوات المالية – الاعتراف و القياس» وخاصة فيما يتعلق بتبويب وقياس والإفصاح عن الأصول المالية وبعض الالتزامات المالية، وفيما يلي ملخص للتغيّرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار:

تصنيف الأصول والالتزامات المالية

تم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي:

- أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ويستند تصنيف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بشكل عام إلى نماذج الأعمال لدى البنك والذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية، وبالتالي تم إلغاء فئات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) (الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، القروض والمديونيات، الاستثمارات المالية المتاحة للبيع).

لا يتم فصل عقود المشتقات الضمنية عندما تكون المشتقة مرتبطة بأصل مالي وبالتالي يتم تصنيف عقد المشتقات الضمنية بالكامل مع الأصل المالي المرتبط به.

يتم عرض التغير في الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على النحو التالي:

- التغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني يتم عرضه في قائمة الدخل الشامل الآخر.
- يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة ضمن بند (صافي الدخل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) بقائمة الأرباح والخسائر.

اضمحلال الأصول المالية

لقد استبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) و متطلبات البنك المركزي المصري نموذج الخسائر المتكبدة المنصوص عليها في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بنموذج خسائر الائتمان المتوقعة، كما يتطلب المعيار الدولي رقم (٩) و التعليمات النهائية الصادرة من البنك المركزي المصري من البنك تطبيق نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (باستثناء ما يتم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح و الخسائر و أدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر)

ويقوم البنك باستثناء مايلي من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- الودائع لدى البنوك استحقاق شهر فأقل من تاريخ المركز المالي.
 - الحسابات الجارية لدى البنوك.
 - الأرصدة لدى البنك المركزي بالعملة المحلية.
 - أدوات الدين الصادرة من الحكومة المصرية بالعملة المحلية .
- يحدد المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة باحتمال التعثر على مدى الإثنى عشر شهراً القادمة، ما لم تكن مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري منذ نشأتها .

التقارير القطاعية:

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعملات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى، والقطاع الجغرافي مرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة

الأحكام الإنتقالية

لم يقيم البنك بإعادة قياس الأدوات المالية المعترف بها بالقوائم المالية المقارنة بينما أقتصر الأمر فقط على إعادة تبويب عناصر الأصول و الإلتزامات المالية بأرقام المقارنة لتتسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية محل تطبيق المعيار لأول مرة و بالتالي فإنها غير قابلة للمقارنة.

تم خصم االاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الأصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي في حين تم الاعتراف بمخصص االاضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية و الإلتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بالإلتزامات المركز المالي .

ب- أسس تجميع القوائم المالية المجمعة الشركات التابعة للبنك

- تتمثل الشركات التابعة في تلك المنشآت التي يتم السيطرة عليها بمعرفة البنك ، وتتوافر سيطرة البنك على المنشأة عندما يكون له الحق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة بهدف الحصول على منافع من أنشطتها، ولأغراض تحديد مدى توافر السيطرة يؤخذ في الاعتبار أيضاً مدى قدرة البنك على ممارسة حقوق السيطرة على ما يزيد عن نصف حقوق التصويت لدى المنشأة **(عندما تزيد نسبة مساهمة البنك المباشرة وغير المباشرة عن ٥٠ % من رأس مال الشركة التابعة)** أو وجود سلطة للبنك لتعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو من في حكمهم أو وجود سلطة على أغلبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة أو من في حكمهم للمنشأة.
 - يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتباراً من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.
- وفيما يلي بيان بالشركات التابعة التي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠



إجراءات التجميع

عند إعداد القوائم المالية المجمعة تقوم المنشأة بتجميع القوائم المالية للشركة القابضة مع القوائم المالية للشركات التابعة تفصيليًا بتجميع البنود المتشابهة من الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين والإيرادات والمصروفات وذلك لتعرض القوائم المالية المجمعة المعلومات المالية عن المجموعة كما لو كانت منشأة واحدة وتتبع الخطوات التالية عند إعداد القوائم المالية المجمعة :

- يتم استبعاد القيمة الدفترية لاستثمار الشركة القابضة بعد تعديلها طبقًا لطريقة حقوق الملكية في كل شركة تابعة مع نصيب الشركة القابضة في حقوق المساهمين في كل شركة تابعة.

- يتم تحديد حقوق الأقلية في صافي ربح/خسارة الشركات التابعة المجمعة خلال السنة التي تعد عنها التقارير.

- يتم تحديد حقوق الأقلية في صافي أصول الشركات التابعة المجمعة وتعرض في القوائم المالية مستقلة عن حقوق مساهمي الشركة الأم.

- يتم الاستبعاد الكامل لأرصدة المعاملات والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة.

- يتم الاستبعاد الكامل للأرصدة الناتجة عن المعاملات المتبادلة بين شركات المجموعة، وكذا معاملات المجموعة بما في ذلك الإيرادات والمصروفات وتوزيعات الأرباح، كذلك يتم الاستبعاد الكامل للأرباح أو الخسائر الناتجة عن معاملات المجموعة والتي يعترف بها ضمن قيمة الأصول.

- يتم إعداد القوائم المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتشابهة وللأحداث التي تتم في نفس الظروف.

- عندما تزيد حصة حقوق الأقلية من خسائر شركة تابعة عن حقوق ملكيتهم في تلك الشركة فإن تلك الزيادة بالإضافة إلى أية خسائر أخرى خاصة بحقوق الأقلية يتم تحميلها على حقوق الأغلبية فيما عدا تلك الخسائر التي يوجد على الأقلية إلزام تام على تحملها ولديهم القدرة على ضخ استثمارات إضافية لتغطية الخسائر، على أنه إذا ما حققت الشركة التابعة أرباحاً مستقبلاً فإن هذه الأرباح تقيد على حقوق الأغلبية إلى المدى الذي يتم معه تغطية الخسائر التي سبق وتحملتها حقوق الأغلبية نيابة عن الأقلية.

نسبة المساهمة المباشرة وغير المباشرة %	
92.00 %	الشركة القابضة للاستثمار والتعمير
94.96 %	شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري
94.20 %	شركة التعمير للترويج المالي والعقاري
85.92 %	شركة التعمير للمشروعات والخدمات العامة والبيئية (حماية)
62.62 %	شركة التعمير لإدارة الأصول السياحية والعقارية
93.83 %	شركة صندوق التعمير العقاري - نمو
86.92 %	شركة خدمات المعلومات والمعاملات الإلكترونية
92.77 %	شركة التعمير للاستثمار والتنمية والتطوير العقاري
94.82 %	شركة حماية للأمن ونقل الأموال
97.11 %	شركة إتش دي للتأجير التمويلي



ج- الشركات الشقيقة

يتم تقييم الاستثمارات المالية في شركات شقيقة طبقاً لطريقة حقوق الملكية والتي يتم بموجبها إثبات الاستثمار في الشركة الشقيقة عند الاقتناء بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار بنصيب البنك من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الاقتناء، ثم يخفض رصيد الاستثمار بقيمة الكوبونات المحصلة من الشركة المستثمر فيها.

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ - عملة التعامل والعرض:

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.



د / ٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية:

• تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في تاريخ الميزانية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالمكاسب والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

• صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

• حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار.

• إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

• يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم

نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق المساهمين بفروق التغير في القيمة العادلة (إحتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع).

• تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة أصولاً مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق المساهمين.

Secretary of the Treasury
Benjamin Franklin
of the United States.

هـ- الأصول المالية

هـ/١ - الاعتراف:

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

هـ/٢ - التبويب:

الأصول المالية - السياسة المطبقة إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

- عند الإعتراف الأولي يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين ولم يكن قد تم تخصيصه بمعرفة إدارة البنك عند الإعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي. أو:
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط في أصل مبلغ الأداة المالية والعائد.
- يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولم يكن قد تم تخصيصها عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:
- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي. أو:
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط في أصل الدين والعائد.
- عند الإعتراف الأولي بأداة حقوق ملكية ليست محتفظ بها بغرض المتاجرة فإنه يمكن للبنك القيام باختيار لا رجعة فيه بأن يتم عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر. ويكون هذا الاختيار لكل استثمار على حده.
- يتم تبويب باقى الأصول المالية الأخرى كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنك عند الإعتراف الأولي، أن يخصص بشكل لا رجعة فيه - أصلاً مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالرغم من استيفائه لشروط التبويب كأصل مالي بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص - بشكل جوهري - التضارب الذي قد ينشأ في القياس المحاسبي.

تقييم نموذج الأعمال

١- يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

طرق القياس وفقاً لنموذج الأعمال			الأداة المالية
القيمة العادلة		التكلفة المستهلكة	
من خلال الأرباح أو الخسائر	من خلال الدخل الشامل		
المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولي ولا يتم الرجوع فيه		أدوات حقوق الملكية
نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية	أدوات الدين

٢- يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج أعمال بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلي:

الأصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية	* الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الإستثمار والعوائد. * البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الأداة المالية. * أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. * يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	* كلا من تحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. * مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	* هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. * تحقيق التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. * إدارة الأصول المالية بمعرفة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تلافياً للتضارب في القياس المحاسبي.

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الأعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة إمداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الأعمال ما يلي :

- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.

- كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة إلى الإدارة العليا.

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.

- كيفية تحديد تقييم أداء مديري الأعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما).

- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية، ومع ذلك فإن المعلومات عن أنشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.

- إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث أنها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع أصول مالية معا.

- تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الأداة والعائد

لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للأداة المالية بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإعراف الأولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل في دفعات تقتصر فقط على أصل الأداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. ولإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي :

- الأحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.

- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الآجال، نوع العملة ...).

- شروط السداد المعجل ومد الأجل.

- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.

- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دورياً).

لا يقوم البنك بإعادة التوزيع بين مجموعات الأصول المالية إلا فقط وعندما يتم تغيير نموذج الأعمال وهذا ما يحدث نادراً أو يكون بصفة غير متكررة وغير جوهريّة أو عند تدهور في القدرة الائتمانية لأحد أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة.

و- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

ز- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

• يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

• يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.

• ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

• لا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا كانت مشمولة بأداة مالية تدرج تحت تعريف الأصول المالية بالمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) «الأدوات المالية»

• تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أيأ مما يلي :

• تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة) .

• تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو إلتزام معترف به أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة .

• يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

ز/١ - تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .
ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى «صافي الدخل من العائد» ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى «صافي دخل المتاجرة» .
ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى «صافي دخل المتاجرة» .
وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق المساهمين التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ز/٢ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق المساهمين بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. وتؤخذ على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل «صافي دخل المتاجرة» .
ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح والخسائر في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى « صافي دخل المتاجرة» .
وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق المساهمين في ذلك الوقت ضمن حقوق المساهمين، ويتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح والخسائر عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ،عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق المساهمين على الفور إلى قائمة الدخل .



ز/٣ - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن «صافي دخل المتاجرة» بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل «صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر» وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ح- الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التي تقيم بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المسلم أو المُستلم) ، إلا إذا كان يتم الاستدلال في ذات التاريخ على القيمة العادلة للأداة إستناداً إلى أسعار المعاملات في أسواق مُعلنة أو باستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تكون جميع مدخلاتها من أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ويتم الاعتراف الأولي بتلك الأدوات المالية بسعر المعاملة ، الذي يمثل أفضل مؤشر للقيمة العادلة، على الرغم من أن القيمة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم قد تكون مختلفة. ولا يتم الاعتراف في الحال في الأرباح والخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج ، الذي يُعرف «بأرباح وخسائر اليوم الأول» ويُدْرَج ضمن الأصول الأخرى في حالة الخسارة أو الالتزامات الأخرى في حالة الربح .

ويتم تحديد توقيت الاعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدة، وذلك إما باستهلاكها على عمر المعاملة أو إلى أن يتم التمكن من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو بتحقيقها عند تسوية المعاملة ، ويتم قياس الأداة لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف في الحال في قائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة .





ط- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة» أو «تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة» بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة (بحسب الحالة) لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية المجمعة، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية .
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة، وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة .

٧- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية المجمعة، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين. ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ك- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ك- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة بالميزانية ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي

ل- إضمحلال الأصول المالية

يقوم البنك بتجميع أدوات الدين على أساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة على أساس نوع المنتج المصرفي بالنسبة لمنتجات التجزئة المصرفية، وعلى أساس العملاء بالنسبة لقروض الشركات والمؤسسات وعلى أساس التصنيف الائتماني لوكالات التصنيف المعترف بها للأرصدة لدى البنوك والديون السيادية.

يقوم البنك بتصنيف أدوات الدين إلى ثلاث مراحل بناءً على المعايير الكمية والنوعية الواردة بتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الإضمحلال للأداة المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية فيما عدا أدوات الدين منخفضة المخاطر الائتمانية أو أدوات الدين الأخرى التي لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ المركز المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي.

يعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم قياسها كما يلي :

يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بالمرحلة الأولى بحساب القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب على أساس معدلات احتمالات الإخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية المتمثلة في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم ومعدلات البطالة لمدة اثني عشر شهر بالنسبة لأدوات الدين بالمرحلة الأولى أو

مدي حياة الأصل بالنسبة للمرحلة الثانية. بالنسبة لأدوات الدين المضمحلة ائتمانياً (المرحلة الثالثة) يتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على أساس الفرق بين إجمالي الرصيد الدفترى للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

تدخل الارتباطات عن قروض والضمانات المالية ضمن حساب القيمة عند الإخفاق.

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة لعقود الضمانات المالية على أساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصوماً منها أي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها.

لا يقوم البنك بنقل الأصل المالي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى.

ل/١ - الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر غير المسجلة ببورصة الأوراق المالية أو المسجلة ولا يوجد تعامل نشط عليها بتحديد قيمتها العادلة بإحدى الطرق الفنية المقبولة لتحديد القيمة العادلة. وفي حالة عدم التمكن من تحديد القيمة العادلة لمثل تلك الأوراق بطريقة يعتمد عليها فيتم تقييمها بالتكلفة الاستبدالية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير قيمة خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين ويتم الاعتراف بها بقائمة الأرباح والخسائر، في حين يتم الاعتراف بباقي الفروق كتغير في القيمة العادلة بالدخل الشامل الآخر، وعند حدوث ارتفاع في القيمة يتم الرد بقائمة الأرباح والخسائر في حدود ما سبق تحميله خلال فترات مالية سابقة على أن يتم الاعتراف بأية زيادة في القيمة بالدخل الشامل الآخر. وبالنسبة لأدوات حقوق الملكية فيتم الاعتراف بكافة فروق التغير في القيمة العادلة بالدخل الشامل الآخر ولحين التخلص من الأصل حينئذ يتم ترحيل كافة تلك الفروق إلى الأرباح المحتجزة.



و - الشهرة

تتمثل الشهرة (الموجبة والسالبة) في المبالغ الناتجة عن اقتناء شركات تابعة وتحتسب على أساس الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة لصافي الأصول المقتناه في تاريخ الاقتناء. يتم اثبات الشهرة الموجبة بالتكلفة ناقصا منها الخسائر الناتجة عن الاضمحلال في قيمتها في حين يتم ادراج الشهرة السالبة مباشرة بقائمة الدخل.

ن - تقييم مشروعات الإسكان

- تتمثل تكلفة الأعمال تحت التنفيذ في قيمة الأراضي المخصصة لمشروعات الإسكان وتكلفة الإنشاءات المقامة عليها وأعباء الاقتراض التي يتم رسملتها خلال فترة الاقتراض وحتى الانتهاء من تنفيذ تلك الأعمال بالإضافة إلى الأعباء الأخرى المتعلقة بها حيث إن بند أعمال تحت التنفيذ يعتبر من الأصول المؤهلة لتحمل تكاليف الاقتراض ويتم التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض بالنسبة للمشروعات التي يتم الإنتهاء من كافة الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعدادها في الأغراض المحددة لها أو بيعها للغير.

- يتم تقييم الوحدات الإسكانية التامة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، ويتم التوصل إلى القيم العادلة عن طريق دراسة يتولى إعدادها متخصصون بالبنك ويخرج الناتج عن زيادة التكلفة على القيم العادلة بقائمة الأرباح والخسائر في تخفيض من بند «أرباح مشروعات البنك الإسكانية»، و في حالة حدوث ارتفاع القيم العادلة يتم إضافته إلى قائمة الأرباح والخسائر و ذلك في حدود ما سبق تحميله على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

- يتم حساب التكلفة وسعر البيع للوحدات السكنية لبعض مشروعات البنك المميزة وذلك حسب تميز الموقع و المساحة لكل وحدة سكنية دون التأثير على القيمة الإجمالية لتكاليف المشروع.

س - الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بالطريقة المحاسبية ذاتها المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة حيث يتم إثبات الاستثمارات العقارية بالتكلفة ويتم إهلاكها بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات إهلاك مناسبة مع إثبات خسائر الإضمحلال إن لزم الأمر.

ع- الأصول غير الملموسة برامج الحاسب الآلي:

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الأرباح والخسائر عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك، ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة . وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية .

يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقعة الاستفادة منها فيما لا يزيد على أربع سنوات.

الأصول غير الملموسة الأخرى:

تتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة وبرامج الحاسب الآلي على سبيل المثال لا الحصر (العلامات التجارية - التراخيص - منافع عقود الإيجار إن وجدت).

وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقعة تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الإضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الإضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل .

ف- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الإضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

- يتم إهلاك الأصول الثابتة (فيما عدا الأراضي) بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات إهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل، ويحسب قسط الإهلاك من تاريخ بدء الاستخدام الفعلي وتظهر الأصول الثابتة بالميزانية بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك.

- يتم استهلاك مصروفات التحسينات والتجديدات الخاصة بفروع البنك المستأجرة على مدى العمر الإنتاجي المقدر أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل.

- يتم استهلاك التجهيزات والتركيبات على مدى ٣ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص- إضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة إضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الإضمحلال ، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة .

ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها إضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ق - الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزنة.

ش- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ولا يتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدرة الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام . دون تأثيره بمعدل الضرائب الساري . الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للإلتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ت- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة . ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.



ث - مزايا العاملين

ث/١ - التزامات المعاشات

يلتزم البنك بسداد مساهمات إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. يتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن العام الذي تستحق فيه وتدرج ضمن مزايا العاملين.

يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١٩٨٧ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسري أحكام هذا الصندوق وتعديلاته على جميع العاملين بالمركز الرئيسي والفروع .

ويلتزم البنك بأن يؤدي إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقاً للائحة الصندوق وتعديلاتها ولا يوجد على البنك أي التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات ويتم الإقرار بالاشتراكات ضمن المصروفات الإدارية عند استحقاقها ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

ث/٢ - التزامات مزايا التقاعد

يطبق البنك نظام الاشتراك الطبي المحدد للعلاج الطبي للعاملين الحاليين والمحاليين للتقاعد ويتم تقييم التزام البنك تجاه العاملين وفقاً لهذا النظام وتتمثل الالتزامات في القيمة الحالية للالتزامات النظام في تاريخ الميزانية ناقصاً القيمة الحالية لأصوله بما في ذلك التسويات الناتجة عن الأرباح والخسائر الاكتوارية وكذلك تكلفة الخدمة السابقة. ويتم تحديد قيمة تلك الالتزامات سنوياً عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة ويتم تحديد قيمتها الحالية عن طريق التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المقدرة وباستخدام معدل الفائدة على السندات الحكومية التي لها آجال تقارب آجال تلك الالتزامات ويتم إدراج تلك الالتزامات ضمن بند التزامات مزايا التقاعد.

ترحل إلى قائمة الأرباح والخسائر المكاسب أو الخسائر الاكتوارية الناشئة عن التسويات الناتجة من الخبرة، والتغير في الفروض الاكتوارية والتعديل في نظم الخدمات الصحية وذلك على مدار متوسط مدد الخدمة المتبقية للعاملين.

ويتم حساب المكاسب (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتخصم تلك الأرباح (وتضاف الخسائر) على قائمة الأرباح والخسائر إذا لم تزيد على ١٠ ٪ من قيمة أصول النظام أو ١٠ ٪ من التزامات المزايا المحددة، أيهما أعلى، وفي حالة زيادة الأرباح (الخسائر) على هذه النسبة يتم خصم (إضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة في قائمة الدخل ببند المصروفات الإدارية، ما لم تكن التغيرات التي أدخلت على شروط النظام مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الاستحقاق). وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الاستحقاق.

خ- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة العام كلاً من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق المساهمين التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة. ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ذ- الإقراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ض - رأس المال ض/١ - تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق المساهمين وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

ض/٢ - توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق المساهمين في الفترة التي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ظ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطته الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا مابعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية المجمعة للبنك حيث إنها ليست أصولاً للبنك.



غ - أرقام المقارنة

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في السنة الحالية.

٢- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ متعارف عليها لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات منشورة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الإستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/١ - قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء:

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في المكونات التالية:

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .

- المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الإضمحلال وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ الميزانية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

- يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. ويتحدد هذا التقييم على أساس الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى فئات للجدارة. ويعكس

هيكل الجدارة المستخدم بالبنك مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

- يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. على سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

- وتمثل الخسارة الافتراضية توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين والأذون

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدراً متاحاً لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات:

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري.
 - رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.
 - رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.
- وغالبا ما يكون التمويل على المدى الطويل والإقراض للشركات ونشاط الإقراض العقاري للأفراد مضمونا. ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الإضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.
- يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزنة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدداً بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى. وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم.



الارتباطات المتعلقة بالائتمان:

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الإعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر. وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصريح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث إن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

أ/٣ سياسات الإضمحلال و المخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الإضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال ونظرا لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدّر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري. مخصص خسائر الإضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة مستمد من تصنيف المراحل الثلاث. ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

31 / 12 /2020		
تقييم البنك	قروض وتسهيّلات	مخصص خسائر الإضمحلال
المرحلة الأولى	85 %	50 %
المرحلة الثانية	7 %	17 %
المرحلة الثالثة	8 %	33 %
	100 %	100 %

تتضمن أرصدة القروض والتسهيلات كلا من المستخدم من القروض ونسبة من ارتباطات القروض في ضوء حجم الاستخدام المتوقع بالإضافة إلى عقود الضمانات المالية. تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الإضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المتوقعة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات. ويتم تكوين مخصص خسائر الإضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي.

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات الأربعة وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد. ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً لاسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القواعد المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق المساهمين خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الائتمان

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	1	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	1%	1	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	1%	1	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	2%	1	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	2%	1	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	3%	2	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	5%	3	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	20%	4	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	50%	4	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	100%	4	ديون غير منتظمة

أ/ه الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية	2020/12/31 (جنيه مصري)	2019/12/31 (جنيه مصري)
أرصدة لدى البنوك	3 819 923 350	8 388 117 792
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لأفراد		
حسابات جارية مدينة	642 726 758	533 090 440
بطاقات ائتمان	44 504 376	26 558 906
قروض شخصية	4 869 358 296	2 493 891 063
قروض عقارية	7 754 640 464	6 851 973 146
قروض لمؤسسات :		
حسابات جارية مدينة	3 373 783 910	4 122 487 356
قروض مباشرة	3 152 542 701	2 254 926 171
قروض وتسهيلات مشتركة	757 432 318	2 665 335 999
قروض مخصصة :		
قروض مباشرة	455 240 231	517 119 974
استثمارات مالية:		
– أدوات دين	10 109 946 180	20 284 438 997
أصول أخرى	2 208 849 586	2 052 413 779
الإجمالي	37 188 948 170	50 190 353 623

أ/٦ قروض وتسهيلات

وفيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

2019/12/31 قروض وتسهيلات للعملاء (جنية مصري)	2020/12/31 قروض وتسهيلات للعملاء (جنية مصري)	
16 430 826 690	17 866 015 190	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
1 327 630 550	1 472 087 181	متأخرات ليست محل اضمحلال
1 706 925 815	1 712 126 683	محل اضمحلال
19 465 383 055	21 050 229 054	الإجمالي
		يخصم
(2 251 418 897)	(2 069 900 781)	مخصص خسائر الاضمحلال
(18 204 192)	(18 204 192)	الفوائد المجنبة
17 195 759 966	18 962 124 081	الصافي

– بلغ إجمالي رد إضمحلال القروض والتسهيلات ٨٢٨ ١٢١ ١٧٩ جنية مقابل ١٨٠ ٢١٧ ٤١٣ جنية عبء إضمحلال عن عام المقارنة ويتضمن إيضاح (١٨) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الإضمحلال عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء.

إجمالي الأرصدة للقروض والتسهيلات مقسمة بالمراحل:
2020/12/31

الإجمالي	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	
13 766 470 125	1 092 996 825	767 344 752	11 906 128 548	الأفراد
7 283 758 929	619 129 858	704 742 429	5 959 886 642	الشركات والمؤسسات
21 050 229 054	1 712 126 683	1 472 087 181	17 866 015 190	

مخصص خسائر الإضمحلال مقسمة بالمراحل:
2020/12/31

الإجمالي	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	
449 771 417	255 150 868	74 985 367	119 635 182	الافراد
1 620 129 364	443 360 831	267 080 584	909 687 949	الشركات والمؤسسات
2 069 900 781	698 511 699	342 065 951	1 029 323 131	

إجمالي الأرصدة للقروض والتسهيلات مقسمة بالمراحل:

2019/12/31

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	
الأفراد	9 223 308 738	226 586 162	972 738 629	10 422 633 529
الشركات والمؤسسات	7 207 517 952	1 101 044 388	734 187 186	9 042 749 526
	16 430 826 690	1 327 630 550	1 706 925 815	19 465 383 055

مخصص خسائر الإضمحلال مقسمة بالمراحل:

2019/12/31

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	
الافراد	41 186 778	104 213 585	424 221 272	569 621 635
الشركات والمؤسسات	903 623 561	186 333 935	591 839 766	1 681 797 262
	944 810 339	290 547 520	1 016 061 038	2 251 418 897

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الأصول المالية خلال الفترة المالية.

2020/12/31

أرصدة لدى البنوك	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	3 819 923 350	-	-	3 819 923 350
المتابعة العادية	--	-	-	--
متابعة خاصة	--	-	-	--
ديون غير منتظمة	--	-	-	--
الإجمالي	3 819 923 350	-	-	3 819 923 350
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(66 286)	-	-	(66 286)
القيمة الدفترية	3 819 857 064	-	-	3 819 857 064

استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الأئتمان				
ديون جيدة	10 109 946 180	-	-	10 109 946 180
المتابعة العادية	-	-	-	-
متابعة خاصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	-	-
الإجمالي	10 109 946 180	-	-	10 109 946 180
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(8 510 685)	-	-	(8 510 685)
القيمة الدفترية	10 101 435 495	-	-	10 101 435 495

2020/12/31

قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الائتمان				
ديون جيدة	11 906 128 548	-	-	11 906 128 548
المتابعة العادية	-	767 344 752	-	767 344 752
ديون غير منتظمة	-	-	1 092 996 825	1 092 996 825
الإجمالي	11 906 128 548	767 344 752	1 092 996 825	13 766 470 125
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(119 635 182)	(74 985 367)	(255 150 868)	(449 771 417)
القيمة الدفترية	11 786 493 366	692 359 385	837 845 957	13 316 698 708

قروض وتسهيلات للشركات	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الأئتمان				
ديون جيدة	5 959 886 642	-	-	5 959 886 642
المتابعة العادية	-	704 742 429	-	704 742 429
ديون غير منتظمة	-	-	619 129 858	619 129 858
الإجمالي	5 959 886 642	704 742 429	619 129 858	7 283 758 929
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(909 687 949)	(267 080 584)	(443 360 831)	(1 620 129 364)
القيمة الدفترية	5 050 198 693	437 661 845	175 769 027	5 663 629 565

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الأصول المالية خلال السنة المالية :
2019/12/31

أرصدة لدى البنوك	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الائتمان				
ديون جيدة	8 388 117 792	-	-	8 388 117 792
المتابعة العادية	--	-	-	--
متابعة متخصصة	--	-	-	--
ديون غير منتظمة	--	-	-	--
الإجمالي	8 388 117 792	-	-	8 388 117 792
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	--	-	-	--
القيمة الدفترية	8 388 117 792	-	-	8 388 117 792

استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الائتمان				
ديون جيدة	20 284 438 997	-	-	20 284 438 997
المتابعة العادية	--	-	-	--
متابعة خاصة	--	-	-	--
ديون غير منتظمة	--	-	-	--
الإجمالي	20 284 438 997	-	-	20 284 438 997
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(8 287 034)	-	-	(8 287 034)
القيمة الدفترية	20 276 151 963	-	-	20 276 151 963

2019/12/31

قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الائتمان				
ديون جيدة	9 223 308 738	-	-	9 223 308 738
المتابعة العادية	-	226 586 162	-	226 586 162
متابعة خاصة	-	-	-	--
ديون غير منتظمة	-	-	972 738 629	972 738 629
الإجمالي	9 223 308 738	226 586 162	972 738 629	10 422 633 529
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(41 186 778)	(104 213 585)	(424 221 272)	(569 621 635)
القيمة الدفترية	9 182 121 960	122 372 577	548 517 357	9 853 011 894

قروض وتسهيلات للشركات	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
درجة الأتمان				
ديون جيدة	7 207 517 952	--	-	7 207 517 952
المتابعة العادية	--	1 101 044 388	-	1 101 044 388
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	734 187 186	734 187 186
الإجمالي	7 702 517 952	1 101 044 388	734 187 186	9 042 749 526
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(903 623 561)	(186 333 935)	(591 839 766)	(1 681 797 262)
القيمة الدفترية	6 303 894 391	914 710 453	142 347 420	7 360 952 264

أ/٧ الاستحواذ على الضمانات

- يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن الأصول الأخرى بالميزانية.
- ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي المصري بالتخلص من تلك الأصول خلال فترة محددة.

طبيعة الأصل	القيمة الدفترية (جنيه مصري)	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
أراضي	16 492 260	20 071 250
وحدات سكنية	45 000	1 120 500
فندق	49 138 972	48 376 972
	65 676 232	69 568 722

٨/أ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية – موزعة حسب القطاع الجغرافي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

– عند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك:

(جنيه مصري)

جمهورية مصر العربية				البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية
الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	
3 819 923 350	--	--	3 819 923 350	أرصدة لدى البنوك
				قروض وتسهيلات للعملاء
				قروض لأفراد:
642 726 758	168 165 643	210 369 655	264 191 460	حسابات جارية مدينة
44 504 376	5 186 782	17 176 012	22 141 582	بطاقات ائتمان
4 869 358 296	1 296 684 058	1 672 597 060	1 900 077 178	قروض شخصية
7 754 640 464	1 441 798 970	2 216 856 460	4 095 985 034	قروض عقارية
				قروض لمؤسسات:
3 373 783 910	177 553 395	591 608 670	2 604 621 845	حسابات جارية مدينة
3 152 542 701	291 338 232	416 580 608	2 444 623 861	قروض مباشرة
757 432 318	--	--	757 432 318	قروض وتسهيلات مشتركة
				قروض مخصصة:
455 240 231	--	--	455 240 231	قروض أخرى
				استثمارات مالية:
10 109 946 180	--	--	10 109 946 180	أدوات دين
2 208 849 586	22 121 159	39 022 622	2 147 705 805	أصول أخرى
37 188 948 170	3 402 848 239	5 164 211 087	28 621 888 844	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
50 190 353 623	2 433 006 943	5 396 531 781	42 360 814 899	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك:

(جنيه مصري)

	مؤسسات مالية	زراعة	مؤسسات صناعية	تجارة	خدمات	نشاط عقارى	قطاع حكومي	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالي
أرصدة لدى البنوك	1 659 103 438	--	--	--	--	--	2 160 819 912	--	--	3 819 923 350
قروض وتسهيلات للعملاء				--						
قروض لأفراد:										
حسابات جارية مدينة	--	--	--	--	--	--	--	--	642 726 758	642 726 758
بطاقات ائتمان	--	--	--	--	--	--	--	--	44 504 376	44 504 376
قروض شخصية	--	--	--	--	--	--	--	--	4 869 358 296	4 869 358 296
قروض عقارية	--	--	--	--	--	--	--	--	7 754 640 464	7 754 640 464
قروض لمؤسسات:										
حسابات جارية مدينة	175 705 939	43 353 406	1 619 639 015	1 124 687 112	181 176 957	149 475 865	--	79 745 616	--	3 373 783 910
قروض مباشرة	1 258 458 734	4 306 472	298 402 811	209 577 082	1 120 905 747	242 731 233	--	18 160 622	--	3 152 542 701
قروض وتسهيلات مشتركة	--	--	--	--	757 432 318	--	--	--	--	757 432 318
قروض مخصصة:				--			--			
قروض مباشرة	--	--	--	--	--	--	455 240 231	--		455 240 231
استثمارات مالية:				--						
أدوت دين	--	--	--	--	--	--	10 109 946 180	--	--	10 109 946 180
أصول أخرى	211 619 670	--	--	--	463 331 466	1 066 563 079	199 775 227	9 246 139	258 314 005	2 208 849 586
الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	3 304 887 781	47 659 878	1 918 041 826	1 334 264 194	2 522 846 488	1 458 770 177	12 925 781 550	107 152 377	13 569 543 899	37 188 948 170
الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	3 223 392 175	49 683 703	2 074 293 867	1 290 099 680	3 730 065 448	1 779 171 754	27 889 429 506	90 389 930	10 063 827 560	50 190 353 623

ب- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها مُعرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلي محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة المخاطر بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير الدورية إلي مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

ب/١- أساليب قياس خطر السوق القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة ويتم مراقبتها يومياً. القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (٩٨%) وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (٢%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة ويفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناءً على بيانات عن السنتين السابقتين لحين تكوين بيانات تاريخية لمدة خمس سنوات ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات بطريقة مباشرة على المراكز الحالية وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر. ولايمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق.

اختبارات الضغوط Stress Testing

تعطى اختبارات الضغوط مؤشرا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلائم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة.

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على الميزانية والتدفقات النقدية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا. ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية الفترة. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

تركز خطر العملة على الأدوات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	عملات أخرى
الأصول المالية				
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	5 666 407	161 115	35 769	108 834
أرصدة لدى البنوك	2 616 832	1 125 058	207 117	2 474 164
قروض وتسهيلات للعملاء	7 869 840	92 427	1 234	4 422
استثمارات مالية:				
استثمارات بالتكلفة المستهلكة	33 500 000	3 800 000	--	--
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	30 500 000	14 300 000	--	--
أصول مالية أخرى	3 082 777	160 131	93	48 577
إجمالي الأصول المالية:	83 235 856	19 638 731	244 213	2 635 997
الالتزامات المالية				
أرصدة مستحقة للبنوك	33 074 218	13 804 642	--	--
ودائع للعملاء	32 816 362	3 779 620	233 338	1 523 392
التزامات مالية أخرى	10 476 144	478 371	1 211	15 178
إجمالي الإلتزامات المالية	76 366 724	18 062 633	234 549	1 538 570
صافي المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	6 869 132	1 576 098	9 664	1 097 427
٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
إجمالي الأصول المالية	93 770 598	20 336 587	179 397	2 554 496
الإجمالي الإلتزامات المالية	89 531 009	19 137 621	224 431	1 862 205
صافي المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	4 239 589	1 198 966	(45 034)	692 291

ب/٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار تقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لاداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الاداة وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الاداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن ان يحتفظ به البنك ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة الإستثمار بقطاع الخزانة بالبنك.

ويخلص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:
(القيمة بالآلف جنيه مصري)

	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	بدون عائد	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	--	--	--	--	5 800 496	5 800 496
أرصدة لدى البنوك	3 650 168	100 000	--	--	69 689	3 819 857
قروض وتسهيلات للعملاء	1 418 050	1 085 728	4 896 395	13 650 057	--	21 050 229
استثمارات مالية						
بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	14 850 132	1 148 136	7 110 067	1 144 445	--	24 252 780
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	396 731	--	--	41 788	--	438 519
أصول مالية أخرى	--	--	--	2 763 731	5 321 442	8 085 173
إجمالي الأصول المالية	20 315 081	2 333 864	12 006 462	17 600 021	11 191 627	63 447 055
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	785 766	--	--	--	1 164	786 930
ودائع للعملاء	5 620 627	1 900 034	6 207 807	9 600 095	23 653 036	46 981 599
قروض أخرى	4 952	7 365	88 237	788 015	--	888 569
التزامات مالية أخرى	--	--	--	7 468 803	7 349 885	14 818 688
إجمالي الالتزامات المالية	6 411 345	1 907 399	6 296 044	17 856 913	31 004 085	63 475 786
فجوة إعادة تسعير العائد	13 903 736	426 465	5 710 418	(256 892)	(19 812 458)	(28 731)

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض .

- إدارة مخاطر السيولة

- تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة لجنة الأصول والإلتزامات بالبنك ما يلي :
- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك في أسواق المال لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.
- إدارة التركيز وبيان استحقاقات القروض .
- لأغراض الرقابة واعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .
- وتقوم لجنة الأصول والإلتزامات أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر اللتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .



– قروض وتسهيلات للعملاء

يتم إثبات القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال. وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

– استثمارات في أوراق مالية

الاستثمارات في أوراق مالية تتضمن فقط الأصول التي تحمل عائد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ حيث يتم تقييم الأصول المتاحة للبيع بالقيمة العادلة فيما عدا أدوات حقوق الملكية التي لم يتمكن البنك من تقدير قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها. ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بناء على أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة. وإذا لم تتوفر هذه البيانات، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهة.

– المستحق لبنوك أخرى وللعملاء

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد ، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب.

ويتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد على الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابه.

– منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الخزنة بالبنك، بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والآجال.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزنة وأوراق حكومية أخرى ، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء . ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك. بالإضافة إلى ذلك ، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزنة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الالتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى .

– أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها . ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناءً على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه.

– قروض وتسهيلات للبنوك

تتمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدى البنوك. وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

هـ - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق المساهمين الظاهرة بالميزانية ، فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.

- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات البنك المركزي المصري يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .

- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠٪. وتخضع فروع البنك لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في مصر. ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:



الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و ٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي. ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠٪ مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ .

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية. ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية الفترة والعام .

وتلخص الجداول التالية مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسبة معيار كفاية رأس المال .

معييار كفاية رأس المال وفقا لمتطلبات بازل ٢ *

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	رأس المال
		الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
1 265 000 000	1 265 000 000	أسهم رأس المال
379 500 000	379 500 000	المجنب لزيادة رأس المال
2 344 602 708	4 149 994 024	الإحتياطات
101 449 562	100 618 290	الأرباح المحتجزة
(347 360 176)	(393 475 343)	إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي المستثمر
78 882 087	125 175 167	الدخل الشامل الآخر
3 822 074 181	5 626 812 138	إجمالي رأس المال الأساسي
1 951 089 343	1 431 628 094	صافي أرباح الفترة / العام
5 773 163 524	7 058 440 232	إجمالي رأس المال الأساسي والأرباح المرحلية
		الشريحة الثانية (رأس المال المساند)
4 205 235	4 205 235	45% من الإحتياطي الخاص
242 125 286	315 407 506	مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات والإلتزامات العرضية المنتظمة
(22 500)	(27 000)	50% من إجمالي استبعادات الشريحة الأولى والثانية
246 308 021	319 585 741	إجمالي رأس المال المساند
6 019 471 545	7 378 025 972	إجمالي رأس المال
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر:
19 370 022 890	25 232 600 486	إجمالي خطر الائتمان
1 148 203 656	1 525 711 525	إجمالي خطر السوق
6 291 125 500	6 448 825 500	إجمالي خطر التشغيل
26 809 352 046	33 207 137 511	إجمالي
22.45	22.22	معييار كفاية رأس المال (%)

* بناءً على أرصدة القوائم المجمعة للبنك (البنك وشركاته الماليه) وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ١٨ ديسمبر ٢٠١٨.

نسبة الرافعة المالية	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)
الشريحة الأولى من رأس بعد الاستبعادات	7 058 440 232	5 773 163 524
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	59 780 378 000	47 671 651 000
إجمالي التعرضات خارج الميزانية	1 867 866 000	1 005 506 000
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	61 648 244 000	48 677 157 000
نسبة الرافعة المالية (%)	11.45	11.86



٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال الفترة المالية التالية. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ - خسائر الإضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الإضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الإضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقرضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب- اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات المعتادة لسعر السهم. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع، أو التغيرات في التكنولوجيا.

ج- القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً.

د-استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية. ولاتخاذ هذا القرار، يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق. وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق، عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع. وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المُستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند.



هـ- ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل في عدد من الدوائر الضريبية بالنسبة لفروع البنك مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

هـ - التحليل القطاعي: أ) التحليل القطاعي للأنشطة:

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي:

المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة والقروض والتسهيلات الائتمانية والمشتقات المالية.

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية والقروض العقارية

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك.

وتتضمن الأصول والالتزامات (الأصول والالتزامات التشغيلية) كما تم عرضها في المركز المالي للبنك.

الإيرادات والمصروفات وفقاً للنشاط القطاعي:

إجمالي	أنشطة أخرى	أفراد	استثمار	مؤسسات	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
7 539 053 257	1 854 570 449	1 955 020 333	1 527 305 027	2 202 157 448	إيرادات النشاط القطاعي
4 670 695 015	825 833 391	1 483 562 579	562 324 353	1 798 974 692	مصروفات النشاط القطاعي
2 868 358 242	1 028 737 058	471 457 754	964 980 674	403 182 756	نتيجة أعمال القطاع
(59 099 357)	--	--	--	--	إيرادات ومصروفات غير مصنفة
2 809 258 885	--	--	--	--	ربح العام قبل الضرائب
(748 999 424)	--	--	--	--	الضريبة
2 060 259 461	--	--	--	--	ربح العام بعد الضرائب

إجمالي	أنشطة أخرى	أفراد	استثمار	مؤسسات	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
8 203 252 265	1 839 256 326	2 058 270 881	1 728 954 799	2 576 770 259	إيرادات النشاط القطاعي
4 691 562 786	531 319 273	1 568 106 049	710 264 093	1 881 873 371	مصروفات النشاط القطاعي
3 511 689 479	1 307 937 053	490 164 832	1 018 690 706	694 896 888	نتيجة أعمال القطاع
(648 425 494)	--	--	--	--	مصروفات وإيرادات غير مصنفة
2 863 263 985	--	--	--	--	ربح العام قبل الضرائب
(639 418 637)	--	--	--	--	الضريبة
2 223 845 348	--	--	--	--	ربح العام بعد الضرائب

ب- تحليل القطاعات الجغرافية:

الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
				الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية
7 539 053 257	531 756 427	1 540 749 482	5 466 547 348	إيرادات القطاعات الجغرافية
4 729 794 372	291 251 557	852 234 378	3 586 308 437	مصروفات القطاعات الجغرافية
2 809 258 885	240 504 870	688 515 104	1 880 238 911	نتيجة أعمال القطاع
2 809 258 885				ربح العام قبل الضرائب
(748 999 424)				الضريبة
2 060 259 461				ربح العام بعد الضرائب
				الأصول والالتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية
60 175 971 154	2 969 703 844	10 313 163 122	46 893 104 188	أصول القطاعات الجغرافية
1 211 709 424				أصول غير مصنفة
61 387 680 578	2 969 703 844	10 313 163 122	46 893 104 188	إجمالي الأصول
52 266 300 086	2 879 198 975	10 444 648 022	38 942 453 089	التزامات القطاعات الجغرافية
				بنود أخرى للقطاعات الجغرافية
(237 931 248)	(6 671 417)	(21 241 304)	(210 018 526)	إهلاكات
178 831 891	--	--	178 831 891	رد اضمحلال

الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
				الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية
8 203 252 265	562 822 515	1 760 302 461	5 880 127 289	إيرادات القطاعات الجغرافية
5 339 988 280	301 792 461	963 558 682	4 074 637 137	مصروفات القطاعات الجغرافية
2 863 263 985	261 030 054	796 743 779	1 805 490 152	نتيجة أعمال القطاع
2 863 263 985				ربح العام قبل الضرائب
(639 418 637)				الضريبة
2 223 845 348				ربح العام بعد الضرائب
				الأصول والالتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية
53 073 133 492	2 990 889 625	8 750 683 107	41 331 560 760	أصول القطاعات الجغرافية
1 146 071 668				أصول غير مصنفة
54 219 205 160	2 990 889 625	8 750 683 107	41 331 560 760	إجمالي الأصول
46 686 830 339	2 999 966 242	9 153 811 238	34 533 052 859	التزامات القطاعات الجغرافية
				بنود أخرى للقطاعات الجغرافية
(233 268 157)	(5 402 850)	(18 218 110)	(209 647 197)	إهلاكات
(415 157 337)	--	--	(415 157 337)	(عبء) اضمحلال

٦- صافي الدخل من العائد

عائد القروض والإيرادات المشابهة من:	٢٠٢٠ (جنيه مصري)	٢٠١٩ (جنيه مصري)
قروض وتسهيلات للعملاء	2 273 799 996	2 415 761 494
استثمارات مالية (بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر)	3 293 934 833	2 856 495 469
ودائع وحسابات جارية	475 668 206	1 351 452 214
الإجمالي	6 043 403 035	6 623 709 177
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:		
ودائع وحسابات جارية:		
للبنوك	33 287 474	37 306 501
للعلماء	3 011 210 877	3 378 423 095
	3 044 498 351	3 425 729 596
قروض مؤسسات مالية أخرى	174 647 661	212 570 044
الإجمالي	3 219 146 012	3 628 299 640
الصافي	2 824 257 023	2 995 409 537

٧- صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

عائد القروض والإيرادات المشابهة من:	٢٠٢٠ (جنيه مصري)	٢٠١٩ (جنيه مصري)
إيرادات الأتعاب والعمولات		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	87 529 622	61 229 932
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	181 903 884	157 768 667
أتعاب أخرى	137 200 296	144 331 718
	406 633 802	363 330 317
مصروفات الأتعاب والعمولات:		
أتعاب أخرى مدفوعة	(47 947 767)	(34 808 478)
الصافي	358 686 035	328 521 839

٨- توزيعات الأرباح

	٢٠٢٠ (جنيه مصري)	٢٠١٩ (جنيه مصري)
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	2 545 937	2 974 549
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	3 252 522	3 698 956
الإجمالي	5 798 459	6 673 505

٩- صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	٢٠٢٠ (جنيه مصري)	٢٠١٩ (جنيه مصري)
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	17 133 062	17 764 537
أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	37 568 694	45 398 869
الإجمالي	54 701 756	63 163 406

١٠- أرباح المشروعات الإسكانية

	٢٠٢٠ (جنيه مصري)	٢٠١٩ (جنيه مصري)
مبيعات وحدات إسكان	684 036 200	971 180 750
تكلفة الوحدات المباعة	(247 037 153)	(392 224 930)
مجمل ربح الوحدات	436 999 047	578 955 820
إيرادات إسكان أخرى	66 766 910	60 866 096
الإجمالي	503 765 957	639 821 916

١١- مصروفات إدارية

تكلفة العاملين	٢٠٢٠ (جنيه مصري)	٢٠١٩ (جنيه مصري)
أجور ومرتببات	634 299 696	657 499 892
تأمينات اجتماعية	38 028 465	39 249 487
تكلفة مزايا التقاعد	13 674 842	14 747 158
مستلزمات التشغيل	452 179 665	517 498 638
مصروفات جارية	305 831 998	314 599 580
حصة النشاط الرياضي والاجتماعي	1 775 000	1 743 660
تبرعات	33 795 105	44 547 303
أخرى	44 921 105	95 145 953
	1 524 506 266	1 685 031 671

١٢- إيرادات تشغيل أخرى

٢٠١٩ (جنيه مصرى)	٢٠٢٠ (جنيه مصرى)	
(11 111 140)	(2 410 119)	خسائر تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
3 342 799	14 249 098	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
(7 965 013)	(3 564 690)	رد اضمحلال أصول أخرى ومشروعات
177 222 683	129 542 112	أخرى
161 489 329	137 816 401	الإجمالي

١٣- رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان

٢٠١٩ (جنيه مصرى)	٢٠٢٠ (جنيه مصرى)	
(413 217 180)	179 121 828	قروض و تسهيلات للعملاء
249 073	(66 286)	أرصدة لدى البنوك
(2 189 230)	(223 651)	أدوات دين بالتكلفة المستهلكة
(415 157 337)	178 831 891	الإجمالي

١٤- مصروفات ضرائب الدخل

٢٠١٩ (جنيه مصرى)	٢٠٢٠ (جنيه مصرى)	
(641 704 242)	(812 653 863)	الضرائب الحالية
2 285 605	63 654 439	الضرائب المؤجلة
(639 418 637)	(748 999 424)	الإجمالي

١٥- نصيب السهم في صافي أرباح العام

يحسب نصيب السهم في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال العام بعد استبعاد متوسط الأسهم التي أعاد البنك شرائها ويحتفظ بها ضمن أسهم الخزينة.

٢٠١٩ (جنيه مصري)	٢٠٢٠ (جنيه مصري)	
2 213 687 068	2 050 358 631	حصة الأغلبية في صافي أرباح العام
126 500 000	126 500 000	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة
17.50	16.21	نصيب السهم في صافي أرباح العام



١٦- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
716 784 243	783 961 502	نقدية
3 559 410 612	5 016 534 231	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
4 276 194 855	5 800 495 733	
4 276 194 855	5 800 495 733	أرصدة بدون عائد

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
98 270 352	69 688 539	حسابات جارية
8 289 847 440	3 750 234 811	ودائع
--	(66 286)	مخصص خسائر الاضمحلال
8 388 117 792	3 819 857 064	
6 792 895 140	2 160 819 912	البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي
1 576 312 696	1 615 244 984	بنوك محلية
18 909 956	43 792 168	بنوك خارجية
8 388 117 792	3 819 857 064	
98 270 352	69 688 539	أرصدة بدون عائد
8 289 847 440	3 750 168 525	أرصدة ذات عائد ثابت
8 388 117 792	3 819 857 064	
8 388 117 792	3 819 857 064	أرصدة متداولة



١٨- قروض وتسهيلات للعملاء

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
		أفراد
533 090 440	642 726 758	حسابات جارية مدينة
26 558 906	44 504 376	بطاقات ائتمان
2 493 891 063	4 869 358 296	قروض شخصية
6 851 973 146	7 754 640 464	قروض عقارية
517 119 974	455 240 231	قروض أخرى*
10 422 633 529	13 766 470 125	إجمالي
		مؤسسات شاملاً القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
4 122 487 356	3 373 783 910	حسابات جارية مدينة
2 254 926 171	3 152 542 701	قروض مباشرة
2 665 335 999	757 432 318	قروض وتسهيلات مشتركة
9 042 749 526	7 283 758 929	إجمالي
19 465 383 055	21 050 229 054	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
		يخصم:
(2 251 418 897)	(2 069 900 781)	مخصص خسائر الازمحلال
(18 204 192)	(18 204 192)	الفوائد المجنبة
17 195 759 966	18 962 124 081	
4 229 920 481	4 789 728 329	أرصدة متداولة
15 235 462 574	16 260 500 725	أرصدة غير متداولة
19 465 383 055	21 050 229 054	

* قروض مدعمة في إطار خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتم سدادها بانتظام.

مخصص خسائر الاضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء:

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
2 027 028 221	2 251 418 897	الرصيد في أول العام
(283 440 911)	--	المحول إلى احتياطي المخاطر العام طبقاً لمعيار IFRS9
413 217 180	(179 121 828)	رد (عبء) الاضمحلال
(17 752 764)	(12 824 310)	مبالغ تم إعدامها خلال العام
122 783 952	11 720 792	مبالغ مستردة خلال العام
(10 416 781)	(1 292 770)	فروق تقييم عملات أجنبية
2 251 418 897	2 069 900 781	الرصيد في آخر العام

١٩- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
		أدوات حقوق ملكية مدرجة في أسواق الأوراق المالية
57 529 241	51 535 775	أسهم شركات محلية
57 529 241	51 535 775	إجمالي أدوات حقوق ملكية
		أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية
27 888 133	20 635 582	وثائق صناديق الاستثمار
27 888 133	20 635 582	إجمالي أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية
330 860 026	366 347 411	محافظ استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير
416 277 400	438 518 768	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

٢٠- استثمارات مالية (بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر)

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		أدوات دين:
1 918 090 419	19 796 595 919	مدرجة في السوق
(133 378 072)	(1 231 153 273)	عوائد لم تستحق بعد
		أدوات حقوق ملكية :
112 019 690	133 476 141	غير مدرجة في السوق
36 949 001	38 445 941	أدوات وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة
1 933 681 038	18 737 364 728	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
		أدوات دين – بالتكلفة المستهلكة
20 284 438 997	10 109 946 180	مدرجة في السوق
(1 096 238 789)	(36 329 675)	عوائد لم تستحق بعد
(4 629 868 738)	(4 549 690 453)	عمليات بيع أدوات دين مع إلزام بإعادة الشراء
(8 287 034)	(8 510 685)	مخصص اضمحلال أدوات دين
14 550 044 436	5 515 415 367	إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
16 483 725 474	24 252 780 095	إجمالي استثمارات مالية
16 334 756 783	24 080 858 013	أرصدة متداولة
148 968 691	171 922 082	أرصدة غير متداولة
16 483 725 474	24 252 780 095	
16 334 756 783	24 080 858 013	أدوات دين ذات عائد ثابت

الرصيد في أول يناير ٢٠٢٠	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالي
صافي حركة الشراء والبيع	16 699 932 202	(9 127 975 607)	7 571 956 595
استهلاك خصم إصدار	--	13 391 904	13 391 904
التغير في القيمة العادلة	103 751 488	--	103 751 488
عمليات بيع أدوات دين مع إلتزام بإعادة الشراء	--	80 178 285	80 178 285
مخصص إضمحلال أدوات دين	--	(223 651)	(223 651)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	18 737 364 728	5 515 415 367	24 252 780 095
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	1 339 073 402	12 689 653 044	14 028 726 446
صافي حركة الشراء والبيع	514 084 445	1 971 151 899	2 485 236 344
استهلاك خصم إصدار	--	10 719 502	10 719 502
التغير في القيمة العادلة	80 523 191	--	80 523 191
عمليات بيع أدوات دين مع إلتزام بإعادة الشراء	--	(113 192 975)	(113 192 975)
مخصص إضمحلال أدوات دين	--	(8 287 034)	(8 287 034)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	1 933 681 038	14 550 044 436	16 483 725 4

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
80 523 191	103 751 488	التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
80 523 191	103 751 488	الإجمالي

٢١- استثمارات في شركات وشقيقة

2020/12/31						
إجمالي أصول الشركة	إجمالي التزامات الشركة بدون حقوق الملكية	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة مساهمة الشركة	قيمة المساهمة	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
228 692 965	138 903 437	229 859 350	26 917 616	35%	31 426 334	شركة التعمير للإسكان والمرافق
2 194 728 455	1 345 953 036	152 846 412	43 420 074	24.8%	210 847 277	شركة التعمير للتمويل العقاري
9 945 837 596	8 426 144 660	1 616 104 557	342 024 841	53.66%	1 200 610 537	شركة هايد بارك العقارية للتطوير
3 690 275 946	1 941 434 382	580 770 133	171 530 141	35.05%	647 549 610	شركة سيتى ايدج للتطوي العقاري
16 059 534 962	11 852 435 515	2 579 580 452	583 892 672		2 090 433 758	الإجمالي

بلغ نصيب البنك من أرباح الشركات الشقيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٤٣٤ ٦٥٠ ٢٦٧ جنيه مصري

2019/12/31						
إجمالي أصول الشركة	إجمالي التزامات الشركة بدون حقوق الملكية	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة مساهمة الشركة	قيمة المساهمة	
جنية	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية	
221 371 721	156 086 673	283 880 801	6 030 129	35%	22 849 766	شركة التعمير للإسكان والمرافق
2 034 180 881	1 188 625 535	242 636 290	57 783 370	24.8%	210 046 347	شركة التعمير للتمويل العقاري
9 369 001 587	8 163 046 330	2 027 553 431	297 759 598	53.66%	1 032 245 064	شركة هايد بارك العقارية للتطوير
3 629 938 257	2 069 940 200	847 183 493	156 415 530	39.84%	612 367 915	شركة سيتى ايدج للتطوي العقاري
15 254 492 446	11 577 698 738	3 401 254 015	517 988 627		1 877 509 092	الإجمالي

٢٢- مشروعات الإسكان

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
892 537 245	886 711 560	أراضي مخصصة لمشروعات الإسكان
713 967 902	890 196 528	أعمال تحت التنفيذ
689 445 541	680 417 046	أعمال تامة
(24 016 757)	(24 016 757)	اضمحلال مشروعات الإسكان
2 271 933 931	2 433 308 377	الإجمالي

بلغت إجمالي مساحات الوحدات السكنية الخالية والمتاحة للبيع ٢١٥,٠١٨ ألف متر وبلغت مساحة المباني الإدارية والتجارية ١٨,٥٧٩ ألف متر والأراضي الفضاء ٢,٤١٥ مليون متر

٢٣- استثمارات عقارية

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
118718719	157 733 418	إجمالي الاستثمارات
(34 411 691)	(46 532 215)	مجمع الإهلاك
84 307 028	111 201 203	صافي القيمة الدفترية أول العام
39 380 915	3 528 394	إضافات
(366 216)	--	استبعادات
61 389	--	استبعادات من مجمع الإهلاك
(12 181 913)	(8 108 87)	إهلاك العام
111 201 203	106 620 726	صافي القيمة الدفترية آخر العام

- تؤجر الاستثمارات العقارية لشركات البنك والغير بعقود إيجار يتم تجديدها في نهاية كل عقد ويتم احتساب قسط إهلاك لهذه الوحدات المؤجرة بنسبة ٥% سنوياً
- تم تقييم الاستثمارات العقارية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالقيمة العادلة بواسطة مقيم حاصل على شهادة مهنية معترف بها ولديه خبرة حديثة بالمواقع بمبلغ ٤٢٨,٨ مليون جنيه مصري.

٢٤- أصول غير ملموسة

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
		برامج الحاسب الآلي
297 555 562	374 565 613	التكلفة في أول العام
77 010 051	60 181 432	الإضافات خلال العام
374 565 613	434 747 045	التكلفة في آخر العام
(176 325 391)	(260 437 299)	مجمع الاستهلاك في أول العام
(84 111 908)	(69 935 267)	الاستهلاك خلال العام
(260 437 299)	(330 372 566)	مجمع الاستهلاك في آخر العام
114 128 314	104 374 479	صافي القيمة الدفترية آخر العام

٢٥- أصول أخرى

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
466 434 009	623 125 388	الإيرادات المستحقة
7 853 082	18 744 206	المصروفات المقدمة
236 437 444	291 975 205	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
873 228 673	818 667 048	عملاء وأوراق قبض
10 205 603	10 753 867	التأمينات والعهد
69 568 722	65 676 232	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون
388 686 246	379 907 640	أخرى
2 052 413 779	2 208 849 586	الإجمالي

(جنيه مصري)

	أراضي	مبانٍ وإنشاءات	وسائل نقل	أجهزة ومعدات	أثاث	نظم آلية متكاملة	تجهيزات	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩								
التكلفة	23 298 774	509 269 914	55 441 822	520 082 177	85 058 586	4 823 156	26 198 460	1 224 172 889
مجمع الإهلاك	--	154 255 057	32 024 987	256 173 584	38 868 429	2 763 337	24 584 176	508 669 570
صافي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠١٩	23 298 774	355 014 857	23 416 835	263 908 593	46 190 157	2 059 819	1 614 284	715 503 319
٣١ ديسمبر ٢٠١٩								
صافي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠١٩	23 298 774	355 014 857	23 416 835	263 908 593	46 190 157	2 059 819	1 614 284	715 503 319
إضافات	165 562 785	196 950 115	13 738 718	67 204 828	21 971 080	372 642	1 019 905	466 820 073
إستبعادات	--	738 456	2 802 651	6 599 377	977 606	35 808	--	11 153 898
إستبعادات من مجمع الإهلاك	--	144 907	2 233 722	6 597 159	918 513	35 808	--	9 930 109
تكلفة إهلاك	--	27 129 907	10 945 876	101 588 241	7 950 581	868 226	673 418	149 156 249
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	188 861 559	524 241 516	25 640 748	229 522 962	60 151 563	1 564 235	1 960 771	1 031 943 354
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠								
التكلفة	188 861 559	705 481 573	66 377 889	580 687 628	106 052 060	5 159 990	27 218 365	1 679 839 064
مجمع الإهلاك	--	181 240 057	40 737 141	351 164 666	45 900 497	3 595 755	25 257 594	647 895 710
صافي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠٢٠	188 861 559	524 241 516	25 640 748	229 522 962	60 151 563	1 564 235	1 960 771	1 031 943 354
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠								
صافي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠٢٠	188 861 559	524 241 516	25 640 748	229 522 962	60 151 563	1 564 235	1 960 771	1 031 943 354
إضافات	10 632 102	121 966 811	4 474 736	94 155 877	14 354 170	399 599	9 554 410	255 537 705
إستبعادات	663 870	23 452 769	14 163 986	--	--	--	--	38 280 625
إستبعادات من مجمع الإهلاك	--	12 983 396	13 147 096	--	--	--	--	26 130 492
تكلفة إهلاك	--	32 627 242	9 544 370	113 097 717	9 162 918	668 831	2 894 903	167 995 981
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	198 829 791	603 111 712	19 544 224	210 581 122	65 342 815	1 295 003	8 620 278	1 107 334 945
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠								
التكلفة	198 829 791	803 995 615	56 688 639	674 843 505	120 406 230	5 559 589	36 772 775	1 897 096 144
مجمع الإهلاك	--	200 883 903	37 134 415	464 262 383	37 134 415	4 264 586	28 152 497	789 761 199
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	198 829 791	603 111 712	19 554 224	210 581 122	19 554 224	1 295 003	8 620 278	1 107 334 945

٢٧- أرصدة مستحقة للبنوك

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
473 875	1 164 326	حسابات جارية
950 854 149	785 765 514	ودائع
951 328 024	786 929 840	
946 691 250	391 552 600	بنوك محلية
4 636 774	395 377 240	بنوك خارجية
951 328 024	786 929 840	
473 875	1 164 326	أرصدة بدون عائد
950 854 149	785 765 514	أرصدة ذات عائد ثابت
951 328 024	786 929 840	
951 328 024	786 929 840	أرصدة متداولة

٢٨- ودائع العملاء

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
16 348 851 207	21 777 025 003	ودائع تحت الطلب
10 647 595 557	10 318 652 392	ودائع لأجل وبإخطار
4 598 185 857	5 702 687 253	شهادات ادخار
6 012 755 422	6 307 498 607	ودائع توفير
3 304 257 297	2 875 735 250	ودائع أخرى
40 911 645 340	46 981 598 505	
23 029 020 852	28 981 053 020	ودائع مؤسسات
17 882 624 488	18 000 545 485	ودائع أفراد
40 911 645 340	46 981 598 505	
19 111 438 458	23 653 036 365	أرصدة بدون عائد
5 707 421 447	6 258 398 607	أرصدة ذات عائد متغير
16 092 785 435	17 070 163 533	أرصدة ذات عائد ثابت
40 911 645 340	46 981 598 505	
36 313 459 483	41 278 911 252	أرصدة متداولة
4 598 185 857	5 702 687 253	أرصدة غير متداولة
40 911 645 340	46 981 598 505	

٢٩- قروض أخرى

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	معدل العائد (%)	
			قروض طويلة الأجل
			قروض ممنوحة من البنك المركزي المصري
1 610 440	1 120 440	% 9.25	قروض نشاط البنك
29 511 028	22 899 396	% 9.25	هيئة المجتمعات العمرانية
441 428 497	374 107 091	% 9.25	هيئة تعاونيات البناء والإسكان
10 134 409	6 417 035	% 9.25	صندوق تمويل المساكن
482 684 374	404 543 962		إجمالي قروض ممنوحة من البنك المركزي المصري
106 555 000	110 955 300	%7 - %14.75	قروض ممنوحة من الصندوق الإجتماعي للتنمية
59 928 623	50 877 880	%10.25 - %11	قرض الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري
182 658 169	322 191 598		قرض ممنوح لشركة اتش دي للتأجير التمويلي (إحدى الشركات التابعة للبنك) من بنك تنمية الصادرات والبنك الأهلي المصري وبنك مصر
831 826 166	888 568 740		الإجمالي
111 500 862	105 780 066		أرصدة متداولة
720 325 304	782 788 674		أرصدة غير متداولة
831 826 166	888 568 740		

– قام البنك بالوفاء بكافة التزاماته في القروض من حيث أصل المبلغ، أو العوائد أو أية شروط أخرى خلال العام وعام المقارنة.

٣٠- التزامات أخرى

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
232 713 685	223 792 490	عوائد مستحقة
1 965 725	2 431 952	إيرادات مقدمة
134 627 152	72 591 780	مصرفات مستحقة
38 950 594	50 919 148	دائنون
753 186 733	419 582 505	مقدمات حجز وحدات وأراضي
135 266 959	126 880 921	دفعات مسددة تحت حساب الأقساط
472 738 554	237 169 425	شيكات تحت الدفع وحسابات دائنة تحت التسوية
104 657 444	93 085 604	دائنو شراء أراضي
1 595 637 464	1 678 178 476	أرصدة دائنة متنوعة
3 469 744 310	2 904 562 089	الإجمالي

٣١-مخصصات أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١

رصيد أول العام	المكون خلال العام	المستخدم خلال العام	انتفى الغرض منه	الإجمالي
18 283 191	--	--	(7 749 226)	10 533 965
15 752 559	20 127 920	--	--	35 880 479
177 675 676	--	(5 883)	(50 000 000)	127 669 793
136 235 570	1 575 909	(70 014)	(992 232)	136 749 233
14 720	1 486 152	(499 333)	--	1 001 539
80 867 266	19 689 462	(14 610 452)	--	85 946 276
428 828 982	42 879 443	(15 185 682)	(58 741 458)	397 781 285
الإجمالي				

٢٠١٩/١٢/٣١

رصيد أول العام	المحول من احتياطي المخاطر العام طبقاً لمعيار IFRS9	المكون خلال العام	المحول خلال العام	المستخدم خلال العام	انتفى الغرض منه	الإجمالي
59 741 681	62 652 079	--	--	--	(104 110 569)	18 283 191
--	277 566 242	--	--	--	(261 813 683)	15 752 559
402 857 466	--	--	18 437 906	(421 452)	(243 198 244)	177 675 676
132 848 661	--	3 655 000	--	(50 000)	(218 091)	136 235 570
42 766	--	208 106	--	(236 152)	--	14 720
79 022 905	--	20 508 739	--	(14 079 547)	(4 584 831)	80 867 266
674 513 479	340 218 321	24 371 845	18 437 906	(14 787 151)	(613 925 418)	428 828 982
الإجمالي						

رد (عبء) مخصصات أخرى:

٢٠٢٠/١٢/٣١			٢٠١٩/١٢/٣١		
المكون خلال العام	انتفى الغرض منه	الإجمالي	المكون خلال العام	انتفى الغرض منه	الإجمالي
--	7 749 226	7 749 226	--	104 110 569	104 11 569
(20 127 920)	--	(20 127 920)	--	261 813 683	261 813 683
--	50 000 000	50 000 000	--	243 198 244	243 198 244
(1 575 909)	992 232	(583 677)	(3 655 000)	218 091	(3 436 909)
(1 486 152)	--	(1 486 152)	(208 106)	-	(208 106)
(19 689 462)	--	(19 689 462)	(20 508 739)	4 584 831	(15 923 908)
(42 879 443)	58 741 458	15 862 015	(24 371 845)	613 925 418	589 553 573
الإجمالي					

٣٢- ضرائب الدخل المؤجلة

- تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي ٢٢,٥ % عن الفترة المالية الحالية.

- لا يُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة.

الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤجلة

فيما يلي أرصدة وحركة الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤجلة:

٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
6 068 080	(671 472)	الأصول الثابتة والغير ملموسة
56 914 886	--	بنود أخرى*
62 982 966	(671 472)	إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل (إلتزام)

* تم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة المتعلقة بالمخصصات الأخرى (بخلاف خسائر إضمحلال القروض) لوجود توافر تأكد معقول بإمكانية الاستفادة منها ووجود درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول.

حركة الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤجلة

٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
(671 472)	(2 899 706)	الرصيد في أول العام
63 654 439	2 228 234	المحمل على قائمة الدخل
62 982 966	(671 472)	الرصيد في آخر العام

الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها

لم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبنود التالية:

٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
413 980 156	450 283 779	مخصص خسائر إضمحلال القروض بخلاف نسبة الـ ٨٠ % من المكون خلال العام

٣٣- التزامات مزايا التقاعد العلاجية

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
		التزامات مزايا التقاعد مدرجة بالميزانية عن:
39 676 455	47 073 604	- المزايا العلاجية بعد التقاعد

تتمثل الحركة على الالتزامات خلال العام فيما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
36 433 851	39 676 455	الرصيد في أول العام
11 876 993	17 087 068	تدعيم خلال العام
(8 634 389)	(9 689 919)	تكلفة الخدمة الحالية
39 676 455	47 073 604	الرصيد في آخر العام

وتتمثل الفروض الاكتوارية الرئيسية المستخدمة فيما يلي:

سنة المقارنة %	السنة الحالية %	
%10	%10	معدل الخصم
%10.75	%10.75	معدل العائد المتوقع على الأصول
%13.903	%14.706	متوسط تكلفة العلاج الطبي للفرد
%10	% 5	معدل التضخم في تكاليف الخدمة الطبية
الجدول البريطاني (49 - A52)	(49 - A52)	معدل الوفيات

تمت الافتراضات الخاصة بمعدل الوفيات بناء على التوصيات والإحصائيات المعلنة والخبرة في مصر.

٣٤- رأس المال

رأس المال المرخص به:

يبلغ رأس المال المرخص به ٣,٠٠٠ مليون جنيه مصري ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١٢٦٥ مليون جنيه مصري بإجمالي ١٢٦,٥٠ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيهات مصرية

١- وافقت الجمعية العامة الغير عادية للبنك بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٥ على زيادة رأس المال المرخص به من مليار جنيه مصري إلى ٣ مليار جنيه مصري وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥٥٠ مليون إلى ١١٥٠ مليون جنيه مصري بزيادة قدرها ٦٠٠ مليون جنيه مصري وقد تم الإعلان عن نشرة الإكتتاب بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ للمرحلة الاولى بزيادة قدرها ١٢٠ مليون جنيه مصري للمساهمين القدامى وتم تغطيتها بالكامل وتم التأشير عليها بالسجل التجاري وتم الإعلان عن المرحلة الثانية من زيادة رأس مال البنك وفتح باب الإكتتاب للمساهمين القدامى من ٢٠١٠/٣/٢٣ وحتى ٢٠١٠/٤/٢٩ والمساهمين الجدد حتى ٢٠١٠/٥/١٣ لعدد ٤٥ مليون سهم قيمة السهم ٢٠ جنيه بالإضافة إلى مصاريف إصدار ٢٥ قرشا وكذلك عدد ٣ مليون سهم إثابة وتحفيز للعاملين بالبنك قيمة السهم ١٠ جنيه بالإضافة إلى مصاريف إصداره ٢٥ قرشا وقد تم تغطية الإكتتاب بالكامل وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١١٥٠ مليون جنيه .

٢- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٠ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١١٥٠ مليون جنيه إلى ١٢٦٥ مليون جنيه عن طريق توزيع ١١٥٠ مليون جنيه مجانياً من الاحتياطي القانوني عن عام ٢٠١٢ بواقع سهم لكل عشرة أسهم وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٤ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١٢٦٥ مليون جنيه .

٣- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٠ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٢٦٥ مليون جنيه إلى ١٥١٨ مليون جنيه عن طريق تحويل مبلغ ٢٥٣ مليون جنيه من الاحتياطي العام وفقاً للمركز المالي للبنك في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧ وذلك بتوزيع سهم مجاني لكل خمسة أسهم أصلية وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأشير بالسجل التجاري.

٤- وافقت الجمعية العامة الغير عادية بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠١٨ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٥١٨ مليون جنيه إلى ١٦٤٤,٥ مليون جنيه عن طريق الاحتياطي القانوني بواقع سهم مجاني لكل عشرة أسهم قيمة كل سهم ١٠ جنيه مصري وبقيمة إجمالية ١٢٦,٥ مليون جنيه مصري وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأشير بالسجل التجاري.

وفيما يلي بيان بالمساهمين الذين يمتلكون نسبة تزيد على ٥% من رأس مال البنك المصدر:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	ألف جنيه مصري
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	37 713 240	%29.81	377 132
شركة ريمكو للإستثمار	12 334 000	%9.75	123 340
شركة مصر لتأمينات الحياة	11 283 840	%8.92	112 838
رولاكو أي جى بى للاستثمار لمالكها على حسن بن دايج	10 951 963	%8.66	109 520
شركة مصر للتأمين	10 492 492	%8.29	104 925
صندوق تمويل المساكن	9 370 450	%7.41	93 705
هيئة الأوقاف المصرية	6 362 950	%5.03	63 630
يسين أحمد محمد الشقيرى	6 325 000	%5.00	63 250

٣٥- الاحتياطيات

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
22 500	27 000	احتياطي المخاطر البنكية
444 847 495	542 401 962	احتياطي قانوني
1 779 000 000	3 104 000 000	احتياطي عام
9 344 966	9 344 966	احتياطي خاص
18 365 606	21 702 455	احتياطيات أخرى
89 215 810	89 215 810	احتياطي المخاطر العام
2 340 796 377	3 766 692 193	إجمالي الاحتياطيات في آخر الفترة / العام

وتتمثل الحركة على الاحتياطيات فيما يلي :

أ- احتياطي المخاطر البنكية العا

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
18 000	22 500	الرصيد في أول العام
4 500	4 500	محول من الأرباح المحتجزة
22 500	27 000	الرصيد في آخر العام

ب- احتياطي قانوني

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
490 105 727	444 847 495	الرصيد في أول العام
81 241 768	97 554 467	محول من الأرباح المحتجزة
(126 500 000)	--	مجنب لزيادة رأس المال
444 847 495	542 401 962	الرصيد في آخر العام

ج- احتياطي عام

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
1 132 000 000	1 779 000 000	الرصيد في أول العام
900 000 000	1 325 000 000	محول من الأرباح المحتجزة
(253 000 000)	--	مجنب لزيادة رأس المال
1 779 000 000	3 104 000 000	الرصيد في آخر العام

د- احتياطي خاص

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
14 447 953	9 344 966	الرصيد في أول العام
(5 102 987)	--	محول إلى احتياطي المخاطر العام
9 344 966	9 344 966	الرصيد في آخر العام

هـ- احتياطات أخرى

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
15 853 768	18 365 606	الرصيد في أول العام
2 511 838	3 336 849	محول من الأرباح المحتجزة
18 365 606	21 702 455	الرصيد في آخر العام

و- احتياطي المخاطر العام

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
--	89 215 810	الرصيد في أول العام
152 340 095	--	محول من الإحتياطات
(63 124 285)	--	محول إلى مخصص الإضمحلال
89 215 810	89 215 810	الرصيد في آخر العام

٣٦- توزيعات الأرباح

لا يتم تسجيل توزيعات الأرباح قبل أن يتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين.

٣٧- النقدية وما في حكمها

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
716 784 243	783 961 502	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
2 516 104 852	3 643 113 153	أرصدة لدى البنوك
24 782	--	استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
3 232 913 877	4 427 074 655	

٣٨- التزامات عرضية وارتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في تاريخ الميزانية المجمعة ولم يتم تكوين مخصص لتلك القضايا حيث أنه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها .

(ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك وشركاته المالية عن ارتباطات رأسمالية مبلغ ٤١٣ ٥٠٢ ٨٣٩ جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل ٣١٢ ٦٦٨ ٩٣٠ جنيه في تاريخ المقارنة متمثلة في مشتريات معدات وتجهيزات فروع وتحديث المنظومة البنكية والمساهمات في الشركات الشقيقة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق تدفقات نقدية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

(ج) ارتباطات تشغيلية

بلغ الارتباط التشغيلي مبلغ ٤٨٨ ٢٢٢ ٦٣ جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ٦٨١ ٢١٧ ١٨ جنيه في تاريخ المقارنة والمتمثل في عقود الايجار التشغيلي.

د- التزامات عرضية:

٢٠١٩/١٢/٣١ (جنيه مصري)	٢٠٢٠/١٢/٣١ (جنيه مصري)	
2 004 778 108	2 317 400 728	خطابات ضمان
42 504 726	23 537 295	اعتمادات مستندية
		يخصم:
(841 414 871)	(275 011 861)	الضمانات النقدية
1 205 867 963	2 065 926 162	الالتزامات العرضية

٣٩- صناديق الإستثمار

صندوق التعمير

وافق مجلس إدارة البنك بجلسته المنعقدة في ٢٠٧/٩/١٠ على إنشاء صندوق تراكمي مع توزيع عائد دوري حجمه ١٠ مليون جنيه بأسم " صندوق التعمير " واسناد إدارته إلى شركة برايم لإدارة الاستثمارات المالية وقد وافق البنك المركزي بموجب خطاب السيد الأستاذ/ نائب المحافظ المؤرخ ٢٠٨/١/٣٠ على تأسيس الصندوق وموافقة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٤٤٩ بتاريخ ٢٠٨/٣/١٨ وتم الإعلان عن نشرة الاكتتاب في الصندوق بتاريخ ٢٠٨/٤/١٤ وتم فتح باب الاكتتاب بتاريخ ٢٠٨/٥/٤ وتم غلق باب الاكتتاب يوم ٢٠٨/٦/٥ وتم الاكتتاب بمبلغ ١٤١,٢ مليون جنيه وتبلغ نسبة مساهمة البنك في الصندوق بنسبة ٥٪ متمثلة في عدد ٥٠ ألف وثيقة بإجمالي مبلغ ٥ مليون جنيه والقيمة الاسمية للوثيقة ١٠ جنيه.

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ١٨٢,٩٣ جنية مصري.

صندوق موارد

بتاريخ ٢٠٩/٤/٢٧ وافق مجلس إدارة البنك على إنشاء صندوق استثمار نقدي ذو عائد يومي تراكمي تحت اسم صندوق (موارد) واسناد إدارته إلى شركة برايم انفستمنت لإدارة الاستثمارات المالية وقد وافق البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠٩/٧/٩ على تأسيس الصندوق وموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٤٤ بتاريخ ٢٠٩/١١/١٦ وتم الاعلان عن نشرة الاكتتاب وتم فتح باب الاكتتاب للصندوق بتاريخ ٢٠٩/١٢/٢١ وتبلغ مساهمة البنك في الصندوق مبلغ ١٢ مليون جنيه بنسبة ٥٪ متمثلة في عدد ٩٨٦, مليون وثيقة والقيمة الاسمية للوثيقة ١٠ جنيه.

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٢٩,٧٠٤ جنية مصري .

٤- الموقف الضريبي

ضريبة كسب العمل:

الفترة من بداية النشاط - ٢٠٠٧

الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٢

الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٧

الفترة من ٢٠١٨ - ٢٠١٩

ضريبة الدمغة:

تم الربط النهائي على فروع البنك حتى نهاية العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ضريبة الدمغة.

اعتباراً من ١ أغسطس ٢٠٠٦ تم تطبيق القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠٠٨.

تم الفحص والربط النهائي وتم سداد الفروق الضريبية التي أسفر عنها الفحص .

تم الفحص في ضوء التعليمات التنفيذية الصادرة من مصلحة الضرائب برقم ٦١ لسنة ٢٠١٥ ولم يرد نموذج الربط علماً بأن البنك يقوم بسداد ضريبة الدمغة كل ربع سنة بانتظام .

لم يتم الفحص علماً بأن البنك يقوم بسداد ضريبة الدمغة كل ربع سنة بانتظام .

الفترة من ٢٠٠٦/٨/١ حتى ٢٠١٣/٣/٣١

الفترة من ٢٠١٣/٤/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١

الفترة من ٢٠١٩/١/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١

ضريبة أرباح شركات الأموال:

الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٤

ضريبة الاشخاص الاعتبارية:

الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧

الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٢

الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٤

عام ٢٠١٥ - ٢٠١٧

عام ٢٠١٨ - ٢٠١٩

تم الإنتهاء من الفحص واللجان الداخلية والربط النهائي والسداد .

تم الإنتهاء من الفحص وسداد الضريبة وإحالة نقاط الخلاف للجان الطعن

تم الإنتهاء من الفحص ولم يرد نموذج ربط الضريبة.

البنك يقوم بسداد الضريبة الشهرية وتقديم التسويات الضريبية في المواعيد المقررة طبقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

تم الفحص والمحاسبة والربط النهائي والسداد عن هذه السنوات.

تم الإنتهاء من الفحص وسداد فروق الضرائب المستحقة وصدر قرار لجنة الطعن وإحالة الخلاف إلى الطعن أمام القضاء وتقديم طلب للتصالح أمام لجان إنهاء المنازعات .

تم الفحص وسداد فروق الضرائب المستحقة وصدر قرار لجنة الطعن وإحالة الخلاف إلى الطعن أمام القضاء وتقديم طلب للتصالح أمام لجان إنهاء المنازعات .

تم الفحص و عمل اللجان الداخلية والإحالة إلى لجنة الطعن وإحالة الخلاف إلى الطعن أمام القضاء.

تم الفحص و الإنتهاء من أعمال اللجنة الداخلية.

قام البنك بتقديم الإقرارات الضريبية وفقاً لقانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته في الموعد القانوني وسداد الضريبة ولم يتم الفحص .

٤١ - أحداث هامة

انتشر فيروس كورونا ("COVID-19") عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية. أحدث انتشار فيروس كورونا ("COVID-19") عدم يقين في البيئة الاقتصادية العالمية. يراقب مصرفنا الوضع عن كثب وقد قام بتفعيل خطة استمرارية الأعمال والممارسات الأخرى الخاصة بإدارة المخاطر المتعلقة بالتعطل المحتمل للأعمال نتيجة تفشي فيروس كورونا ("COVID-19") وتأثيره على العمليات البنكية والأداء المالي نتيجة لعدم اليقين الناتج عن تفشي فيروس كورونا ("COVID-19") وتحسباً للتباطؤ الاقتصادي المتوقع، يقوم مصرفنا بمراقبة محفظة القروض عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على العوامل الكمية والنوعية المختلفة للوقوف على الزيادات الكبيرة في المخاطر الائتمانية والخاصة بالمديونيات المتعلقة بالقطاعات الأكثر تأثراً بالازمة.

وبناء على ذلك قام مصرفنا باتخاذ التدابير والإجراءات الاستباقية من خلال تكوين المخصصات اللازمة للتخفيف من حدة تأثير فيروس كورونا ("COVID-19") على محفظة القروض في نهاية مارس ٢٠٢٠ وتم تكوين مخصصات إضافية أخرى كخطوة احترازية لحين وضوح الأداء الفعلي لمحفظة القروض.

بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، والذي ألغى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣. ويسري القانون على جهات من أهمها البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي المصري. ويلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به، ولمجلس إدارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدة أو لمدد أخرى لا تتجاوز سنتين على أن يصدر البنك المركزي اللوائح والقرارات المنفذة لأحكام القانون.